الحجج النحوية

حتى نهاية القرن الثالث الهجري

الدكتور
محمد فاضل صالح السامرائي

دار عمار

الطبعة الثانية

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٩/١٤٩٠)

السامرائي، محمد فاضل

الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري

.. عمان : دار عمار، ٢٠٠٣.

(١٩٢) ص.

ر.إ : ٢٠٠٣/٩/٢٠٠٧

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

دار عمار للنشر والتوزيع

عمان - ساحة الجامع الحسيني - سوق البتراء - عمارة الحجيري

تلفاكس ٤٦٥١٤٣٧ - ص.ب ٩٢١٦٦١ عمان ١١١٩٢ الأردن

الحجج النحوية

حتى نهاية القرن الثالث الهجري

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي

دار عمار للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد:

فإن موضوع رسالتي هو (الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري والمقصود من هذا الموضوع دراسة ما استدلّ به النحاة من أدلّة نقلية وعقلية في وضع القواعد والأحكام النحوية خلال هذه الحقبة.

ولهذا الموضوع أهمية كبيرة في بيان استنباطات النحاة وتوجيهاتهم وتفسيراتهم. فهو يبيّن لنا أن النحاة الأوائل لم يضعوا الأحكام النحوية اعتباطاً، وإنما وضعوها مصحوبة ومدعّمة بالحجج التي دعتهم إلى تقرير هذه الأحكام.

ويمكنني أن أقول: إنه لا يُقبل حكمٌ من الأحكام النحوية إلا إذا كان مصحوباً بدليل نقلي أو عقلي. ويكون القبول مبنيّاً على أساس قوة الدليل أو ضعفه.

إن الهدف من هذه الرسالة الوقوف على ما استدلّ به النحاة الأوائل من أدلّة نقلية أو عقلية خلال هذه المدّة لدراستها وبيان مدى توفيقهم فيها، والترجيح بين الحجج إن كان هناك مجال للترجيح.

وقد حصرت عنوان الرسالة بهذه الحقبة الزمنية لأن نضج علم النحو وتقرير قواعده وأحكامه قد تمّا فيها. فنحن نرى هذا النضج جلياً في كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرد، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وغيرها من الكتب.

ولا نكاد نجد بعد هذه المدة قواعد وأحكاماً نحوية أضيفت إلى قواعد الأقدمين. وما ذكر من حجج بعدها إما أن تكون تأييداً لنحاة أولين في آرائهم أو ردوداً عليهم.

وقد أدخلت أبا إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) وأبا بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) في دراستي هذه علماً بأن سنة وفاتهما تجاوزت القرن الثالث الهجري إلى العقد الثاني من القرن الرابع الهجري لأنني أرى أن نضجهما العلمي كان خلال القرن الثالث. فقد قدّر الله

عبد الحسين الفتلي أن ابن السراج عاش ستاً وخمسين سنة تقريباً[١]. ومعنى هذا أنه بلغ سن الكهولة. فإذا بلغ من العمر ما ذكر الدكتور الفتلي فمعنى هذا أنه عاش أربعين سنة في القرن الثالث الهجري. وهي السن التي يكون فيها الإنسان في غاية نضجه العقلي. ولعله وضع كتابه (الأصول في النحو) خلال هذا القرن، لأنه يتّضح فيه مدى نضج عقلية ابن السراج.

أما الزجاج فهناك رواية ذكرت أنه عاش سبعين عاماً[٢]، ورواية أخرى ذكرت أنه أناف على الثمانين[٣]، فإذا كانت وفاته سنة ٣١١هـ -على الأرجح- وأخذنا بأقل التقديرين فهذا يعني أنه عاش تسعة وخمسين عاماً في القرن الثالث الهجري. ولا بد أن يكون نضجه العلمي قد تم فيه أيضاً.

ومما يؤيد رأينا هذا أن تأليف كتابه (معاني القرآن وإعرابه) استغرق نحو ستة عشر عاماً، إذ بدأ بتدوينه سنة ٢٨٥هـ وانتهى منه سنة ٣٠١هـ[٤]، أي قبل وفاته بعشرة أعوام تقريباً، وإذا قرأنا هذا الكتاب تبيّن لنا مدى نضجه العلمي.

جاءت رسالتي في تمهيد وستة فصول وخاتمة.

تناولت في التمهيد معنى الحجة لغةً واصطلاحاً، والمقصود من الحجة النحوية، والفرق بينها وبين الاحتجاج النحوي.

وتحدثت في الفصل الأول عن موضوع (المعرب والمبني من الأسماء والأفعال) وجعلته قسمين، القسم الأول (المعرب والمبني من الأسماء)، والقسم الثاني (المبني والمعرب من الأفعال).

وضم القسم الأول مبحثين، الأول في المعرب من الأسماء، والثاني في المبني منها.

وضم القسم الثاني مبحثين أيضاً، الأول في المبني من الأفعال، والثاني في المعرب منها.

---

(١) ينظر الأصول في النحو ١/ ١٤.

(٢) ينظر معجم الأدباء ١/ ٤٧.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٦٣.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٢١.

وبسطت الكلام في الفصل الثاني على المعارف، فبحثت موضوع (أعرف المعارف)، ووقفت على موضوعات في الضمير وفي الاسم الموصول.

وتكلمت في الفصل الثالث على مرفوعات الأسماء ونواسخها، وجعلته قسمين، الأول في مرفوعات الأسماء، وقد تناولت فيه مسائل من المبتدأ والخبر ومن الفاعل.

أما القسم الثاني فهو في نواسخ المبتدأ والخبر، وقد تناولت فيه مسائل من (كان) وأخواتها، والأحرف المشبهة بـ (ليس)، وأفعال المقاربة، و(إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، و(ظن) وأخواتها، و(أعلم وأرى).

وفي الفصل الرابع بحثت (منصوبات الأسماء ومجروراتها)، وقد قسمته قسمين:

القسم الأول في الأسماء المنصوبة، وقد شمل هذا القسم مباحث نحوية في المفعولات والاستثناء والحال والتمييز.

والقسم الثاني في الأسماء المجرورة، وقد شمل بحوثاً في الجر بحروف الجر وفي الجر بالإضافة.

وفي الفصل الخامس ذكرت موضوعات نحوية متفرقة وبحثت الحجج فيها.

أما الفصل السادس -وهو الأخير- فهو عرض ملخص لأنواع الحجج النحوية التي يرد ذكرها في الفصول السابقة، ولم أقتصر فيه على أمثلة البحث، بل ذكرت أمثلة أخرى لم
يرد ذكرها في البحث اشتركت مع ما ذكرته في نوع الحجة.

منهجي في البحث:

١- بنيت فصول البحث على الموضوعات النحوية، ولم أجعلها على حسب أنواع الحجج، لأني رأيت الموضوع الواحد قد يحوي أكثر من نوع من أنواع الحجج. فلو جعلت تقسيم الفصول على أساس الأنواع لاضطررت إلى أن أبحث الموضوع الواحد في أكثر من مكان، وبهذا تتمزق أوصال الموضوع الواحد ولا نستطيع أن نكونّ فكرة واضحة عنه.

~~كما أنه لو كان التقسيم على أساس الأنواع لتعددت الفصول وتضاعفت بحسب أنواع~~

الحجج ولتفاوت حجمها بين واسع ومبتسر.

أما مجيء التقسيم على حسب الموضوعات فقد يسّر لي أن أذكر جميع الحجج في مكان واحد لأوازن بينها وأناقشها وأذكر الراجح منها إن كان فيها مجال للترجيح.

٢- قمت بتخريج القراءات القرآنية والأحاديث النبوية وأبيات الشعر من مظانّها ما وسعني ذلك.

٣- ذكرت سنة الوفاة للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث، ومنهجي في ذلك أن أثّبت سنة الوفاة في كل فصل في أول ذكر للعلَم.

وبعد:

فإن هذا جهد المقلّ ونتاج المبتدىء، فما فيه من صواب فهو من فضل الله تعالى وله الحمد أولاً وآخراً، وما كان فيه من خلل أو قصور فمن نفسي، وحسبي أني توخّيت الصواب.

وأخيراً أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى أستاذتي الدكتورة خديجة الحديثي التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذا البحث، وجادت عليّ بالكثير من وقتها وعلمها وجهدها، وصبرت عليّ في مواطن يقلُّ فيها صبر الصابرين، فأسأل الله تعالى أن يثيبها على ذلك أجزل الثواب.

كما أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى أستاذي الدكتور حسام النعيمي الذي استفدت كثيراً من علمه وأدبه وخلقه، وأستاذي الدكتور حاتم الضامن الذي فتح لي أبواب مكتبته بلا حدود، وإلى كل من مَدَّ لي يد العون والمساعدة في هذا العمل المتواضع.

نسأل الله تعالى أن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التمهيد

لعل من المناسب في هذا المقام أن أبيّن مصطلح (الحجة) لغة واصطلاحاً، ثم أوضح المقصود من (الحجّة النحوية)، والفرق بينها وبين (الاحتجاج النحوي) قبل أن أبدأ بدراستها.

(الحجة) لغة:

جاء في (لسان العرب): «الحجّ: القصد . . وحجَّهُ يحُجّه حَجّاً: قصده، وحججتُ فلاناً واعتمدته: أي قصدته، ورجل محجوج: أي مقصود»[١].

وقد ربط الأزهري (ت ٣٧٠هـ) مدلول الحُجّة بالقصد فقال: «وإنما سُميّت حُجّة لأنها تُحَجّ، أي: تُقصَد، لأن القصد لها وإليها»[٢].

وقد فسروا الحجة بالبرهان والدليل[٣]، كما ذكروا أن البرهان يستعمل أيضاً بمعنى الحجّة[٤].

وكلمة (حُجّة) على صيغة (فُعْلة) وهي من الصيغ التي تأتي بمعنى اسم المفعول للمبالغة[٥]، فتأتي بمعنى (ما يُحتَجّ به)[٦] أيضاً.

---

(١) مادة (حجّ) ٣/ ٤٨.

(٢) تهذيب اللغة، مادة (حجّ) ٣/ ٣٩٠.

(٣) ينظر مادة (حجّ) في لسان العرب ٣/ ٥١، والكليات ٢/ ٢٦٣، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ٢١.

(٤) تنظر مادة (برهن) في أساس البلاغة ٢١، ولسان العرب ١٦/ ١٩٦، والقاموس المحيط ٤/ ٢٠١، ودائرة المعارف الإسلامية ٧/ ١٤٦.

(٥) ينظر شرح شافية ابن الحاجب ١/

(٦) معجم ألفاظ القرآن الكريم

(الحجة) اصطلاحاً:

يقول ابن سينا (ت ٤٢٨ هـ): «يُسمى الشيءُ الموصل إلى التصديق المطلوب حجة»[١] ويعرّفها السيد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) بأنها: «ما دُلّ به على صحة دعوى»[٢]. وهي أيضاً «الدليل القاطع الذي يفحم الخصم فلا يحير جواباً»[٣].

وعلى هذا يمكننا أن نعرّف (الحُجّة النحوية) فنقول: هي الدليل العقلي أو النقلي الذي وضعه علماء النحو لإثبات حكم نحوي أو نفيه.

وقد فرّق بعض المحدثين بين الحجة والاحتجاج في النحو، فالحجة -على رأيهم- ما ذكرناه، أما الاحتجاج فهو «الاستدلال بأقوال من يُحتَجّ بهم في مجال اللغة والنحو»[٤]. وهو بهذا المعنى مرادف للاستشهاد الذي يعرّف بأنه «الاحتجاج للرأي أو المذهب، أي أن يأتي النحوي لما يقول بشاهدٍ شعري أو نثري من القول المعتمَد الموثّق ليؤيده به ويدعَمَه»[٥].

في حين لم أجد أحداً من القدماء فرّق بينهما، وإنما استعملوا الاحتجاج بمعنى الحجّة كما نرى ذلك مثلاً في كتاب (الأصول في النحو)[٦] وفي مسائل (الإنصاف) وفي غيرهما من الكتب.

إن ما احتج به النحاة من الشواهد الشعرية والنثرية جزء من حججهم، لأن الحجج النحوية نوعان: نقلية وعقلية. وأذكر مثالاً على كل نوع منهما:

فمن أمثلة الحجج النقلية ما ذكره الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ) من أن (في) تأتي بمعنى (على) محتجّاً بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] فقال: إنها

---

(١) الإشارات والتنبيهات ١/ ٢٦.

(٢) التعريفات ٧٢.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ١٣/ ٣٦٩.

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ٦١.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية ١١٩، وينظر في أصول النحو ٦.

(٦) ينظر على سبيل المثال صفحة ١/ ١١٦.

بمعنى (على جذوع النخل)[١].

وأما الحجج العقلية فمن أمثلتها ما ذكره سيبويه (ت ١٨٠هـ) في (لبيك). فقد قال: إن يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) زعم أن (لبيك) اسم مفرد وليس بمثنى، وأنه في الأصل (لبّى)، فهو مقصور قُلبت ألفه ياء مع الضمير. وحجته في ذلك أنه قاسه على (عليك)، فكما أن ألف (على) انقلبت ياءً مع الضمير كذلك انقلبت ألف (لبّى) ياءً عند الإضافة إلى الضمير.

وردّ عليه سيبويه فقال: إن (لبيك) مثنى. وحجته أنه لو كان مفرداً جارياً مجرى (لدى) و(إلى) و(على) كما ذكر يونس ما انقلبت ألفه ياءً مع الظاهر، كما لا تنقلب ألف (لدى) و(على) مع الظاهر، وإنما تنقلب مع المضمر فقط، فكما تقول: (على محمد) و(لدى عمرو) و(إلى زيد) إذا أظهرت الاسم، كذلك كان ينبغي أن يقال: (لبّى زيدٍ) لو صحّ القياس. لكنهم لما أضافوا (لبّى) إلى الاسم الظاهر قلبوا الألف ياء فقال قائلهم:

دعـوت لِمـا نـابني مسـوَرا فلبّـى فلبَّـيْ يـدَيْ مسـورِ

ولو كان بمنزلة (على) لقال: (فلبّى يَدَيْ مسور) فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس[٢].

إن النحاة الأوائل لم يكتفوا بتدوين ما سمعوه من العرب الفصحاء ولم يقتصروا على استنباط قواعد اللغة العربية منه، وإنما حاولوا أن يفسّروا الظواهر اللغوية التي توصلوا إليها بعد استقرائهم كلام العرب. واختلفوا في تفسيراتهم مستصحبين حججهم في هذا الاختلاف. ومثال ذلك أن النحاة عندما توصلوا إلى رفع الفاعل ونصب المفعول لم يكتفوا الاحتجاج بكلام العرب في ذلك، وإنما حاولوا أن يعرفوا سبب رفع العرب الفاعل ونصبهم المفعول فقال أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ): «وإنما كان الفاعل رفعاً والمفعول به نصباً ليُعرف الفاعل من المفعول به»[٣] ثم سأل الزجاج نفسه

---

(١) ينظر معاني القرآن ١/٤٦.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٧٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٩٣١-٩٣٢، وشرح الألفية لابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ٢/٥٤-٥٥.

(٣) المقتضب ١/٨، وينظر الخصائص ١/٤٩، وأسرار العربية

فقال: «فهلا عكست الحال فكانت فرقاً أيضاً؟»[1].

وقد أجاب عن هذا السؤال فقال: «الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلّته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون»[2].

ويمكننا أن نقول: إن الحجج النحوية نوعان: منها ما يكون في وضع قاعدة نحوية أو استنباط حكم نحوي، ومنها ما يكون في تفسير ظاهرة نحوية.

وقد سئل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) عن العلل التي يعتل بها في النحو» فقيل له: عن العرب أَخذتَها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علَله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكنْ أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعِل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي[3] أليق مما ذكرته بالمعلوم فليأتِ بها»[4].

ولعل في هذا النص إشارة إلى النوع الثاني الذي ذكرته، وهو ما يكون في تفسير ظاهرة نحوية. فالحكم النحوي قد يكون مذكوراً متفقاً عليه، ولكن قد يقع الخلاف في تفسيره وسنرى أمثلة من ذلك في هذا البحث.

---

(١) الخصائص ١/٤٩، وينظر أسرار العربية ٧٧.

(٢) الخصائص ١/٤٩، وينظر أسرار العربية ٧٧.

(٣) في المطبوع (هو) والصواب ما ذكرته.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٥-٦٦.

الفصل الأول

المعرب والمبني من الأسماء والأفعال

لم يكتف النحاة الأوائل في بحثهم في (المعرب والمبني من الأسماء والأفعال) بقولهم: هذا معرب وعلامة إعرابه كذا. وذاك مبني وعلامة بنائه كذا، وإنما كانوا يقفون على علة الإعراب والبناء فيها ذاكرين حججهم في ذلك. ولتوضيح هذا الأمر أقول:

إن الاسم عندما يكون معرباً لا يذكرون سببَ إعرابه -إلا ما يذكرونه من اختصاصه بتعاقب معانٍ تركيبية عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة لولا الإعراب لالتبست- لأن الأصل فيه الإعراب، ولكن قد يقفون على علامة الإعراب ويختلفون فيها مستصحبين أدلتهم. وإذا كان الاسم مبنياً بحثوا في سبب بنائه لأنه جاء على غير الأصل.

أما الفعل فعندما يأتي مبنياً لا يبحث النحاة في سبب بنائه، لأن البناء أصلٌ في الأفعال، ولكن قد يكون بحثهم في علامة البناء، بخلاف ما إذا جاء معرباً فإنه يأتي مخالفاً للأصل، ولهذا يبحث النحاة في سبب إعرابه[1].

وقد جعلت هذا الفصل قسمين:

القسم الأول: المعرب والمبني من الأسماء.

والقسم الثاني: المبني والمعرب من الأفعال.

وسأفصّل الكلام على كل قسم منهما.

(١) ينظر حاشية الخضري ١/ ٣٠.

القسم الأول

المعرب والمبني من الأسماء

يحوي هذا القسم مبحثين:

المبحث الأول: في المعرب من الأسماء، والمبحث الثاني: في المبني منها.

ونريد أن نقف على موضوعات في كل منهما لنناقش حجج النحاة فيها.

المبحث الأول: المعرب من الأسماء

الاسم المعرب: هو الاسم الذي يتغيّر آخره بتغير العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً[١]. ومن موضوعاته التي سأبحث الحجج فيها ما يأتي:

إعراب الأسماء الستة:

الأسماء الستة هي (أبو، وأخو، وحمو، وهنو، وفو، وذو) التي بمعنى صاحب في قولنا مثلاً: (ذو مال).

وقد اختلف النحاة في إعرابها، فذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) وغيره من الكوفيين إلى أنها معربة من مكانين، فالضمة والواو في (أبوك) علامتا إعراب، وكذلك الفتحة والألف في (أباك)، والكسرة والياء في (أبيك)، وهذا شأن باقي الأسماء الستة[٢].

وحجتهم في ذلك أن الحركات التي هي الضمةُ والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد كقوله تعالى: ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء:١٢] وقوله: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف:٧٨] وقوله: ﴿ٱئْتُونِي بِأَخٍ لَّكُم﴾ [يوسف:٥٩]. فإذا أضيفت هذه الأسماء

(١) ينظر المفصل ١٦.

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ١٥٥، والإنصاف ١/ ١٠ (م:٢)، وأسرار العربية ٤٤، واللباب ١/ ٩٣.

كقوله تعالى: ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: ٢٣]، وقوله: ﴿إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [يوسف: ٨]، وقوله: ﴿وَأُمِّهِۦ وَأَبِيهِ﴾ [عبس: ٣٥]، «كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد، لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة... والذي يدل على صحة هذا تغيّر الحركات على الباء[1] في حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغيّر في حال الرفع والنصب والجر، فدل على أن الضمة والواو علامة الرفع، والفتحة والألف علامة النصب، والكسرة والياء علامة الجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين»[2].

وقد أُبطلت هذه الحجة من عدة أوجه، منها ما ذكره ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) من أن حرف الإعراب في حال الإفراد هو الباء من (أب)، أما في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة، وهو الواو في (أبو)، ولا يصح أن تكون الباء حرف إعراب في حال الإضافة لأنها صارت في حشو الكلمة، ولا تكون حركات الإعراب في حشو الكلمة، وإنما تكون في آخرها[3].

ومنها ما ذكره أيضاً من أن تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر «لا يدل على أنها حركات إعراب لأنها إنما تغيّرت توطئة للحروف التي بعدها، لأنها من جنسها، كما... في الجمع السالم نحو (مسلمون ومسلمين) فإن ضمة الميم في الرفع تتغير إلى الكسرة في حال الجر والنصب، وليس ذلك بإعراب، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو، والكسرة توطئة للياء، فكذلك ها هنا»[4].

ومعنى هذا أن الأسماء الستة لو كانت معربة من مكانين لأدّى ذلك إلى أن يكون جمع المذكر السالم معرباً من مكانين أيضاً وذلك في حالتي الرفع والجر، فأنا أقول: (هذا مسلمٌ) و(هؤلاء مسلمون)، وأقول: (سلمت على مسلمٍ) و(سلمت على مسلمين)،

---

(١) أي: باء (أبو).

(٢) الإنصاف ١/ ٢

(٣) ينظر الإنصاف

(٤) الإنصاف ١/ ٩

فحركة الإعراب في حال الإفراد هي نفسها حركة الإعراب في جمع المذكر السالم، ولكنهم ذهبوا الى أن الواو والياء في جمع المذكر السالم بمنزلة الضمة والكسرة وذلك في حالتي الرفع والجر[1]. بمعنى أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو نيابة عن الضمة، ويجر بالياء نيابة عن الكسرة.

ومنها ما ذكره أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) الذي ذكر أوجهاً أخرى لبطلانها:

أحدها: أنه ليس بنا حاجة إلى إعرابين، إذ يتم التفصل بين المعاني بإعراب واحد.

والثانية: أن أحرف العلة تابعة للحركات في الأسماء الستة، ولهذا تثبت الحركة في الوقف مع أن حركة الإعراب تحذف في الوقف.

والثالثة: أن (فو) و(ذو) متكونة من حرفين، وإذا قلنا إن الضمة والواو علامتا إعراب أدّى هذا إلى أن يكون الإعراب في جميع الكلمة، وهذا لا نظير له[2].

وما ذهب إليه الكوفيون لا يقرّه الدرسُ الصوتي الحديث، وقبل أن أبيّن سبب الرفض لا بد أن أوضح بعض المصطلحات والمعلومات الصوتية الحديثة التي قد يتضح بها سبب الرفض.

الصامت: يراد به إما الصوت الاحتكاكي (الرخو) الذي يعرَّف بأنه الصوت اللغوي الذي ينجم بتقارب عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق يؤدي إلى احتكاك مسموع كالخاء والذال.

أو يراد به الصوت الانفجاري (الشديد) الذي يعرّف بأنه الصوتُ اللغوي الذي ينجم بانطباق عضوين من أعضاء النطق في نقطة ما من جهاز النطق، فإذا تبعه انفصال مفاجىء سمي الصوت انفجارياً كالباء والتاء.

الصائت: يراد به الصوت اللغوي الذي ينجم بتكيّف في جهاز النطق لا يؤدي إلى انطباق أو حدوث احتكاك مسموع.

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٩.

(٢) ينظر اللباب ١/ ٩٣، والتبيين ٢٠٠.

والصوائت إما قصيرة وهي الضمة والفتحة والكسرة، وإما طويلة وهي الواو المدية والألف والياء المديّة وصوت التفخيم وصوت الإمالة.

المقطع: هو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعاً بصائت، أو حيث تنتهي السلسلة المنطوقة قبل مجيء القيد[١].

«وجد الدارسون في التخطيط الطيفي للمقاطع في السلسلة المنطوقة أنها تتشكل من تقعُّر وتحدُّب، فأطلقوا على نقاط التقعُّر أو الوديان مصطلح قواعد المقاطع، ولا تكون إلا من الصوامت... وأطلقوا على التحدُّب مصطلح قمم المقاطع، ولا تكون إلا صوائت قصيرة أو طويلة... وقد تلي القمة قاعدة أو قاعدتان، ولكن لا يكون في المقطع سوى قمة واحدة»[٢].

إن ما ذهب إليه الفراء وغيره من الكوفيين لا يؤيده الدرس الصوتي الحديث، لأن «أصوات المدِّ هذه في الدرس الصوتي الحديث صوائت طويلة لا تكون إلا قمماً للمقاطع، وما يكون قمة مقطع لا يكون إلا صائتاً...

والدرس الحديث لا يقول بوجود حركة قبل حرف المد، فالمقطع الصوتي لا تكون فيه قمتان، والقول بوجود هذه الحركة يؤدي إلى القول بوجود قمتين، وهو أمر لا تقرّه الدراسة الحديثة»[٣].

وذهب جمهور البصريين إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد، وقد ذهب إلى هذا الرأي أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) في أحد قوليه بحجة «أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك. وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمعوا

---

(١) ينظر اتصال الفعل بضمائر الرفع، دراسة صوتية صرفية -صفحة ١-٢٠٠٠هـ مذكرة للدكتور حسام سعد النعيمي وزعت على طلبة ...

~~(٢) اتصال الفعل بضمائر ال~~

(٣) اتصال الفعل بضمائر ال

بينهما في كلمة واحدة»[١].

ويفهم من هذا أنهم ذهبوا إلى أن الألف والواو والياء في الأسماء الستة حروف إعراب، وأن حركات الإعراب مقدَّرة عليها «فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء»[٢].

ولا أرى أن هذه الحروف حروف إعراب وأن الإعراب مقدّر عليها منويّ فيها، ذاهباً في ذلك مذهب الدكتور عبد الأمير الورد الذي ذكر أنه «لو كانت هذه الحروف حروف إعراب وكان الإعراب مقدَّراً عليها منوياً فيها لما كان ثمة حاجة إلى تغيرها في الرفع والنصب والجر ما دام التقدير موجوداً»[٣].

وهذا الرأي منسوب إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ) أيضاً[٤]. وقد تصفحت كتاب سيبويه، ووقفت على فهرسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة[٥] وفهرسة الأستاذ عبد السلام هارون[٦] للكتاب، فلم أجد ما نُسب إلى سيبويه من الألف والواو والياء في الأسماء الستة حروف إعراب معربة بحركات مقدرة. حتى أن الأستاذ عبد السلام هارون قال: إن الأسماء الستة في كتاب سيبويه «لم تُذكر إلا عرضاً»[٧].

وذهب أبو الحسن الأخفش في القول الثاني إلى أن الواو والألف والياء في الأسماء الستة «ليست بحروف إعراب، ولكنها دلائل إعراب كالواو والألف والياء في التثنية والجمع، وليست بلام الفعل»[٨].

ودليله على هذا أن الواو والألف والياء «لو كانت حروف إعراب كالدال من (زيد)

---

(١) الإنصاف ١/ ١٣.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٤٤.

(٣) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ٣٩٢.

(٤) ينظر شرح المفصل ١/ ٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٣١، وحاشية الخضري ١/ ٣٦.

(٥) فهارس كتاب سيبويه ١١٦.

(٦) ينظر كتاب سيبويه ٥/ ٢٥٤ (طبعة عبد السلام هارون).

(٧) كتاب سيبويه ٥/ ٢٥٤ (طبعة عبد السلام هارون).

(٨) الإنصاف ١/ ١٠-١١.

والراء من (عمرو) لما كان فيها دلالة على الإعراب. ألا ترى أنك إذا قلت: (ذهب زيد) و(انطلق عمرو) لم يكن في نفس الدال والراء دلالة على الإعراب. فلما كان ها هنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دلّ على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب»[1]. فهو قد جعلها «زوائد دوالّ على الإعراب كالحركات»[2].

وقد أيدّ أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) الأخفش في قوله هذا فقال: «والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش»[3].

ولم يوافق قسم من النحاة الأخفش فيما ذهب إليه لحجج ذكروها: منها أن الألف والواو والياء لو كانت زوائد دوالّ على الإعراب، كالحركات لكان كل من (فوك) و(ذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد، وهذا لا نظير له[4].

ومنها ما ذكره ابن الأنباري من أنه «لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب[5] أن يكون الإعراب فيها لأنها آخر الكلمة، فيؤول هذا القول إلى قول الأكثرين. وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية»[6].

ويبدو أن احتجاج ابن الأنباري بقوله: «إن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية» غير سديد، لأن القول بذلك لا يؤدي إلى أن تكون الكلمة مبنية. وإيضاح ذلك أننا إذا سلّمنا -مثلاً- بأن علامة الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم خارج الكلمة -أي: لاحقة للكلمة المفردة- فإنهما يبقيان معربين ولا يؤدي إلى بنائهما.

كما أنه لا [illegible] دلائل إعراب إذا [illegible].

---

(١) الإنصاف ١/ ١٤. وينظر المقتضب ٢/ ١٥٤. والتبيين ١٩٧.

(٢) اللباب ١/ ٩١، وينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧.

(٣) المقتضب ٢/ ١٥٤.

(٤) ينظر اللباب ١/ ٩٢، والتبيين ١٩٧، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧.

(٥) كذا في المطبوع، والصواب (وجب) بحذف الفاء لأنه فعل ماضٍ متصرف لا يحتاج إلى

(٦) الإنصاف ١/ ١٤-١٥.

وأما أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) فيرى أن الباء في (أبو) حرف الإعراب، وهي مرفوعة بالضمة ومنصوبة بالفتحة ومجرورة بالكسرة، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات[١] بحجة «أن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب. فدلّ على أن الباء حرف الإعراب، وأن هذه الحركات -التي هي الضمة والفتحة والكسرة- حركات إعراب، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف التي هي الواو والألف والياء، فالواو عن إشباع الضمة، والألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة»[٢]. وهذا شأن باقي الأسماء الستة.

وقد استشهد على ذلك بأبيات شعر أُشبعت فيها الحركات، ففي إشباع الضمة ذكر قول الشاعر:

وإنني حيثما يَثني الهوى بصري ... من حيثما سلكوا أدنو فأنظور

أراد (فأنظر) فأشبع الضمة فنشأت الواو.

وفي إشباع الفتحة ذكر قول عنترة:

ينباعُ من ذفرى غضوبٍ جسرة ... زيافة مثل الفنيق المكدم[٣]

أراد (ينبع) فأشبع الفتحة فنشأت الألف.

وفي إشباع الكسرة ذكر قول الفرزدق:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهيم تنقاد الصياريفِ[٤]

أراد (الدراهم) و(الصيارف) فأشبع الكسرة فنشأت الياء[٥].

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١١، وأسرار العربية ٤٥، والتبيين ١٠.
(٢) الإنصاف ١/ ١٥، وينظر اللباب ١/ ٩٢، والتبيين ١٤٨، وشرح المفصل ١/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧، والهمع ١/ ١٢٥.
(٣) ديوان عنترة ٢٠٤.
(٤) شرح ديوان الفرزدق ٥٧٠.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ١٦، ١٧.

وقد أبطل هذا الرأي لعدة أسباب منها:

أولاً: أن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر، وأما في اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع، وفي الأسماء الستة تقول في حال الاختيار: (هذا أبوك) و(رأيت أباك) و(مررت بأبيك) وهذا في سائر الأسماء الستة.

ثانياً: أن ما حدث للإشباع يجوز حذفه، وحذف هذه الأحرف غير جائز في اللغة الفصحى.

ثالثاً: أن هذا يفضي إلى أن يكون كل من (فو) و(ذو مال) اسماً معرباً على حرف واحد، وهذا لا نظير له[(١)].

ومن المحدثين ذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى ما ذهب إليه المازني بدافع التيسير، فهو يرى أن الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات يؤدي إلى تفصيل وتطويل ليس بنا حاجة إليهما، وأن الصواب أن نقول: إن الأسماء الستة مرفوعة بالضمة الظاهرة، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة، ومجرورة بالكسرة الظاهرة، «وإنما مدّت كل حركة فنشأ عنها لينها»[(٢)].

وقد اختارت اللجنة المصرية لتيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة مذهب المازني، فجعلت من الأسماء المعربة أسماء تظهر فيها الحركات الثلاث مع مدّها وهي الأسماء الخمسة[(٣)].

واعترض محمد الجواد الجزائري على قرار اللجنة ذاكراً الأسباب التي ذكرناها في أثناء كلامنا على أسباب بطلان رأي المازني[(٤)].

وقد سوّغ الشيخ محمد الخضر حسين ما ذهب إليه المازني فقال: إن «الحركات عنده هي العلامات الأصول، فلا يعدل في الإعراب إلى الحروف إلا حيث يتعذر تخريجه على

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٧، وأسرار العربية ٤٦، واللباب ١/ ٩٢-٩٣، والتبيين ١٩٨، وشرح المفصل ١/ ٥٢، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٧-٢٨، والهمع ١/ ١٢٥.

(٢) إحياء النحو ١٠٩.

(٣) [redacted]

(٤) ينظر نقد الاقتراحات المصرية ٤١.

الأصول»[١].

ومعنى هذا أن المازني قد أمكنه تخريج إعراب الأسماء الستة على الأصول وهي الحركات الظاهرة، فلم يخرج عنها إلى الإعراب بالحروف نيابة عنها.

ثم اعترض الشيخ محمد الخضر حسين على قرار اللجنة فقال: «أما اللجنة فإنها ترى الواو والألف والياء علامات أصول، فما الذي دعاها إلى العدول عن أصولٍ لا شذوذ معها إلى أصول يصحبها شذوذ؟»[٢].

وما ذهب إليه المازني يأباه الدرس الصوتي الحديث أيضاً، لأن إشباع الحركة يعني أن حرف المد تسبقه حركة من جنسه. وقد ذكرت أن هذا الأمر مرفوض في الدرس الصوتي الحديث، لأنه يؤدي إلى وجود قمتين في المقطع الصوتي، وهو أمر لا تقرّه الدراسة الحديثة.

ولعل من المناسب أن أذكر هنا أن من الأمور البدهية عند اللغويين القدامى وجود حركات قبل أحرف المد تجانسها، فالألف تسبقها فتحة، والواو المدية تسبقها ضمة، والياء المدية تسبقها كسرة، وهذا ما لاحظناه جلياً في رأي الفراء والكوفيين ورد ابن الأنباري والعكبري عليهم وفي رأي المازني.

وعلى العكس من هذا ما نجده عند المعنيين بالدراسات الصوتية من المحدثين، فمن البدهيات عندهم أن الأحرف المدية لا تسبقها حركات، لأن هذا يؤدي إلى توالي قمتين في المقطع الصوتي. وهذا -كما ذكرنا- لا يجوز في الدراسات الصوتية الحديثة.

ولعل أصح الآراء وأبعدها عن التكلف ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) من أن «هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدَّر»[٣]. وقد ذهب هذا المذهب لأنه «وجد هذه الحروف لامات الكلمة فمن ها هنا هي حروف إعراب، ووجدها دالة على الإعراب»[٤].

---

(١) دراسات في العربية وتاريخها ٢٤٨.

(٢) دراسات في العربية وتاريخها ٢٤٨.

(٣) التبيين ١٩٤.

(٤) التبيين ١٩٩.

إعراب المثنى وجمع المذكر السالم:

اختلف النحاة في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم على أقوال عديدة، فقال سيبويه والجرمي (ت ٢٢٥هـ): إن الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر السالم حروف إعراب «بمنزلة الدال من (زيد) والراء من (جعفر) والألف من (عصا) و(قفا)»[(١)].

وقد تبعهما في هذا الرأي أبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩هـ) وأبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)[(٢)]. «قالوا: إنما قلنا إنها حروف إعراب -وليست بإعراب- لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع. ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد، فإذا زيدت هذه الحروف دلّت على التثنية والجمع؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فصارت بمنزلة التاء في (قائمة) والألف في (حبلى)، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف ها هنا»[(٣)].

ولا يعني -إذا أخذنا برأي سيبويه- أننا «نفقد الإعراب مع وجود حروفه، إذ لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه»[(٤)] كما ذهب إلى ذلك الأستاذ كريم سلمان الحمد، وإنما يعني هذا أن الإعراب سيكون بحركات مقدّرة على حروف الإعراب[(٥)].

ولم يرق للمبرد كلامُ سيبويه ومن تابعه فقال: لا يجوز أن تكون الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع حروف إعراب، لأنها لو كانت حروف إعراب لكانت علامات الإعراب التي هي الضمة والفتحة والكسرة ملازمة لها. وهذا مثل دال (زيد)، فإنه لما كان حرف إعراب كان ما يعتَوِره من الضم والفتح والكسر علامات إعراب. وليست

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٢١٩، وينظر الكتاب ١/٤-٥، والمقتضب ٢/١٥٣، وأسرار العربية ٥١.

(٢) ينظر شرح المفصل ٤/١٣٩.

(٣) الإنصاف ١/٢١ (م:٣)، وينظر شرح كتاب سيبويه ١/٢١٩، والنكت ١/١٢١، وشرح المفصل ٤/١٣٩، والبسيط في شرح الكافية ١/١٤٧

(٤) مسائل الخلاف النحوية ١٣٠.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١/٥٨، وحاشية الخضري .

الألف والياء في المثنى، والواو والياء في الجمع حركات إعراب، وذلك لأن حركات الإعراب تكون في حروف الإعراب، ولو كانت حركات إعراب ما اختلّ المعنى بسقوطها، فوجب أن تكون دلائل إعراب[(١)].

ورد ركن الدين الإستراباذي (ت ٧١٥هـ) قول سيبويه ومن تابعه فقال: «ويمكن أن يجاب عنه بأن يقال: لا نسلّم أنها إذا كانت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت للتثنية والجمع كانت حروف إعراب، لجواز أنها تكون من تمام المثنى والمجموع مع كونها إعراباً»[(٢)].

والقول بأن الألف والياء في المثنى، والواو والياء في جمع المذكر السالم دلائل إعراب رأي أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني أيضاً كما ورد ذلك في (الانتصار)[(٣)].

وهذا تبيان للأستاذ محمد جواد الطريحي الذي قال: إنه لم يجد «نسبة هذا الرأي للمازني إلا عند ابن الأنباري[(٤)] في (الإنصاف) و(أسرار العربية) وتابعه في ذلك الرضي»[(٥)].

واحتج الأخفش ومن تابعه على قولهم: إن هذه الحروف دلائل إعراب بأنها «لو كانت إعراباً لما اختلّ معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال (زيد) في قولك: (قام زيدٌ) وما أشبه ذلك، ولو أنها حروف إعراب كالدال من (زيد) لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت: (قام زيدٌ) من غير حركة، وهي تدل على الإعراب، لأنك إذا قلت: (رجلان) علم أنه رفع، فدلّ على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب»[(٦)].

---

(١) [illegible] ٤٦، ومسائل الخلاف النحوية ١٢٨.

(٢) البسيط في شرح الكافية ١/ ١٤٧.

(٣) صفحة ٤.

~~(٤) يعني أن الحركات.~~

(٥) الاحتجاج العقلي في النحو العربي ٤٥.

(٦) الإنصاف ١/ ٢١، وينظر المقتضب ٢/ ١٥٤-١٥٥، والبسيط في شرح الكافية ١/ ١٤٧-١٤٨.

وهذا الرأي باطل عند ابن الأنباري وابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، «وذلك لأن قولهم: (إن هذه الحروف تدل على الإعراب) لا يخلو: إما أن تدل على إعراب في الكلمة أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب[1] أن تقدّر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة. فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين.

وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان»[2].

نلاحظ تشابه هذا الرد مع ما ردَّ به ابن الأنباري زعْمَ الأخفش أن الألف والواو والياء في الأسماء الستة دوالّ على الإعراب[3]. وهذا يعني تشابه حكمهما.

ولا أرى قول ابن الأنباري: «إن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية» صحيحاً لما ذكرناه من أن علامة الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم ملحقة بالكلمة المقررة، وإذا اعتبر إلحاقها هذا خارج الكلمة فإن هذا لا يؤدي إلى بنائهما.

كما أنه لا معنى لتسميتها دلائل إعراب إذا كانت مبنية.

وأما قطرب (ت ٢٠٦هـ) والزيادي (ت ٢٤٩هـ) من البصريين، والفراء من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب كالحركات[4]، واحتجوا على ذلك بأنها «تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: (قام الزيدان) و(رأيت الزيدَين) و(مررت بالزيدَين)، و(ذهب الزيدون) و(رأيت الزيدِين) (ومررت بالزيدِين) فتتغير كتغير الحركات نحو (قام زيدٌ) و(رأيت زيداً) و(مررت بزيدٍ) وما أشبه ذلك فلما تغيّرت كتغيّر الحركات [illegible] أنها إعراب [illegible] ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها، لأن حروف الإعراب لا تتغير

(١) كذا في المطبوع، والصواب (وجب) بحذف الفاء.

(٢) الإنصاف ١/ ٢١، وينظر علل النحو ١٦٥، وأسرار ا

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ١٤-١٥ (م: ٢).

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ١٩، وأسرار العربية ٥٢، وشرح [illegible]

ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها»[1].

وقد رفض ابن الأنباري وابن الوراق والواسطي (ت ٦٢٦هـ) هذا الرأي، ودليلهم «أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب ألاّ يُخلّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات، لأن سقوط الإعراب لا يخلّ بمعنى الكلمة، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو (قام زيدْ)، و(رأيت زيدْ)، و(مررت بزيدْ) لم يخل بمعنى الاسم، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخلّ بمعنى التثنية والجمع؟ فلما أخلّ سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دل على أنها ليست بإعراب كالحركات»[2].

ويبدو أن قطرباً وجماعته نظروا إلى وجه الشبه الذي بينهما وهو التغير ولم ينظروا إلى وجه الخلاف وهو السقوط.

وأنا أميل إلى ما ذهب إليه قطرب وجماعته، فعندما يكون هناك شبه بين شيئين فهذا لا يمنع من أن يكون بينهما خلاف، فلا يشترط أن يكون التشابه بين الشيئين تاماً. فهم أخذوا بوجه الشبه فقاسوا تغير الألف والواو والياء على تغير الضمة والفتحة والكسرة وتركوا وجه الخلاف، ولا أرى غمزاً في ذلك.

ولعل الأخذ بمذهبهم في إعراب المثنى وجمع المذكر أيسر في التعليم من القول بتقدير الحركات في هذه الأحرف.

ولا أرى أن هذا الرأي يتعارض مع ما ذهب إليه الأخفش وجماعته من أن هذه الأحرف دلائل على الإعراب، فهي تدل على الإعراب، كما أنها بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في أنها إعراب كالحركات، وذلك أنك لو أسكنت آخر (زيد) و(عمرو) في مثل (ضرب زيدْ عمروْ) لم تدرِ أيهما المفعول وأيهما الفاعل، لأنه ليست هناك دلالة تدل عليهما، فإذا ضممت الثاني وفتحت الأول دلت الضمة على الرفع للفاعل، والفتحة على النصب للمفعول. وكذلك الحال في مثل (الزيدان) و(العمران) فإنك لو حذفت الألف

(١) الإنصاف ١/ ٢٠.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٣، وينظر علل النحو ١٦٦، وشرح اللمع ٢٣.

منهما لاختلَّ معناهما، ولو أردت جعل الأول مفعولاً والثاني فاعلاً وجب أن تدل على ذلك بالياء في النصب والألف في الرفع»[١].

ونسب ابن الأنباري إلى الزجاج قوله: إن المثنى والجمع مبنيان بحجة «أن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع، فنُزّلا منزلة ما ركّب من الاسمين نحو (خمسة عشر) وما أشبهه»[٢].

كما نسب رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦هـ) في أحد قوليه، والسيوطي (ت ٩١١هـ) إلى الزجاج القول ببنائهما لتضمنهما معنى واو العطف كخمسة عشر[٣].

ونسب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) والرضي في قوله الثاني إلى الزجاج القول بإعرابه[٤].

وقد نبه الشيخ محمد عبد الخالق عُضيمة على هذا الاضطراب فقال: «وفي غمرة هذا الاضطراب لا ندري: هل المثنى وجمع المذكر معربان أو مبنيان عند الزجاج؟»[٥].

وإذا عدنا إلى كتاب (معاني القرآن وإعرابه) للزجاج وجدنا فيه أنه يعلل إعراب المثنى في الاسم الموصول واسم الاشارة فيقول: «فإن قال قائل: فما بالك تقول: (أتاني اللذان في الدار) و(رأيت اللذين في الدار) فتعرب كل ما لا يُعرب في تثنيته نحو هذان وهذين، وأنت لا تعرب هذا ولا هؤلاء؟ فالجواب في ذلك أن جميع ما لا يعرب في الواحد مشبَّه بالحرف الذي جاء لمعنى، فإذا ثنّيته فقد بطل شبه الحرف الذي جاء لمعنى، لأنه حروف المعاني لا تثنّى»[٦]. وهذا يعني أن المثنى وجمع المذكر معربان عند الزجاج.

والحق أني لم أكن أعلم أحداً قبلي تنبّه إلى هذا، حتى وقفت على رسالة الماجستير (الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو) للأستاذ محمد صالح التكريتي -وهي ما تزال

---

(١) أبو عثمان المازني ١٩٣.

(٢) الإنصاف ١/ ٢٢.

(٣) ينظر شرح الكافية ٢/ ١٧٣، والهمع ١/ ٥٧.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤/ ١٣٩، وشرح الكافية ٢/ ٣١.

(٥) مقدمة المقتضب ١/ ١٢٦.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧١.

مطبوعة بالآلة الكاتبة- فرأيته قد سبقني إلى هذا التصويب وأتى بنصوص أخرى للزجاج من كتابيه (معاني القرآن وإعرابه) و(ما ينصرف وما لا ينصرف) أثبت من خلالها أن المثنى وجمع المذكر السالم معربان عند الزجاج[1].

كسر تاء جمع المؤنث السالم:

من المعلوم أن تاء جمع المؤنث السالم تكسر في النصب وفي الجر. قال الناظم:

وما بتا وألف قد جمعا ... يكسر في الجر وفي النصب معا[2]

وقد بيّن سيبويه وتبعه المبرد سبب كسر تاء جمع المؤنث في النصب والجر محتجَّين بمراعاة النظير فقال: «إنهم لا يجعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»[3].

ومعنى هذا أن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة لأن جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء، فجعلوا الكسرة نظيرة الياء.

ويرى الأخفش الأوسط أن كسرة تاء جمع المؤنث في النصب كسرة بناء، فأتبعت كسرة النصب كسرة الجر. وقاسها على قولهم: (يا زيدَ بنَ عبد الله) فقد أتبعوا حركة دال (زيد) حركة إعراب (ابن)، أي أنهم حرّكوا الدال بالفتحة لتحرك نون (ابن) بالفتحة[4].

ورد المازني رأي الأخفش فقال: «لو كانت الكسرة في (رأيت مسلمات) بناء لكانت الإضافة تُبطلها وترد الكلمة إلى أصلها في التمكن، ونحن نقول في الإضافة: (رأيت مسلماتك) بالكسر كما نقول في غير الإضافة.

[illegible]

بالشيء في حال التغيير لم ترده الإضافة إلى الإعراب كما لم يوجب له التنكيرُ الإعراب نحو

(١) صفحة ١٨٩.

(٢) ألفية ابن مالك.

(٣) الكتاب ١/ ٥، وينظر المقتضب ١/ ٧ و٣/ ٣٣١، والنكت ١/ ١٢٢.

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٣٩، والنكت ١/ ١٢٢-١٢٣، ومنهج السالك ١١.

قولك في (خمسة عشر) إذا أضفتها قلت (هذه خمسةَ عشرَكَ) و(مررت بخمسةَ عشرِكَ) و(هذه الخمسةَ عشرَ) إذا أدخلت عليها الألف واللام»(١).

وقد رد أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) احتجاج الأخفش فقال: «ويلزم أبا الحسن الأخفش أن يجعل فتحة ما لا ينصرف في حال الجر بناء كقولك: (مررت بعمرَ) و(ذهبت إلى مساجدَ) وأشباه ذلك، لأن هذه الفتحة للنصب، والجر داخل عليه فيها، كما كانت الكسرة في التاء للجر ودخل النصب عليها»(٢).

ومعنى هذا أن الأخفش قد ناقض نفسه، لأن الممنوع من الصرف معرب عنده كما هو معرب عند جمهور النحاة، وهذا ما نراه جلياً في مواطن عديدة من كتابه (معاني القرآن).

من ذلك ما ذكره في سبب منع (بابل) من الصرف، قال: «و(بابل) لم ينصرف لتأنيثه، وذلك أن اسم كل مؤنث على حرفين أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن فهو ينصرف، وما كان سوى ذلك من المؤنث فهو لا ينصرف ما دام اسماً للمؤنث»(٣).

ومن ذلك ما ذكره في منع (مَثنى وثُلاث ورُباع) من الصرف. قال: «وأما ترك الصرف في (مَثنى وثُلاث ورُباع) فإنه عدل عن (اثنين وثلاث، وأربع) كما أنه من عدل (عمر) عن (عامر) لم يصرف»(٤).

والصحيح أن كسرة جمع المؤنث في النصب، وفتحة ما لا ينصرف في الجر إعرابان، «وذلك أن الإعراب هو تعاقبُ الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل، وهذه الكسرة والفتحة تدخلان معاقبتين للضمة لعوامل توجب ذلك لهما، وقد وجد فيهما شرط الإعراب»(٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٤٠، وينظر النكت ١/ ١٢٣.

(٣) صفحة ١/ ١٤

(٤) صفحة ١/ ١٥، وينظر ٢/ ٣٢٨-٣٢٩، و٣٥٤-٣٥٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٤٠.

المبحث الثاني: المبني من الأسماء

الاسم المبني: هو الاسم الذي لزم آخره حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال. وقد ذكر المبرد أن سبب بناء الاسم يعود إلى شبهه بالحرف، لأن الحروف كلها مبنية، ولهذا شبهّت الأسماء المبنية بها فقال: «ما أشبه الحروف التي جاءت لمعنى من الأسماء فمتروك إعرابه، إذ كانت الحروف لا إعراب فيها. وهو الذي يسميه النحويون (المبني)»[1].

وسنقف على اسمين من الأسماء المبنية هما الظرفان (أمس) و(الآن) لنتبين حجج بنائهما. وسبب اختياري هذين الظرفين دون غيرهما من الظروف والأسماء المبنية أني رأيت أنهما خالفا الظروف في وجه بنائهما.

أمس:

ذهب المبرد -كما ذهب غيره من النحاة- إلى أن (أمس) اسم مبني، بحجة أنه قد شابَهَ الحرفَ، ويرى أن وجه الشبه بينهما أن (أمس) اسم لا يخصّ يوماً بعينه، وإنما يطلق على كل يوم يليه يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم.

وهو بهذا يشبه (من) التي تأتي لابتداء الغاية ولا تنحصر في غاية بعينها، وإنما تنتقل من غاية إلى أخرى. فإذا قلت: (انطلقت من الملعب) جعلت ابتداء غايتك الملعب، وإذا قلت: (انطلقت من المدرسة) جعلت ابتداء غايتك المدرسة . . وهكذا. ولعل هذا مفهوم قوله: «فإنما هي بمنزلة (من) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء»[2].

والذي يبدو لي أن حجة المبرد غير سديدة، فهناك من الظروف ما تنطبق عليه الحجة التي ذكرها في بناء (أمس) وهي مع هذا معربة. مثال ذلك الظرف (غد)، فهو أيضاً لا يخص يوماً بعينه، وإنما يطلق على كل يوم يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (غد) عن ذلك اليوم، وهو أيضاً «بمنزلة (من) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، تنتقل من

(١) المقتضب ٣/٣٠٩، وينظر شرح الأشموني ١/٥٠-٥١.

(٢) المقتضب ٣/١٧٣.

شيء إلى شيء»، فلماذا أعرب إذا كان حكمه حكم (أمس) ولم ينوه كبنائه؟.

والذي يظهر أنه بني للتفرقة بينه وبين (الأمس) المعرَّف بـ (أل)، وبينه وبين (أمس) النكرة، فإن (أمس) بالبناء على الكسر معرفة، «وبيان ذلك أنه اسم لمعيَّن، وهو اليوم الذي يليه يومك، وأماَ المقرون بـ (أل) العهدية فهو لليوم الماضي المعهود بين المتخاطبين وَلِيهُ يومك أم لا، وإذا نُوّن كان صادقاً على كل أمس»[1].

الآن:

اتفق جمهور النحاة على بنائه، لكنهم اختلفوا في سبب البناء، ولكلٍّ دليله وحجته. فذهب الأخفش والجرمي والمازني والزجاج إلى أنه مبني بحجة أنه خالف سائر الأسماء، فالألف واللام إنما يدخلان لتعريف العهد نحو قوله تعالى: ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل:١٦] ولتعريف الجنس نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر:٢] فلما دخلا في (الآن) على غير هذين الوجهين وكانا بمعنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك: (الآن) كقولك: (هذا الوقت)، فأشبه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبني، فبني (الآن) لبناء اسم الإشارة لمضارعته له[2].

وإذا سلّمنا بما ذهبوا إليه فإن تشبيههم هذا يوقعنا في إشكال هو أن الأسماء المعرَّفة بـ (أل) العهدية تتضمن معنى الإشارة وهي مع هذا معربة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦] فالرسول المعصيُّ في هذه الآية هو الرسول المرسل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، فمعنى (اليوم) في الآية: هذا اليوم.

وقد اعترض الرضيُّ على هذه الحجة فقال: «قال الزجاج: بُني لتضمنه معنى الإشارة، إذ معناه هذا الوقت... وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة

---

(١) حاشية الصبان ١/ ٦٣.

(٢) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٠-٢٦١، والإنصاف ٢/ ٢٧١، ٢٧٢ (م:٧١)، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦.

مع إعرابها»[١].

وتوضيح ذلك أن العلم على قسمين: علم شخص وعلم جنس، فعلم الشخص هو ما وضع لواحد من أفراد الجنس نحو: زيد وأحمد. وقد تشترك مجموعة أشخاص في مسمى واحد فيميَّز بينها بالإضافة فيقال: (زيدنا) و(زيدكم) كما قال الشاعر:

علا زيدُنا يوم النقا رأس زيدِكم   بأبيضَ ماضي الشَّفرتين يمانِ[٢]

فعلم الشخص يتضمن معنى الإشارة لأنه على معنى: ذلك الشخص، أو ذلك المسمى، أو هذا الإنسان.

وكذلك علم الجنس، فهو ما أطلق على الجنس كله نحو: أسامة للأسد، وثُعالة للثعلب، فأسامة علم على كل أسد، وثُعالة علم على كل ثعلب، فهو كالنكرة من حيث دلالته على أفراد الجنس عامة، ويتضمن معنى الإشارة لأنه على معنى: هذا الجنس من الحيوان.

أما حجة الفراء في بناء (الآن) فهي أن أصل هذه الكلمة عنده (آن لك أن تفعل)، و(آن) فعل ماض، فلما أدخل عليه الألف واللام ترك على ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه (نهى عن قيلَ وقالَ)[٣]. و(قيلَ وقالَ) فعلان ماضيان استعملا استعمال الأسماء بإدخال الخافض عليهما وتركا على البناء الذي كانا عليه[٤].

ولم أجد أحداً من النحاة ذكر رأي الفراء ووافقه فيما ذهب إليه، بل ردّوا حجته فقالوا: إن (قيل وقال) في الحديث الشريف محكيان، بخلاف (الآن) فهو ليس بمحكي[٥]، لأن «الأفعال المحكية تدخل عليها العوامل ولا تؤثر فيها نحو (تأبط شراً) و(برق نحره) ولا

---

(١) شرح الكافية ٢/ ١٢٦

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٤٤.

(٣) رواه البخاري، صحيح البخاري ٣/ ١٥٧.

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٦٨-٤٦٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦١، والإنصاف ٢/ ٢٧٠-٢٧١ (م:٧١)، وشرح المفصل ٤/ ١٠٣.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٧٣، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٢٦

يدخل عليها الألف واللام»[١].

والحجة في وجوب بنائه عند المبرد أنه وقع في أول أحواله معرَّفاً بالألف واللام، وحكم الأسماء أن تكون نكرة شائعة ثم يدخل عليها ما يعرّفها من إضافة أو ألف ولام. فلما خالف الأسماء بأن وقع في أول أحواله معرفة ولزم موضعاً واحداً بني لذلك، حيث إن لزومه هذا الموضع ألحقَه بشبه الحرف، وذلك أن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت لها غير زائلة عنها[٢].

ولعل هذا الرأي أصوب الآراء وأبعدها عن الاعتراضات.

---

(١) شرح المفصل ٤/ ١٠٣.

(٢) ينظر الأصول في النحو ٢/ ١٤١، وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٧٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٦١، والبيان ١/ ٩٥، وشرح المفصل ٤/ ١٠٣.

القسم الثاني

المبني والمعرب من الأفعال

جاء هذا القسم في مبحثين أيضاً: المبحث الأول في المبني من الأفعال، وقد بدأنا به لأن الأصل في الأفعال البناء. والمبحث الثاني في المعرب منها.

وسنقف على موضوعات في كل من المبحثين لنرى حجج النحاة فيها:

المبحث الأول: المبني من الأفعال

الأفعال المبنية تشمل الفعل الماضي وفعل الأمر والفعل المضارع المتصل اتصالاً مباشراً بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة والمتصل بنون النسوة. ومن موضوعات هذا المبحث ما يأتي:

بناء الفعل الماضي على الفتح:

الأصل في المبني أن يكون ساكناً. فلما رأى النحاة أن الفعل الماضي مبنيّ على الفتح خارجاً بذلك عن الأصل بيّنوا سبب ذلك.

فذهب سيبويه والمبرد وغيرهما إلى أن سبب ذلك هو أن فيه بعض ما في الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع، تقول: (هذا رجلٌ أكرمَنا) فتصف به النكرة، كما تقول: (هذا رجلٌ يكرمنا، ويكرمنا).

كما أنه يقع موقع الفعل المضارع [illegible] في قولك مثلاً: (إنْ فعلَ فعلتُ) فيكون في معنى (إنْ يفعلْ أفعلْ)[1].

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤، والمقتضب ٢/ ٣، و٤/ ٨٠-٨١، والأصول في النحو ٢/ ١٥٠، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٤٦، وأسرار العربية ٣١٥-٣١٦.

وحجتهم في هذا أن فعل الأمر يبنى على السكون لأنه لا يقع موقع الفعل المضارع ولا يُنعت به[١].

ولعل هذه الحجة أصح من حجة الفراء التي ذهب فيها إلى أن الفعل الماضي يلحق به ألف الاثنين، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها، فوجب أن يكون الفعل الواحد محمولاً عليه[٢].

فقد رد الواسطي حجة الفراء فقال: «وهذا فاسد، لأن الواحد الأصل، والتثنية فرع عليه، ولا يحمل الأصل على الفرع»[٣].

ومعنى هذا أن الفعل الماضي جاء مبنياً على الفتح قبل أن يلحق به ألف الاثنين، فكيف نحكم ببنائه بحجة إلحاق ألف الاثنين به، والألف توجب فتح ما قبلها؟

كما أن القول بأن ألف الاثنين توجب فتح ما قبلها ترفضه الدراسات الصوتية الحديثة، لأن هذا يعني توالي صائتين في المقطع الصوتي كما ذكرنا ذلك من قبل.

فعل الأمر أمعرب هو أم مبني؟

ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أن فعل الأمر معرب مجزوم، بحجة أن الأصل في الأمر للمخاطب في نحو (افعلْ) هو (لِتفعلْ) وهذا كقولهم في الأمر للغائب: (ليفعلْ). قال الفراء: «وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ ﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾[٤] .. وقوّى قول زيد أنها في قراءة أُبي ﴿**فبذلك فافرحوا**﴾ وهو البناء الذي خُلق للأمر إذا واجهتَ به أو لم تواجه، إلاّ أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم. فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤، والمقتضب ٢/ ٣، و٤/ ٨٢، والأصول في النحو ٢/ ١٥٠، وشرح كتاب سيبويه ١/ ١٥٦-١٥٧.

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٤٥، وشرح اللمع للواسطي ١٧٦.

(٣) شرح اللمعة ١٧٦.

(٤) يونس ٥٨، وهي قراءة رويس، وقرأ بها أُبيّ وأنس رضي الله عنهما، وقرأ السبعة (فليفرحوا) بالياء (ينظر الحجة في القراءات السبع ١٥٧، والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ٣١٥-٣١٦).

الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلما حُذفت التاء ذهبت اللام وأحدثت الألف في قولك: (اضربْ) و(افرحْ) لأن الضاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء..

وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبي ﷺ أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافّكم)[1] يريد به (خذوا مصافّكم)»[2].

وقد نسب هذا الرأي إلى الأخفش أيضاً[3]، علماً بأن الأخفش ذكر خلاف ذلك فقال: «وقال بعضهم: (فلتفرحوا) وهي لغة للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقدر فيه على (افعلْ). يقولون: (ليقلْ زيد) لأنك لا تقدر على (افعلْ)، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت: (قلْ) ولم تحتج إلى اللام»[4].

ورأي الفراء باطل عند المبرد لسببين:

أحدهما: أن الفراء استدل على إعراب فعل الأمر بأن قولك: (اضربْ) بمنزلة قولك: (لتضربْ)، علماً بأن الشيء يقع في معنى الشيء وليس من جنسه، مثال ذلك أن اسم فعل الأمر يفيد معناه الأمر وهو ليس فعل أمر، بدليل أنه لا يأخذ حكمه، وهذا نحو صهْ ومهْ ونزالِ وحذارِ.

والسبب الآخر أن الفعل المضارع يشبه الاسم المتمكّن في الإعراب، والاسم المعرب إذا دخلت عليه عوامل النصب والجر أحدثت فيه الإعراب ولا تغير بنيته، وكذلك الفعل المضارع يدخل عليه الناصب والجازم فيتغير آخره ولا تتغير بُنيته. «فإذا قلت: (افعلْ) في الأمر لم تلحقها عاملاً ولم تُقرّها على لفظها، ألا ترى أن الجوازم إذا لحقتها لم تغير

(١) ينظر الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٥٤.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٩-٤٧٠، وينظر الإنصاف ٢/ ٢٧٣-٢٧٤ (م:٧٢)، وأسرار العربية ٣١٨، وشرح المفصل ٧/ ٦١، والهمع ١/ ٢٦-٢٧.

(٣) ينظر شرح التصريح ١/ ٥٥.

(٤) معاني القرآن ٢/ ٣٤٥.

اللفظ نحو قولك: (لم يضربْ زيد)، و(إن تذهبْ أذهبْ)، وكذلك (ليذهبْ زيد) و(لا يذهبْ عبد الله) فإنما يلحقها العامل وحروف المضارعة فيها.

وأنت إذا قلت: (اذهبْ) فليس فيها عامل ولا فيها شيء من حروف المضارعة»[1].

وعلى هذا ففعل الأمر مبني عنده.

وسبب هذا الخلاف يرجع إلى اختلافهم في الإعراب، هل هو أصل في الأفعال -كما هو أصل في الأسماء- أو لا؟.

فالكوفيون يرون أن الإعراب أصل في الأفعال المضارعة[2] كما هو أصل في الأسماء، وعلى رأيهم جاء فعل الأمر معرباً مجزوماً على أصله، وليس هناك ما يقتضي بناءه.

أما البصريون فيرون أن البناء أصل في الأفعال، وإنما أُعربَ المضارع لشبهه بالاسم، وفعل الأمر لا يشبه الاسم فلا يعرب[3].

والصواب ما ذهب إليه الجمهور من أن فعل الأمر مبني، فهو يُبنى على ما يجزم به مضارعه، ولا يكون مجزوماً لأنه لا تلحقه أحرف المضارعة كما أن المعرب يتغير آخره بخلاف المبني، وفعل الأمر لا يتغير آخره، وعلى هذا فهو مبني.

مثال ذلك «أنك إذا قلت: (زيدٌ يذهب) أو (أنا أذهب) أو (أنت تذهب) أو (نحن نذهب) فالباء من (يذهب) تكون مرة مضمومة ومرة مفتوحة ومرة موقوفة ما صحب (يذهب) أحد هذه الحروف الزوائد. تقول: (أنا أذهبُ) و(لن أذهبَ) و(لم أذهبْ) فإذا أمرتَ منه قلت: (اذهبْ) فغيرت الصورة ونزعت حروف المضارعة ولزم السكون، فلما لزم السكون عندما بني هذه البنبة علمنا أن هذه البنية هي التي أوجبت أن تكون مبنية على حال واحدة»[4].

---

(١) المقتضب ٢/ ٣-٤.

(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٧.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٧٧-٢٧٨، والهمع ١/ ٤٦، والأشباه والنظائر ٣/ ٣٢٥-٣٢٦.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٠.

المبحث الثاني: المعرب من الأفعال

وهو الفعل المضارع فقط عند غير الفراء ومتابعيه. وسأقف على موضوعات منه لأدرس حججها:

رفع الفعل المضارع:

ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موقع الاسم سواء أكان الاسم مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً نحو قولك: (جاء رجل يضحك) و(رأيت طفلاً يبكي) و(مررت برجل يصلي)[(١)]. و«تقول: (يضرب زيد) فترفع الفعل، إذ يجوز أن تقول: (أخوك زيد)»[(٢)].

قالوا: دليلنا على ذلك أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه عوامل النصب والجزم «امتنع رفعه، لأن الاسم لا يقع بعدها، فليس حينئذ حالاً محل الاسم»[(٣)].

وقد اعترض الكوفيون على رأي البصريين، وحجتهم في هذا الاعتراض أن الفعل المضارع «لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن ينصب إذا كان الاسم منصوباً كقولك: (كان زيد يقوم) لأنه قد حلّ محلّ الاسم إذا كان منصوباً وهو (قائماً).

ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم، والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخفوضاً؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم في الرفع والنصب والخفض»[(٤)].

كما اعترض الكوفيون عليهم فقالوا: «والذي يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن لا يرتفع في قولهم: (كاد زيد يقوم) لأنه لا يجوز أن يقال: (كاد زيد قائماً)، فلما [illegible] بالإجماع دل على صحة ما قلناه»[(٥)].

---

(١) ينظر الكتاب ١/٤٠٩، والمقتضب ٢/٥، والأصول في النحو ٢/١٥١، وشرح كتاب سيبويه ١/٧٦.

(٢) شرح المفصل ٧/١٢.

(٣) شرح قطر الندى ٧٨. وينظر الكتاب ١/٤٠٩، والمقتضب ٢/٥.

(٤) الإنصاف ٢/٢٨٨ (م: ٧٤).

(٥) الإنصاف ٢/٢٨٩، وينظر الفوائد الضيائية ٢/٢٣٨.

وذهب الكسائي (ت ١٨٩هـ) إلى أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله، واستدل على ذلك بأن الفعل «قبلها كان مبنياً وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها»[١].

وذكر ابن الأنباري وغيره أن ما ذهب إليه الكسائي مردود من وجوه:

«**أحدها**: أنه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم، لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل.

والوجه الثاني: أنه لو كان الأمر على ما زعم لكان ينبغي أن لا ينتصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم لوجود الزائد أبداً في أوله، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دلّ على فساد ما ذهب إليه.

والوجه الثالث: أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه في لفظ، بل هي من تمام معناه، فلو قلنا: (إنها هي العاملة) لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال»[٢].

وأظن المقصود بالوجه الأول «أن عاملاً لا يدخل على عامل آخر فيؤثر في معموله ويبطل عمل الأول، وإلاّ فإن الأفعال أمهات العوامل، وهي تدخل عليها عوامل النصب والجزم»[٣]. جاء في (شرح المفصل): «فلو كانت هي العاملة الرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر، كما لم يجز أن يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب»[٤].

وذهب الفراء وأكثر الكوفيين، والأخفش من البصريين إلى أن الفعل المضارع يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة[٥]. وحجتهم في هذا «أن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم. فالنواصب نحو: (أن) و(لن) و(إذن) و(كي) وما أشبه ذلك،

---

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٢) الإنصاف ٢/ ٢٩٠-٢٩١، وينظر أسرار العربية ٢٩، وشرح المفصل ٧/ ١٢.

(٣) أبو البركات بن الأنباري ٢٥٤.

(٤) شرح المفصل ٧/ ١٢.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٨٨، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩.

والجوازم نحو: (لم) و(لما) و(لام الأمر) و(لا) في النهي، و(إنْ) في الشرط، وما أشبه ذلك، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب، نحو: (أريد أن تقومَ) و(لن يقومَ) و(إذن أكرمَك) و(كي تفعلَ ذلك) وما أشبه ذلك، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم نحو: (لم يقم زيد)، و(لمّا يذهبْ عمرو)، (لينطلقْ بكر)، و(لا يفعلْ بشر) و(إن تفعلْ أفعلْ) وما أشبه ذلك، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع»[1].

وهذه الحجة مردودة عند ابن الوراق وابن الأنباري وغيرهما بحجة منطقية يظهر فيها التكلف، وهي أن الكوفيين عندما قالوا: إن الفعل المضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم فقد جعلوا النصب والجزم قبل الرفع، وقد كان يفترض أن يكون أول أحوال الإعراب الرفع[2].

وقد اعترض الدكتور فاضل السامرائي على هذا الرد فقال: «وهذا من قبيل المماحكات اللفظية، ويمكن أن يقال بالمقابل -مجاراة له[3] في منطقه- إن التعري أسبق من التقييد، ألا ترى أن الإنسان يولد عارياً، فالتعري هو الرجوع إلى الأول، ولما كان الرفع هو الأول كان ملازماً للتعري، وإذن فالفعل يرتفع لتعريه عن الناصب والجازم، أي برجوعه إلى الحالة الأولى، فلا يؤدي هذا الرأي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم كما ذكر»[4].

والملاحظ أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم في احتجاجهم، ففي مسألة رافع المبتدأ والخبر «يرفضون أن يكون الابتداء عاملاً في المبتدأ، لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية، وإذا كان كذلك فهو عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً . .

فإذا جاءوا إلى الفعل المضارع وجدناهم يقولون: إنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٨٨، وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٥٣، وعلل النحو ١٨٨-١٨٩.

(٢) ينظر علل النحو ١٨٨-١٨٩، والإنصاف ٢/ ٢٩٠، وأسرار العربية ٢٩، وشرح المفصل ٧/ ١٢.

(٣) أي لابن الأنباري.

(٤) أبو البركات بن الأنباري ٩٠-٩١.

والجازمة، وذلك لأن العوامل الناصبة تدخل عليه فتؤثر فيه النصب، والجازمة فتؤثر فيه الجزم، وإذا لم يدخله شيء منها كان مرفوعاً، فالتعري من العوامل، إذاً هو عامل غير عامل، ولا شك أن ذلك هو المحال»[(١)].

وهكذا نرى أن الكوفيين احتجوا بما أنكروه ووقعوا فيما فروا منه.

وعلى الرغم من هذا التناقض فرأيهم أقرب إلى الصواب، لأن الأصل في الفعل المضارع أن يكون مرفوعاً، ولا يخرج عن هذا الأصل إلا إذا دخل عليه ناصبٌ فنصبه أو جازم فجزمه.

أما رأي البصريين فإنه «ينتقض بنحو (هلاّ تفعل) و(جعلت أفعل) و(مالك لا تفعل؟) و(رأيت الذي يفعل) فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع»[(٢)].

نصب الفعل المضارع:

من موضوعاته ما يأتي:

أولاً - أصل (لن):

ذهب الخليل (ت ١٧٥هـ) إلى أن (لن) أصلها (لا أنْ) فحذف الألف من (لا)، والهمزة من (أنْ) وجعلا حرفاً واحداً.

وحجته في ذلك أنه قاسها على (ويلُمّه) الذي رأى أن أصلها (وَيْ لأُمه) فجعلا اسماً واحداً، كما قاسها على (هلاّ) الذي رأى أن أصله (هل ولا) فجعلا حرفاً واحداً[(٣)].

أما غيره فزعم أن (لن) ليست مركبة من كلمتين، وحجته في هذا أنه قاسها على (لم)، فكما أن (لم) ليس أصلها كلمتين، كذلك (لن) لا تتكون من كلمتين[(٤)].

---

(١) مدرسة البصرة ٢٠٣، وينظر الإنصاف ١/ ٣١ (م: ٥) و٢/ ٢٨٨ (م: ٧٤).

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥١٩-١٥٢٠.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٧.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٧.

وقد احتج سيبويه على الخليل بأن لو كان كلامه صحيحاً ما قلت: (أما زيداً فلن أضرب) كما لا يجوز أن تقول: (أما زيداً فلا أن أضربَ) لأن ما في صلة (أن) لا يعمل فيما قبله، والواقع أن لا يمنع أحد من نصب (زيد) وتقديمه على (لن)[1].

ومما استدل به الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) على بطلان رأي الخليل «أنا إذا قلنا: (لن أضرب زيداً) كان كلاماً تاماً لا يحتاج إلى إضمار شيء. وإذا قلنا: (لا أنْ أضربَ زيداً) لم يتم الكلام، لأن (أنْ) وما بعدها بمنزلة اسم مبتدأ لا خبر له، وليس لفظ (أنْ) وفقاً للفظ (لا أنْ) ولا معناها كمعناها، فما الذي أوجب أنها هي؟»[2].

ثانياً - نصب الفعل المضارع بعد (حتى):

تدخل (حتى) على الفعل المضارع فينتصب بعدها ويرتفع. وما يهمنا هنا هو حال النصب. فقد ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل المضارع ينتصب بـ (أنْ) مضمرة وجوباً بعد (حتى) نحو قول النبي عليه الصلاة والسلام: (لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه)[3] وذلك بتقدير (حتى أن يحبَّ)، و(أنْ) المضمرة والفعل في تأويل مصدر مجرور بـ (حتى).

وقد احتجوا على ذلك بحكم نحوي هو أن (حتى) تعمل في الأسماء فتجرها نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾ [القدر: ٥] فخفض (مطلع) بـ (حتى). وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال، ولهذا اضطروا إلى أن يقدّروا (أنْ) قبل الفعل لكي يؤوّلا بمصدر يجر بـ (حتى)[4].

---

(١) ينظر الكتاب ١/٤٠٧، والمقتضب [illegible]/٨، والأصول في [illegible] ٢/١٥٦، [illegible] ١/٤٢، وجواهر الأدب ١٥١.

(٢) النكت ١/٩٦٢.

(٣) رواه البخاري -صحيح البخاري ١/١٠.

(٤) ينظر الكتاب ١/٤٠٧-٤٠٨، والمقتضب ٢/٣٨، ومعاني القرآن وإعرابه ١/٢٠١، والأصول في النحو ٢/١٥٦.

وحكمهم هذا ينتقض بـ (كي)[1]، فقد ذهبوا إلى أن (كي) إذا اقترنت باللام نصبت بنفسها نحو: (جئت لكي تكرمني) لأن دخول اللام عليها يحتّم أن تكون مصدرية، وأما في قولهم: (كيمَهْ؟) بمعنى (لِمَهْ؟) فإن (كي) حرف جر[2].

فلماذا أجازوا في (كي) أن تنصب وتجر بنفسها ولم يجيزوا ذلك في (حتى) إذا كان الحكم فيهما واحداً؟.

ثالثاً - نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية:

ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية إذا كان مسبوقاً بنفي محض أو طلب محض. فمثال النفي قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] ومثال الطلب قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] وقوله: ﴿هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقوله: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] إلى غير ذلك من الأمثلة.

وقد اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع ينتصب بإضمار (أنْ)، وحجتهم في هذا أن «الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل»[3]، لأنها لا تختص، فهي «تدخل تارةً على الأسماء وتارةً على الأفعال... فوجب أن لا تعمل، فلما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُوِّل المعنى إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أنْ) لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم»[4].

يقول سيبويه: «اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنْ)... تقول: (لا تأتيني فتحدثَني) لم ترد أن تُدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: (لا تأتيني ولا تحدثني) ولكنك لما حوّلت المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم، كأنك قلت: ليس

---

(١) ينظر أبو البركات بن الأنباري ٢٥١-٢٥٢.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٨، والمقتضب ٢/ ٩.

(٣) الإنصاف ٢/ ٢٩٤ (م.٧٦).

(٤) الإنصاف ٢/ ٢٩٤.

يكون منك إتيان فحديث) فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فأضمروا (أنْ)، لأن (أنْ) مع الفعل بمنزلة الاسم، فلما نوَوا أن يكون الأول بمنزلة قولهم: (لم يكن إتيان) استحالوا أن يضموا الفعل إليه، فلما أضمروا (أنْ) حسُنَ، لأنه مع الفعل بمنزلة الاسم»[١].

أما الفراء وغيره من الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بالخلاف محتجين على ذلك بالمعنى، فقالوا: «إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله، لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عرض، ألا ترى أنك إذا قلت: (ائتنا فنكرمَك) لم يكن الجواب أمراً، فإذا قلت: (لا تنقطع عنا فنجفوَك) لم يكن الجواب نهياً. وإذا قلت: (ما تأتينا فتحدثَنا) لم يكن الجواب نفياً، وإذا قلت: (أين بيتك فأزورَك؟) لم يكن الجواب استفهاماً، وإذا قلت: (ليت لي بعيراً فأحجَّ عليه) لم يكن الجواب تمنّياً، وإذا قلت: (ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً) لم يكن الجواب عرضاً، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف ما بيّنا»[٢].

وهذا صحيح، فمعنى الفعل الواقع بعد فاء السببية مخالف لما قبله، فقولنا: (لم تزرنا فنكرمَك) بالنصب معناه أنك لم تزرنا فكيف نكرمُك؟ والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك. ولو أتبَعَ لكان الفعلان منفيين ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمْك. ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلّمَك؟) بالنصب، والمعنى: هل يجيئُك ليعلّمَك؟

وقد يراد بالاستفهام النفي، أي: هو لا يأتيك فكيف يعلّمُك؟ وبالإتباع يكون الاستفهام عن الإتيان والتعليم معاً، أي فهل يعلّمك؟[٣].

وعلى هذه المخالفة بسببه جعل الفعل المضارع منصوباً بعد فاء السببية.

---

(١) الكتاب ١/٤١٨، وينظر معاني القرآن للأخفش ١/٥٨-٥٩، والمقتضب ٢/٢٦-٢٧، والأصول في النحو ٢/١٥٩.

(٢) الإنصاف ٢/ ٢٩٤، وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦-٢٧.

(٣) معاني النحو ٣/٣٦٦-٣٦٧.

رابعاً - نصب الفعل المضارع بعد واو المعية:

إن ما مر من الكلام على الفعل المضارع المنصوب بعد فاء السببية ينطبق على الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية، لأن الحكم فيهما واحد. يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـ):

والواو كالفا إن تفد مفهوم (مع)   كـ (لا تكنْ جلداً وتظهرَ الجزع)[١]

وما ذكرنا من اختلاف النحاة وحججهم في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية ينطبق على الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية.

يقول الأخفش: «قوله: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] فهذا الذي يسميه النحويون جواب الفاء... ونصب ذلك كله على إضمار (أنْ)، وكذلك الواو، وإن لم يكن معناها مثل معنى الفاء، وإنما نصب هذا لأن الفاء والواو من حروف العطف، فنوى المتكلم أن يكون ما مضى من كلامه اسماً، حتى كأنه قال: (لا يكن منكما قربُ الشجرة) ثم أراد أن يعطف الفعل على الاسم فأضمر مع الفعل (أنْ)، لأن (أنْ) مع الفعل تكون اسماً، فيعطف اسماً على اسم، وهذا تفسير جميع ما انتصب من الواو والفاء»[٢].

وهذا التطابق الذي بين الفاء والواو نراه أيضاً عند الكوفيين، فقد ذهبوا إلى أن الفعل المضارع بعد واو المعية يُنصب على الصرف، والصرف هو الخلاف نفسه الذي ذكروه في أثناء كلامهم على ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية[٣].

يقول الفراء: «والصرف أن يجتمع الفعلان بـ (الواو) أو (ثم) أو (الفاء) أو (أو)، وفي أوله جحد[٤] أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرر في العطف، فذلك الصرف»[٥].

ويقول في موطن آخر: «فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على

---

(١) ألفية ابن مالك ٤٦.

(٢) معاني القرآن ١/ ٥٨-٥٩.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٩٢ (م: ٧٥).

(٤) أي نفي.

(٥) معاني القرآن ١/ ٢٣٥.

كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف، كقول الشاعر:

لا تَنْـه عـن خُلُـقٍ وتـأتـي مثلـه   عـار عليـك إذا فعلـتَ عظيـم[1]

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد الحادث الذي قبله»[2].

وهذا الكلام يشبه ما ذكرناه من احتجاج الكوفيين على أن الفعل المضارع بعد فاء السببية ينتصب بالخلاف، وهذا يعني أن (الخلاف) و(الصرف) بمعنى واحد.

جزم الفعل المضارع:

سأتناول في هذا الموضوع عامل الجزم في جواب الشرط، وتقديم الاسم المرفوع والمنصوب في جملة جواب الشرط وذلك لما أرى من أهمية دراسة الحجج فيهما:

أولاً: عامل الجزم في جواب الشرط:

تقتضي كل أداة من أدوات الشرط الجازمة فعلين: أولهما يسمى فعل الشرط، والثاني يسمى جواب الشرط وجزاءه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧].

وتدخل أداة الشرط الجازمة على فعل الشرط فتجزمه، أما جواب الشرط فقد اختلف النحاة في جازمه، فذهب المبرد إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان معاً في جواب الشرط[3]، «وحجته في ذلك أن الثاني الذي هو الجواب لا يصح أن يتقدم الأولَين، فلا جائز لأحد أن يجعل العامل أحد الأولَين إلا جاز لآخر أن يُضادَّهُ في دعواه، وليس أحدهما أولى من صاحبه بالعمل في الجواب، فجعلنا العامل اجتماعهما جميعا من حيث لا يصح الثاني الذي هو الجواب إلا بتقدم الأولَين واجتماعهما»[4].

---

(١) ديوان أبي الأسود ٢٣٣.

(٢) معاني القرآن ١/٣٣-٣٤.

(٣) ينظر المقتضب ٢/٤٩.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/٨٨، وينظر الإنصاف ٢/٣١٩ (م: ٨٤)، وأسرار العربية ٣٣٧.

وقد جعل هذا نظير المبتدأ والخبر[١]، «فالعامل في المبتدأ الرافع له الابتداء. والابتداء والمبتدأ جميعاً عملا في الخبر، وكذلك (إنْ) هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط، وفعل الشرط وحرف الشرط جميعاً عملا في الجزاء، لأن الجزاء يفتقر إلى تقدمهما افتقاراً واحداً وهما المقتضيان لوجود الجواب»[٢].

وقد ذهب ابن الأنباري وابن يعيش إلى ضعف حجة المبرد بدليل «أن (إنْ) عاملة في الشرط لا محالة، وقد ظهر أثر عملها فيه، وأما الشرط فليس بعامل هنا، لأنه فعل والجزاء فعل، وليس عمل أحدهما في الآخر بأَوْلى من العكس. وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل فإضافة ما لا أثر له إلى ما لَهُ أثر لا أثر له»[٣].

وذهب أبو عثمان المازني إلى أن جواب الشرط مبني. ودليله على هذا «أن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنياً على أصله»[٤].

وقد رده البصريون فقالوا: «لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل معرباً بعد (أن) و(كي) و(إذن)، وكذلك أيضاً بعد (لم) و(لما) و(لام الأمر) و(لا) في النهي، لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف، فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنياً لأنه لم يقع موقع الاسم، فلما انعقد الإجماع في هذه المواضع على أنه معرب، وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه»[٥].

نلاحظ في هذا الرد أنهم ألزموا المازني بما ليس من قوله، فهو ابتداء يرى أن الفعل المضارع المسبوق بأدوات الجزم مبني وليس معرباً كما هو عند الجمهور. يقول المازني: «الجزم: قطع الإعراب، فمعنى جزم الفعل المستقبل قطع الإعراب عنه»[٦]. وحجته في

---

(١) ينظر المقتضب ٢/ ٤٩.

(٢) شرح المفصل ٧/ ٤١-٤٢، وينظر الإنصاف ٢/ ٣١٩، وأسرار العربية ٣٣٧.

(٣) شرح المفصل ٧/ ٤٢، وينظر الإنصاف ٢/ ٣١٩، وأسرار العربية ٣٣٧.

(٤) الإنصاف ٢/ ٣٢٠، وينظر شرح كتاب سيبويه ١/ ٨٩، وشرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٥) الإنصاف ٢/ ٣٢١، وينظر شرح المفصل ٧/ ٤٢.

(٦) الإيضاح في علل النحو ٩٤.

ذلك ما احتج به البصريون من أن الفعل المضارع يعرب إذا وقع موقع الاسم. «فإذا قلت: (زيد لم يقم) فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فيرجع إلى أصله وهو البناء»[1].

ولا أرى من الصواب أن يحاجّوا المازني بما لم يقله أصلاً.

وقد أيد الدكتور رشيد العُبيدي أبا عثمان المازني فيما ذهب اليه. وردَّ من أبطل رأيه كابن الأنباري فقال: (والذي أراه تخطئة ابن الأنباري، فإن مذهب المازني أن الفعل إذا دخلت عليه الجوازم أرجعته إلى أصله -البناء- لأنه في الأصل لا يحتمل الضمة ولا الفتحة، فهما علامتا إعراب، فالفتحة علامة نصبه، والضمة علامة رفعه، والسكون عدم حركته وهو البناء. وقد فات ابن الأنباري أن المضارع إذا وقع بعد النواصب لا يكون كالذي يقع بعد الجوازم. ألا يرى أن قولنا: (أن يكتبَ) و(كي يدرسَ) يفسَّران بمصدر (اسم) هما الكتابة والدراسة. وهما يقعان في حالة النصب والجر والرفع كما يقع الاسم. وهذا على خلاف ما يجيء بعد الجوازم، فإذا قلت: (لم أدرسْ) و(إنْ تدرس تنجحْ) لا يؤول شيء منها بالاسم مطلقاً. . . فنظرة المازني في هذه أصوب»[2].

ولا أدري ماذا يقول الدكتور رشيد في (لن)؟ هل يمكن أن يفسَّر مع فعله بمصدر؟ وهل يقع في حالة الرفع والنصب والجر كما يقع الاسم؟

فإن كان الجواب بالنفي فإن ما ذهب إليه من «أن المضارع إذا وقع بعد النواصب لا يكون كالذي يقع بعد الجوازم» ليس مطَّرداً مع جميع النواصب. فالفعل المضارع المنصوب بـ (لن) لا يؤوَّل مع فعله بمصدر، وهو بهذا قد شابه الأفعال المضارعة الواقعة بعد أدوات الجزم، حيث إنها لا تؤوَّل بمصدر أيضاً.

وإن كان يذهب مذهب الخليل في أن (لن) مركبة من (لا) النافية و(أنْ) المصدرية، بحذف الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء الساكنين، ورأى هذا أن (لن يكتب) مثل (لا كتابة)، و(لا كتابة) مؤولة من (لا أن يكتب)، إن كان يذهب هذا المذهب فقد رده جمهور

---

(١) الإيضاح ٩٤.

(٢) أبو عثمان المازني ١٩٦.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٧.

النحاة بردود متعددة منها: «أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أنْ) والفعل، ومعنى (لن يقوم زيد): (لا قيام زيد)، فتدخل (لا) على المعرفة من غير تكرير، مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولا في الكلام ما ينوب عنه»[(١)]. ومنها ما ذكرناه من الردود في موضوع (أصل «لن»).

وهكذا تبين لنا أن اعتراض الدكتور رشيد على ابن الأنباري غير صحيح.

ثانياً: تقديم الاسم المرفوع أو المنصوب في جملة جواب الشرط:

لا يجيز الكوفيون -ومنهم الكسائي والفراء- جزم جواب الشرط إذا تقدمه اسم مرفوع، بل يوجبون رفعه نحو (إنْ تأتِني زيدٌ يكرمُك) برفع (يكرمك)، فلا يجوز عندهم أن نقول: (إنْ تأتِني زيدٌ يكرمك) بجزم (يكرمْك). يقول الفراء: «ومن فرّق بين الجزاء وما جزم بمرفوع أو منصوب لم يفرُق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع، تقول: (إنْ عبدُ الله يقمْ يقمْ أبوه) ولا يجوز (أبوه يقمْ)»[(٢)].

ويحتج الكسائي على عدم جواز ذلك «بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعُ ذكرِ الأول. فلم يستقم إلغاء الأول»[(٣)]. بمعنى أننا إذا قدمنا الفاعل صارت الجملة اسمية ولا يصح الاستغناء عن المبتدأ لوجود رابط في الخبر يعود عليه. وإذا كان الأمر كذلك فليس بإمكاننا أن نجزم الجواب، وإنما يجب أن نقول: (إنْ عبدُ الله يقمْ أبوه يقوم) فيرفع الفعل، لأن جملة الجواب في حال تأخير الفاعل غيرهما في حال تقديمه، ففي تأخيره كانت الجملة فعلية، وفي تقديمه صارت اسمية.

ويتضح هذا في إجازة الكسائي جزم الجواب إذا تقدمه اسم منصوب، فقد ذهب إلى جواز ذلك فتقول: (إنْ تأتنِ زيداً تضربْ) بحجة أن المنصوب فضلة، فيصح الاستغناء عنه لأنه ليس في نصبه ما يعود عليه. وقد بقيت الجملة على فعليتها مع تقديمه[(٤)].

---

(١) حاشية يس ٢/ ٢٣٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٢٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٢٢.

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٢٢.

واعترض الفراء على حجة الكسائي مستدلاً بحكم نحوي هو أن جملة الشرط قد يقترن جوابها بالفاء فتقول: (إنْ تأتِني فزيداً تضربُ)، فإن لم يستقبل فعل الشرط جوابه بالفاء «استقبل بجزم مثله. ولم يُلْقَ باسم إلا أن يضمر في ذلك الاسم الفاء، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها»[1].

وهذا الكلام معناه إما أن أقول: (إنْ عبدُ الله يقمْ يقمْ أبوه) و(إنْ تأتِني تضربْ زيداً)، أو أقول: (إنْ عبدُ الله يقمْ أبوه يقومُ) و(إنْ تأتِني زيداً تضربُ).

ولهذا رد الفراء ما احتج به الكسائي من قول الشاعر:

وللخيلِ أيامٌ فمن يصطبِرْ لها ويعرفْ لها أيامَها الخيرَ تُعْقِبِ[2]

إذ جعل الكسائي (الخير) منصوباً بـ (تعقب)، أما الفراء فيرى أن (الخير) في هذا البيت «نعت للأيام، كأنه قال: (ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب) ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوباً بـ (تعقب) لرفع (تعقب) لأنه يريد: فالخير تعقبه»[3].

وقد رد أبو البركات بن الأنباري قول الفراء فقال: «والذي يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقدم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة في الجملة، بخلاف المرفوع، فينبغي أن لا يعتدّ بتقديمه كتقديم المرفوع»[4].

وهذا الرد هو عين ما احتج به الكسائي ورده الفراء.

والملاحظ أن ابن الأنباري لم يناقش حجة الفراء في رده الكسائي. كما أن ابن الأنباري احتج بما احتج به الكسائي من بيت الشعر الذي سبق ذكره. وقد ذهب فيه مذهبه، ولم يتطرق إلى رد الفراء عليه أيضاً[5].

وقد كنا نأمل أن يذكر ابن الأنباري ردود الفراء ويناقشها ثم يعارضها إذا كان يرى خلافها.

---

(١) معاني القرآن ١/ ٤٢٢-٤٢٣.

(٢) ديوان الطفيل الغنوي ٣٥.

(٣) معاني القرآن ١/ ٤٢٣.

(٤) الإنصاف ٢/ ٣٢٧ (م: ١٦).

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٣٢٧.

الفصل الثاني

المعارف

يعرّف النحاة الاسم النكرة بأنه ما كان شائعاً في جنسه كـ (حيوان) أو في نوعه كـ (إنسان). وأما الاسم المعرفة فهو ما ليس شائعاً في جنسه أو في نوعه[1].

والمعارف سبع: الضمير والعلم واسم الإشارة والاسم الموصول والمعرّف بـ (أل) والمعرّف بالنداء والمعرّف بالإضافة.

أعرف المعارف:

اختلف النحاة في ترتيب أعرف المعارف محتجين على ذلك بالمعنى. فذهب أكثر النحاة إلى أن الضمير أعرف المعارف. وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه (ت١٨٠هـ) أيضاً. وحجتهم أنه «لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه، ولذلك لا يوصف ولا يوصف به. وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميّز بالصفة»[2]، ثم الاسم العلم لأن الأصل فيه أن يطلق على كل شيء لا يطلق على غيره من نوعه، ثم اسم الإشارة لأنه يعرّف بالعين -أي الحس- والقلب، ثم ما عرّف بالألف واللام لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه[3].

وأما مذهب ابن السراج (ت ٣١٦هـ) فهو أن أعرف المعارف اسم الإشارة، بحجة أنه يتعرف بشيئين العين والقلب، بخلاف باقي المعارف فإنها تتعرّف بالقلب فقط، وما يتعرّف [illegible][4].

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٢، وشرح التصريح ١/ ٩١.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٨٧.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٣٧٧ (م: ١٠١)، وشرح المفصل ٣/ ٥٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣/ ٥٦، و٥/ ٨٧.

وقوله: إن (باقي المعارف تتعرف بالقلب فقط) فيه نظر، فالضمير منه ما يتعرف بالعين فقط كـ(أنا) و(نحن)، ومنه ما يتعرف بالعين والقلب معاً كـ(هو) وفروعه. فمن تعريفه بالقلب قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٧٣]. ومن تعريفه بالعين قوله تعالى: ﴿هِيَ رَٰوَدَتْنِي عَن نَّفْسِي﴾ [يوسف: ٢٦] وهذه الآية على لسان يوسف عليه السلام يتهم فيها امرأة العزيز. وقد استعمل الضمير (هي) مع أنها كانت حاضرة[١].

وعلى هذا فما ذهب إليه ابن السراج ليس دقيقاً.

ويظهر أثر الخلاف بين سيبويه وابن السراج في أنه يجوز على مذهب سيبويه أن تصف العَلَم -وهو الأعرف- باسم الإشارة فتقول: (جاء زيد هذا) على تأويله بالمشار إليه[٢]. ولا يجوز أن تنعت اسم الإشارة بالعلَم، فلا يجوز أن تقول: (جاء هذا زيد) على جعل (زيد) صفة لاسم الإشارة، وإنما لم يجز أن تصف اسم الإشارة بالعلَم لأن العلَم أعرف منه، ومن شأن الصفة أن تكون مثل الموصوف أو أقل منه ولا تكون أعرف منه[٣].

في حين يجوز نعت اسم الإشارة بالعلم عند ابن السراج، لأنه يرى -كما ذكرنا- أن اسم الإشارة أعرف منه. ووافقه الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في ذلك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣] فقال: «ويجوز في حكم الإعراب إيقاع اسم الله صفة لاسم الإشارة أو عطف بيان»[٤].

ولم يوافق أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) الزمخشريّ فيما ذهب إليه، فقال أبو حيان: «أما كونه صفة فلا يجوز، لأن الله عَلَم، والعلم لا يوصف به، وليس اسم جنس كالرجل فتتخيل فيه الصفة»[٥].

---

(١) ينظر حاشية يس ١/ ٩٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٥٧٠.

(٣) ينظر شرح اللمع للواسطي ١٤٦.

(٤) تفسير الكشاف ٣/ ٥٧٤.

(٥) البحر المحيط ٧/ ٣٠٥.

وقال ابن هشام: «فَجُوِّزَ في الشيء الواحد البيانُ والصفة، وجوّز كون العلَم نعتاً، وإنما العلَمُ يُنعت ولا ينعتُ به، وجوّز نعت الإشارة بما ليس معرَّفاً بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه»[١].

الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل أضمائر هي أم حروف؟

ذهب أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) إلى أن الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل حروف وليست ضمائر. فألف التثنية في نحو (يفعلان) وواو الجمع في نحو (يفعلون) وياء المخاطبة في (تفعلين) ونون النسوة في (يفعلْنَ) حروف تدل على العدد. فالألف علامة للتثنية، والواو علامة للجمع المذكر، والياء علامة للمخاطبة، والنون علامة للجمع المؤنث. وأما الفاعل فهو ضمير مستتر في الفعل. فإذا قلت: (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان كذلك في الواحد من نحو (زيد قام) إلاّ أن الفعل مع الواحد لا يحتاج إلى علامة، إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة، فهي علامات كألف الصفات وواوها في نحو (قارئان) و(كاتبون) حيث إنها حروف زيدت علامة للمثنى والجمع[٢].

وقد تابع المازني الأخفش (ت ٢١٥هـ) في ياء المخاطبة فقط، أما الألف والواو والنون فقد ذهب الأخفش إلى أنها أسماء[٣].

وحجة المازني «أن المضمر لما استكنّ في (فعلَ) و(فعلَتْ) استكنّ في التثنية والجمع. وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في (فعلتْ) للفرق»[٤].

وأما حجة الأخفش فهي «أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرّق بين المذكر [illegible] أول الفاعل في [illegible] احتيج إلى الفرق

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٧١.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣/ ٨٨، و٧/ ٧-٨، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٩، وشرح التسهيل للمرادي ١٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٨٥-٨٦، وشفاء العليل ١/ ١٧٧.

(٣) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١٣٢، والمساعد ١/ ٨٥-٨٦، وشفاء العليل ١/ ١٧٧.

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١٣٢، وقد ذكره السيوطي نصاً دون أن ينسبه (الهمع ١/ ١٩٥).

فجعلت الياء علامة للمؤنث»[١].

وما ذهب إليه المازني غير مرضيّ عند جمهور النحاة لأسباب منها:

١- أنك إذا قلت: (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف محل (أبوهما) إذا قلت: (الزيدان قام أبوهما)، فلما حلّ محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً[٢].

٢- أنها «لو كانت حروفاً لزم أن تكون نون الإناث ساكنة وأن لا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث»[٣].

٣- أنها لو كانت حروفاً لجاز الاستغناء عنها، فنقول: (الزيدان قام) كما جاز حذف التاء في نحو:

فإن الحوادث أودى بها[٤]

كما أن الجمهور لم يوافقوا رأي الأخفش والمازني في كون ياء المخاطبة حرفاً لأسباب منها:

أولاً: أن الياء لم يثبت كونها حرفاً وثبت كونها ضميراً في نحو (أكرمني).

ثانياً: لو كانت ياء المخاطبة حرفاً كتاء التأنيث لثبتت في التثنية، فيقال: (قوميا) كما يقال: (قامتا)[٥].

ورفض ابن السراج أن تكون علامات كألف الصفات وواوها فأشار إلى الاختلاف بين الألف والواو في الأسماء وبينهما في الأفعال، وأنهما في الأسماء حرفان دون أن يكونا في الأفعال كذلك. فإنك تقول في الأسماء: (القائمان الزيدان) و(القائمون الزيدون)، ولكنك لا تقول في الأفعال: (يقومان الزيدان) ولا (يقومون الزيدون) فاتضح الفرق بينهما[٦].

---

(١) شرح التسهيل للمرادي ١٣٢، وقد ذكره السيوطي نصاً دون أن ينسبه (الهمع ١/ ١٩٥).

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٠، وشرح المفصل ٣/ ٨٨.

(٣) شرح التسهيل للمرادي ١٣٢، وينظر الهمع ١/ ١٩٥.

(٤) ينظر المساعد ١/ ٤٨، وشرح التسهيل للمرادي ١٣٢، وشفاء العليل ١/ ١٧٧.

(٥) ينظر شرح التسهيل للمرادي ١٣٢-١٣٣. وينظر الهمع ١/ ١٩٥.

(٦) ينظر الأصول في النحو ١/ ٧٠، وتحقيقات نحوية ٣٤.

وجاء في (شرح الكافية) للرضي: «والدليل على أن الألف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل نحو (لقيت ضارِبين وضاربين)، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك: (جاءني زيدٌ راكباً غلامُه) فلم يعمل (جاءني) في (غلامه)»[١].

والغريب أنه على الرغم من كل هذه الأدلّة على كون الألف والواو والياء والنون في آخر الفعل ضمائر، وعدم جواز كونها حروفاً تبنّى بعض المحدثين رأي المازني والأخفش، وكأنهم لم يقفوا على ردود القدماء عليهما وإثباتهم أنها ضمائر لا حروف. ومن هؤلاء الدكتور عبد الرحمن أيوب الذي قال: «يعرف النحاة الضمير بأنه اسم يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب»[٢]. ثم قال: «لا يشمل التعريف ألف التثنية ولا واو الجماعة ولا نون النسوة لأنها لا تدل على المخاطب والغائب، بل تدل الأولى والثانية على العدد فحسب، بينما تدل الثالثة على التأنيث فحسب.

ومن المعلوم أن الألف والواو تلحق الصيغ الاسمية كما تلحق الصيغ الفعلية، وقد اعتبرهما النحاة في حالة التحاقهما بالصيغ الفعلية من الأسماء مع عدم الفرق في دلالة كل منهما في كلا[٣] الحالتين.

وأكثر من ذلك يعتبر النحاة ألف الاثنين في (ضربتما) حرفاً بينما يعتبرون هذه الألف في (اكتبا) ضميراً أي اسماً»[٤].

وممن أنكر اسميتها الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، حيث قال: «وتلحق آخره حروف تدل على المسند إليه كتاء التأنيث الساكنة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وتاء الفاعل -مضمومة للمتكلم ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة- ونون النسوة وياء المخاطبة. مثال ذلك: كتب كتبا كتبوا. كتبتْ كتبَتا كتبْنَ، كتبتُ كتبتَ كتبتِ كتبتما كتبتم

(١) صفحة ٢/ ٩.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي ٦٣.

(٣) كذا في المطبوع، والصواب (كلتا).

(٤) دراسات نقدية في النحو العربي ٧٠-٧١.

كتبْتُنَّ. يكتب يكتبان يكتبون. تكتب تكتبان تكتبين. تكتب تكتبان تكتبون تكتبْنَ. أكتبُ نكتب . . إلخ»[1].

وقال: «أما صيغة الأمر فإنها لا تكون إلا للمخاطب، ولذلك لا يظهر بعدها الفاعل المطلوب منه القيام بالفعل لا ظاهراً ولا مضمراً. وهو يسمى فاعلاً تجوزاً لأنه لا يقع منه الفعل، وإنما يراد منه القيام به.

أما ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة فالأولى أن تعد علامات على ذلك»[2].

وقد رد الدكتور فاضل السامرائي حجج الدكتور عبد الرحمن أيوب فأثبت بطلانها، ويمكنني أن أوجز رده بما يأتي:

١- اختار الدكتور عبد الرحمن أيوب تعريفاً واحداً للضمير من بين سائر التعريفات وجعله أساساً لبناء أحكامه، علماً بأن هناك تعريفات أخرى أصوب منه[3]. ولم يبين سبب اختياره هذا التعريف دون غيره.

٢- حجته الثانية قديمة ذكرها النحاة في كتبهم وردوا عليها -وقد بينت هذا الأمر- ولكن الباحث لم يشر إلى قدمها ورد النحاة عليها.

٣- تختلف الألف في (ضربتما) عن ألف (اكتبا)، فالألف في (ضربتما) هي كالجزء من الضمير أو جزء منه، فإنه لا يمكن إلا أن تكون مسبوقة بالضمير منفصلاً أو متصلاً نحو (أنتما) و(هما) و(أعطيتما) و(أكرمتهما) فهي لا تستقل عن الضمير، أما ألف (اكتبا) فهي مستقلة لم يسبقها ضمير، وإنما هي متصلة بالفعل مباشرة.

٤- تدل الألف والواو والنون على الغيبة في الماضي من غير اشتراك نحو (ذهبا) و(ذهبوا) و(ذهبْنَ)، وتدل على الخطاب في الأمر من غير اشتراك أيضاً نحو (اذهبا) و

---

(١) نحو التيسير ١٠٥-١٠٦.

(٢) نحو المعاني ١٥٢.

(٣) ذكر الدكتور فاضل من هذه التعريفات ما هو مذكور في (شرح عمدة الحافظ ١٤٢)، وتسهيل الفوائد: ٢٢)، و(التعريفات: ١٩٣).

(اذهبوا) و(اذهبْنَ). وهي تشترك في الدلالة على الخطاب والغيبة في المضارع نحو (يذهبان) و(تذهبان)[1].

أما ردنا على الدكتور الجواري فهو أنه لا يمكن قياس هذه الضمائر على تاء التأنيث الساكنة، لأن هذه الضمائر أسماء. ودليل اسميتها «أنك إذا قلت: (الزيدان قاما) فالألف قد حلت محل (أبوهما) إذا قلت: (الزيدان قام أبوهما) فلما حلَّت محل ما لا يكون إلا اسماً وجب أن يكون اسماً»[2].

أما تاء التأنيث الساكنة فهي حرف، لأكثر من دليل منها «أنك تقول: (هند ضربت جاريتُها) فترفع الجارية بأنها فاعلة. ولو كانت التاء اسماً لم يجز رفع الاسم الظاهر، لأن الفعل لا يرفع فاعلين أحدهما مضمر والآخر ظاهر.

ومنها أنها لو كانت اسماً لكنت إذا قلت: (قامتْ هند) فقد قدّمت المضمر على المظهر وذلك لا يجوز»[3].

وعلى هذا فلا يجوز قياس أحدهما على الآخر.

وأما ردنا عليه في قوله: «أما صيغة الأمر فإنها لا تكون إلا للمخاطب، ولذلك لا يظهر بعدها الفاعل المطلوب منه القيام بالفعل لا ظاهراً ولا مضمراً» فهو أن الكلام يتم بوجود هذه الزيادات، حيث تكون مع الفعل جملاً تامة المعنى، فنقول: (اذهبا، واذهبوا، واذهبي، واذهبْنَ)، ولو كانت هذه الزيادات حروفاً لا أسماء لكانت هذه الجمل ليست تامة المعنى لأن الكلام لا يتم بالفعل وحده، بل لا بد له من فاعل[4].

وهكذا ثبت لنا أن هذه الزيادات أسماء لا حروف.

---

(١) ينظر تحقيقات نحوية ٢٩-٣٥.
(٢) شرح المفصل ٣/ ٨٨.
(٣) شرح المفصل ٣/ ٨٨.
(٤) ينظر تحقيقات نحوية ٣٦.

وقوع الضمير المتصل بعد (لولا):

يجيز جمهور النحاة مجيء الضمير المتصل بعد (لولا). واحتجوا على ذلك بقول يزيد بن أم الحكم:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجـــرامه مـن قلّة النيق منهوي[1]

وقول الآخر:

أتُـطمِعُ فـينا مــن أراق دمـــاءنا ... ولولاكَ لم يعرض لأحسابنا حسنْ[2]

ولم يتفق المبرد (ت ٢٨٥هـ) مع الجمهور في هذه المسألة، إذ ذهب إلى عدم جواز ذلك فقال: «والذي أقوله إن هذا خطأ لا يصلح إلا أن تقول: (لولا أنت) كما قال الله عز وجل: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [سبأ: ٣١] ومن خالفنا فهو لا بد أن يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدّعي الوجه الآخر فيجيزه على بُعدِه»[3].

نفهم من هذا النص أن المبرد لم يجز وقوع الضمير المتصل بعد (لولا) فلم يجز (لولاي، ولولاك) لعدم ورودهما في القرآن، على الرغم من مجيئهما في أقوال العرب[4]. واقتصر على جواز (لولا أنت) لورودها في القرآن.

وقد رد رأيه كثير من النحاة، فقال السيرافي (ت ٣٦٨هـ): «ما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم ولا أن يُنكر ما أجمع على روايته عن العرب»[5].

وقال ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ): «وأما إنكار أبي العباس المبرد جوازه فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيراً في كلامهم وأشعارهم . . .

شعراء أمويون ٢/ ١٧٦.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٨-٣٨٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥، والأمالي الشجرية ١/ ١٨١، وشرح المفصل ٣/ ١٢٢، والهمع ٤/ ٢٠٩-٢١٠.

(٣) الكامل ٣/ ١٠٩٨.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٨٥.

(٥) شرح كتاب سيبويه بهامش الكتاب ١/ ٣٨٨، وينظر النكت ١/ ٦٦٤.

وأما مجيء الضمير المنفصل بعده نحو (لولا أنا ولولا أنت) كما قال تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ فلا خلاف أنه أكثر في كلامهم وأفصح، وعدم مجيء الضمير المتصل في التنزيل لا يدل على عدم جوازه»[1].

أقول: إن القرآن الكريم ليس كتاب نحوٍ يحوي جميع ظواهر اللغة العربية وقواعدها حتى يكون هذا مسوّغاً لنا في الاقتصار عليه في الاحتجاج ونبذ ما سواه، وإنما هناك ظواهر تعبيرية كثيرة ليس في القرآن آيات تكون شواهد عليها.

إن هناك موضوعات نحوية لا نجد جميع أمثلتها في القرآن الكريم.

فالأفعال الناقصة -مثلاً- لم يذكر منها في القرآن الكريم (أضحى) ولا (ما انفك) ولا (أمسى)، في حين توجد (أمسى) تامة وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧].

كما أنها لم ترد فيه من أفعال المقاربة والرجاء والشروع: (أوشك، وكرب، وهلهل، وحرى، واخلولق، وعَلِقَ، وهبّ). ومن الاستثناء لم يذكر سوى الاستثناء بـ (إلا) و(غير). ولم يرد من أفعال القلوب (تعلّمْ) بمعنى (اعلمْ) أو (تقول) بمعنى (تظن) وحجا ونحوها.

وهناك عبارات فصيحة وردت في كلام العرب ولم يرد أمثالها في القرآن نحو (لا سيما) و(ليت شعري).

وليس في القرآن أية آية فيها اختصاص أو ترخيم أو ندبة أو استغاثة. فهل يحق لنا أن نترك هذه الموضوعات برمّتها ونحذفها من أبواب النحو لعدم ورودها في القرآن الكريم؟

إن قسماً كبيراً من الموضوعات والمباحث التي أشرنا إلى عدم ورودها في القرآن قد ذكرها المبرد في كتابه (المقتضب) كالاختصاص[2] والندبة[3] والترخيم[4] والاستغاثة[5]

---

(١) الإنصاف ٢/٣٦٦، وينظر شفاء العليل ٢/٦٧٨.

(٢) ينظر المقتضب ٣/٢٩٨.

(٣) ينظر المقتضب ٤/٢٦٨-٢٦٩.

(٤) ينظر المقتضب ٤/ ٢٤١-٢٤٤.

(٥) ينظر المقتضب ٤/ ٢٥٤-٢٥٧.

وغيرها من المباحث، فلماذا لم يحذفها من كتابه لعدم ورودها في القرآن؟

إن الاحتجاج بالقرآن أعلى مراتب الاحتجاج، ولكن هذا لا يعني أن ننبذ ما سواه من الحجج النقلية الأخرى.

كاف الخطاب المتصلة بأسماء الإشارة ونحوها:

تلحق هذه الكاف أسماء الإشارة نحو قولك: ذاك، وذلك، وتلك، وأولئك. والكاف مع هذه الأسماء حرف لا محالة، وحجة سيبويه في ذلك أن من زعم أنها اسم «لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: (ذاك نفسَكَ زيدٌ) إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول إن كانت مجرورة: (ذاك نفسِك زيدٌ)»[١].

ومعنى هذا «أنه لو كانت مضافة لصحّ توكيد الضمير المضاف إليه، فكان لك أن تقول: (ذاك نفسِك زيدٌ) و(تلك نفسِك شجرةٌ) و(ذاك نفسِك رجلان) و(أولئك نفسِك رجالٌ)»[٢].

ولا يقتصر ورود الكاف الحرفية على أسماء الإشارة، وإنما هي ترد في تعبيرات متعددة لا يمكن حملها على الاسمية وذلك، مثل قولهم: (النجاءَك) وهذه الكاف حرف. وقد احتج سيبويه والمبرد على حرفيتها بأنه «لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام»[٣].

ومن ذلك قولهم: (أرأيتك زيداً؟) فإن معناه (أرأيت زيداً؟) والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، لأنها «لو كانت اسماً استحال أن تعدّي (رأيت) إلى مفعولين: الأول والثاني هو الأول»[٤]. ويقول سيبويه: «وما يدلّك على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتك فلاناً ما حاله؟) فالتاء علامة المضمر المخاطب المرفوع، ولو لم تلحق الكاف كنت مستغنياً»[٥].

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٥.

(٢) تحقيقات نحوية ٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٥، وينظر المقتضب ٣/ ٢٠٩.

(٤) المقتضب ٢/ ٢٧٧.

(٥) الكتاب ١/ ١٢٥.

يقول الدكتور فاضل السامرائي في توضيح نص سيبويه المذكور آنفاً: «ومثله قولهم: (أرأيتك زيداً ما صنع؟) وقولهم: (أرأيتك فلاناً ما حاله؟) فإن معناه (أرأيت زيداً ما صنع؟) و(أرأيت فلاناً ما حاله؟) فالكاف ليس لها أثر في المعنى غير تأكيد الخطاب وإنّ ذكرها وعدمه سيّان. وإنها لو لم تكن حرفاً للخطاب لاقتضى ذلك أن تنصب (رأى) ثلاثة مفاعيل: الكاف وزيداً وجملة ما صنع أو ما حاله؟ وهي لا تنصب إلا مفعولين. ولا تقل إن المفعولين هما الكاف وزيداً لأن الكلام عند ذاك لا يكون ذا معنى، فلا معنى لقولك: (أرأيتك زيداً؟) حتى تقول: (ما صنع؟) أو (ما حاله؟) بخلاف حذف الكاف، فإن الكلام مستغنٍ عنها تامّ بما بعدها مما يدل على أن المفعولين هما (زيداً) وما بعده»[١].

ويقول الزجاج (ت ٣١١هـ) راداً على من زعم أن كاف (أرأيتك) اسم: «وهو خطأ، لأن قولك: (أرأيتك زيداً ما شأنه؟) تصير (أرأيت) قد تعدّت إلى الكاف والى زيد، فيصير لـ (رأيت) اسمان، فيصير المعنى (أرأيت نفسك زيداً ما حاله؟) وهذا محال»[٢].

رأي الخليل في ضمير النصب المنفصل:

يرى الخليل (ت ١٧٥هـ) أن (إيّا) مضاف إلى الكاف والهاء والياء من (إياك، وإياه، وإياي) وقد احتج على ذلك بأنه سمع أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ) وقد وقع الظاهر (الشوابّ) محل اللواحق، وهو مجرور بالإضافة، وقياساً على ذلك فإن هذه اللواحق في محل جر بإضافة (إيّا) إليها[٣].

قال الخليل: «لو أن رجلاً قال: (إياك نفسِك) لم أعنّفه، لأن هذه الكاف مجرورة»[٤]. بمعنى أنه لو أكد هذه اللواحق بمؤكد لم يكن مخطئاً.

وقد أبطل بعض النحاة قوله لعدة أسباب:

السبب الأول: أن اللواحق لـ (إيّا) حروف لا محل لها من الإعراب «لأنها لو كانت

---

(١) تحقيقات نحوية ٤١-٤٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٢٤٦.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ١٤١، والإنصاف ٢/ ٣٦٧ (م:٩٨).

(٤) الكتاب ١/ ١٤١.

معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا، لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها، لأن الإضافة تزاد للتعريف، والضمير في أعلى مراتب التعريف، فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب»[١].

والسبب الثاني: «أن الغرض من الإضافة التخصيص، والمضمرات أشد المعارف تخصيصاً. . . والمضمرات لا يتصور تنكيرها بحال، فلا يمكن إضافتها»[٢].

والسبب الثالث لبطلانها أن لو كان للواحق (إيا) موضع من الإعراب لجاءت إما في محل رفع أو نصب أو جر، وقد امتنع كونها في محل رفع لأنها ليست من ضمائره، وامتنع كونها في محل نصب لأنها ليس لها ناصب، وامتنع كونها في محل جر لأن الضمائر لا تضاف لأنها معارف لا يفارقها تعريف الإضمار، فلا يجوز إضافتها إلى غيرها[٣].

وقد حملوا ما استدل به الخليل من قول الأعرابي: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) على الشذوذ[٤].

وسبب إنكارهم رأيه أنهم فهموا أن الخليل يرى أن (إيا) ضمير أُضيف إلى هذه اللواحق. والحق أنه لم يقل هذا، ولا نجد في كتاب سيبويه ما يشير إلى هذا، فكيف ينكرون عليه ما لم يقله؟

والذي يبدو أن الخليل يرى أن (إيا) اسم ظاهر يضاف إلى ما بعده من الأسماء الظاهرة والمضمرة. جاء في (الإنصاف): «وحكي أيضاً عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه مظهر ناب مناب المضمر»[٥].

وقد نسب ابن الأنباري إلى أبي إسحاق الزجاج القول أن (إيا) «اسم مظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها في موضع جر بالإضافة[٦]» وحقيقة الأمر أن الزجاج

---

(١) الإنصاف ٢/٣٦٨.

(٢) شرح المفصل ٣/١٠٠.

(٣) ينظر ائتلاف النصرة ١٠٥.

(٤) ينظر الإنصاف ٢/٣٦٩، وشرح المفصل ٣/[illegible].

(٥) ينظر الإنصاف ٢/٣٦٩.

(٦) الإنصاف ٢/٣٦٨.

ذهب إلى خلاف ذلك بمعنى أنه ذهب إلى أن (إيا) اسم مضمر جاء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه): «و(إيا) اسم للمضمر المنصوب، إلا أنه يضاف إلى سائر المضمرات نحو (إياك ضربت) و(إياه ضربت) و(إياي ضربت) و(إياي حدثت). ولو قلت: (إيّا زيدٍ) كان قبيحاً، لأنه خص به المضمر، وقد روي عن بعض العرب ما رواه الخليل: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ)»[1].

وعند رده على من يرى أن (إياك) بكماله الاسم يقول: «ومن قال: إن (إياك) بكماله اسم قيل له: لم نرَ اسماً للمضمر ولا للمظهر يضاف، وإنما يتغيّر آخره ويبقى ما قبل آخره على لفظ واحد، والدليل على إضافته قول العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابِّ)»[2].

عود الضمير على الجمع:

الأصل في جمع العاقلات أن يعود الضمير عليه بصيغة الجمع. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة:٢٢٨] ولا يعود عليه بغير ذلك إلا قليلاً، فقد قلّ أن يقال: (الهندات ذهبتْ)[3].

وأما جمع غير العاقل فالغالب أن يعود عليه الضمير في جمع الكثرة بالإفراد وفي القلة بالجمع[4].

والمقصود من جمع القلة هو الجمع الذي يكون من الثلاثة إلى العشرة، وأما جمع الكثرة فهو ما زاد على العشرة[5]. فنقول: (الجذوع كسرتها وانكسرت) بالإفراد إذا كانت كثيرة.

ونقول: (الأجذاع انكسرنَ وكسرتهن) بالجمع إذا كنَّ قليلات[6].

---

(١) ينظر صفحة ١/ ٤٨.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٩، والإنصاف ٢/ ٣٦٩.

(٣) ينظر الهمع ١/ ٢٠٥-٢٠٦.

(٤) ينظر معترك الأقران ٣/ ٥٨١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٥.

(٦) ينظر الهمع ١/ ٢٠٥.

وقد تنبّه النحاة الأوائل على هذا الأمر مستدلين بما ورد في القرآن الكريم وكلام العرب. ففي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة:٣٦] فضمير الأشهر في قوله: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ جاء بالإفراد لأنها أكثر من عشرة ولهذا قال: (منها) ولم يقل: (منهن). أما ضمير الأشهر الحرم فقد جاء بالجمع في قوله: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ﴾ لأنها أربعة، ولهذا لم يقل: (فيها)[١].

وهذا في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة:١٩٧]. فأعاد الضمير عليهن بالجمع لأنهن ثلاثة أشهر.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا ۝ وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح:١٥-١٦] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع لأنهّن سبع»[٢].

وأذكر من ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠] فأعاد الضمير على الطير بصيغة الجمع لأنهنّ أربعة طيور. ومن ذلك قوله سبحانه ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾ [المائدة: ١٢٠] وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق:١٢] فأعاد الضمير على السماوات بصيغة الجمع أيضاً لأنهّن سبع.

وقد جاء هذا أيضاً في استعمال كلام العرب للضمير فيما يؤرخون، فإن العرب «لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: (ثلاث ليالٍ خلونَ) و(ثلاث أيام خلونَ) إلى العشرة. فإذا جزت العشرة قالوا: خلتْ ومضت»[٣].

جاء في (درة الغواص): «أن العرب تختار أن تجعل النون للقليل والتاء للكثير

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٥، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٣-٢٧٤، ودرة الغواص ٧٦، وتفسير الرازي ١٦/ ٥٤، والبرهان للزركشي ٤/ ٢٣.

(٢) معاني النحو ١/ ٧٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٥، وينظر مجالس ثعلب ١/ ٢٧٤.

فيقولون: لأربعٍ خلونَ) ولإحدى عشرة خلتْ»[١] «قال الكسائي: كنت أتعجب من العرب تقول: (لعشرٍ مضينَ) و(لإحدى عشرة مضتْ)»[٢].

وسبب مجيء ضمير المفرد مع الكثرة وضمير الجمع مع القلة وليس العكس ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ) فقال: «لما كان المميز مع جمع الكثرة واحداً وحّد الضمير لأنه من (أحد عشر) يصير مميّزه واحداً . .

وأما جمع القلة فمميزه جمع، لأنك تقول: (ثلاثة دراهم)، (أربعة دراهم)، وهكذا إلى العشرة تمييزه جمع، فلهذا أعاد الضمير باعتبار المميز جمعاً وإفراداً»[٣].

(أل) الداخلة على الصفة الصريحة:

تدخل (أل) على الصفة الصريحة. والمقصود بالصفة الصريحة اسم الفاعل نحو (القاتل) واسم المفعول نحو (المقتول)، وعند بعضهم الصفة المشبهة نحو (الكريم)[٤]. وقد اختلف النحاة في (أل) هذه على أقوال:

فذهب الأخفش وتابعه المازني (ت ٢٤٩هـ) في أحد قوليه إلى أنها حرف تعريف، واحتجا على ذلك بتخطي العامل لها، ولو كانت اسماً ما تخطاها العامل. فتقول: (جاءني الضاربُ) و(رأيت الضاربَ) و(مررت بالضاربِ) فالإعراب يكون على (ضارب) لا على (أل).

فيتخطاها كما يتخطاها مع الاسم الجامد في نحو (جاء الرجل)، وكما أنها مع الاسم الجامد حرف تعريف فهي مع الاسم المشتق كذلك[٥].

وذهب المازني في قوله الآخر إلى أنها موصول حرفي، وقد استدل على ذلك بتخطي

---

(١) صفحة ٧٦، وينظر ذيل فصيح ثعلب ٣، والهمع ٥/ ٣١٩.

(٢) مجالس ثعلب ١/ ٢٧٤.

(٣) البرهان ٤/ ٢٣، وينظر معترك الأقران ٣/ ٥٨٢.

(٤) ينظر مغني اللبيب ١/ ٤٩.

(٥) ينظر شرح المفصل ٣/ ١٤٤، وشرح التصريح ١/ ١٣٧، والهمع ١/ ٢٩١.

الإعراب لها، فعندما نقول: (مررت بالضارب) فإن المجرور هو (ضارب) وليس ل (أل) محل من الإعراب. ولو كانت اسماً لكان لها محل من الإعراب[1].

وقد رد الجمهور كلا المذهبين بعود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المتقي ربه) فهم يرون أن الهاء تعود على (أل) الداخلة على (متقي)، وهذا يثبت اسميتها. إذ لو كانت حرفاً ما عاد عليها الضمير[2].

كما ردوا قول المازني الثاني بأنها لو كانت موصولاً حرفياً لأُوِّلت مع الصفة الصريحة بمصدر. ولكونها لا تؤول بمصدر لا يمكن عدها موصولاً حرفياً[3].

والرأي الراجح -فيما يبدو لي- رأي الأخفش ومن ذهب مذهبه، وذلك لما ذكروه من أن العامل يتخطاها لأنه لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت اسماً ما تخطاها العامل ولكان لها موضع من الإعراب.

كما أن استدلال الجمهور على اسميتها بعود الضمير عليها في نحو (قد أفلح المتقي ربه) استدلال باطل «وذلك أنه إذا كان الضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة فعلى من يعود في نحو قولنا: (ما متقٍ ربَّه مضيَّع) مما ليس فيه (أل)؟.

فالضمير ههنا يعود على الموصوف المحذوف، أو على المتقي نفسه. وكذا في الجملة السابقة. ثم لماذا إذا قلنا: (ما المتقي ربَّه مضيَّع) كان الضمير عائداً على (أل) وإذا حذفناها وقلنا: (ما متقٍ ربَّه مضيَّع) عاد على غير (أل)؟ ونحوه قولنا: (ما المطيع خالقَه خاسر) و(ما مطيعٌ خالقَه خاسر) فالضمير في الجملة الأولى يعود على ما يعود عليه في الجملة الثانية وليس فيها (أل)»[4].

وكذلك فقد أيد الدكتور رشيد العبيدي الأخفش ومن ذهب مذهبه في كون (أل)

---

(١) ينظر شرح المفصل ٣/ ١٤٤، وشرح جمل الزجاجي ١/ ١٧٨-١٧٩، وشرح التسهيل للمرادي: ٢١٦، والهمع ١/ ٢٩١.

(٢) ينظر الهمع ١/ ٢٩١، وشرح الأشموني ١/ ٧١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/ ٤٩، وشرح شذور الذهب ١٩٢، والهمع ١/ ٢٩١.

(٤) معاني النحو ١/ ١٣٨، وينظر دراسات نقدية في النحو العربي ١٠٠.

حرفاً. ومما استدل به على حرفيتها «أن (أل) تلتزم حالاً واحدة من البناء عند تثنية وجمع صلتها. و(الذي) تثنى وتجمع وتنصب وتجر كبقية الأسماء، فيقع تأثير العامل عليها لا على الصلة. على عكس (أل) فإن تأثير العامل يقع على صلتها فيقال: (الضارب والذي ضرب، والضاربان واللذان ضربا، والضاربون والذين ضربوا. .)»[١].

وهذا الاستدلال لا أراه مَرْضِيّاً، فهناك أسماء موصولة أخرى تلتزم أيضاً حالاً واحدة من البناء عند تثنية صلتها وجمعها وهي (من، وما، وذو الطائية) فتقول: «جاءني من قام، ومن قامت، ومن قاما، ومن قامتا، ومن قاموا، ومن قمن، وأعجبني ما ركب، وما ركبتْ، وما ركبا، وما ركبتا، وما ركبوا، وما ركبنَ»[٢].

وتقول: «جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قُمْنَ»[٣].

نلاحظ من الأمثلة السابقة أن الأسماء الموصول التزمت حالاً واحدة من البناء عند تثنية صلتها وجمعها، وعلى الرغم من هذا فهي أسماء وليست حروفاً.

وهذه جميعها على خلاف (الذي) و(التي) اللذين يأتيان بصور تدل على التثنية والجمع، بل إنهما في التثنية يعربان إعراب المثنى.

إعراب (أي) وبناؤه:

يرى سيبويه أن (أياً) يعرب إذا صح أن يحل (الذي) محله، ويبنى إذا لم يصح ذلك. جاء في (الكتاب): «(هذا باب مجرى (أي) مضافاً على القياس) وذلك قولك: (اضربْ أيَّهم هو أفضلُ) و(اضربْ أيَّهم كان أفضل) و(اضربْ أيهم أبوه زيد) جرى ذا على القياس لأن (الذي [illegible] هنا ... قلت: (اضرب أيُّهم عاقل) رفعت، لأن (الذي عاقل) قبيحة. فإن قلت: (اضربْ أيَّهم هو عاقلٌ) نصبت، لأن (الذي هو عاقلٌ) حسن، ألا ترى

(١) أبو عثمان المازني ٢٢٤.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٤٧. وينظر شرح قطر الندى ١٤٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ١٥٠.

أنك لو قلت: (هذا الذي هو عاقل) كان حسناً»[1].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩] ببناء (أيّ) على الضم «لأنك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحاً»[2]. ولذا فهي تقدّر على (لننزعن أيهم هو أشد) لكي يكون على تقدير (الذي هو أشد)[3].

ولم يجز الزجاج وابن السراج ما ذهب إليه سيبويه من بناء (أي) مضافة وقد كانت مفردة أحق بالبناء يقول ابن السراج: «وأنا أستبعد بناء (أي) مضافة، وكانت مفردة أحق بالبناء»[4]. ويقول تلميذه الزجاج: «ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟»[5].

نلاحظ من هذين النصين أن اعتراضهما على سيبويه هو جعله (أياً) معربة إذا كانت مفردة (غير مضافة) ومبنية إذا كانت مضافة.

ولا أدري ما المانع من هذا الأمر؟ فليست (أيّ) هي الوحيدة التي فيها هذه الظاهرة، ف «ظرف الزمان إذا أضيف إلى مبني جاز أن يبنى لما في الظروف من الإبهام»[6].

وهناك أسماء معربة إذا أضيفت إلى مبني صح بناؤها، من ذلك (مثل) في نحو قوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣] فبنى (مثل) لأنه أضيف إلى مبني، وقد كان قبل ذلك معرباً[7].

حتى أن الزجاج ليذهب إلى بنائها لإضافتها إلى مبني، فهو يقول: «ومن نصب فعلى ضربين أحدهما أن يكون في موضع رفع، إلا أنه لما أضيف إلى (أنّ) فتح»[8].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٩٩.

(٢) الأصول في النحو ٢/ ٣٤٠.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/ ٧٧.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٣٤٠.

(٥) مغني اللبيب ١/ ٧٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٠٤، وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢.

(٧) التبيان ٢/ ١١٨٠، وينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٢٢.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٥٤.

ومن ذلك أيضاً (دون) في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] فبني (دون) لإضافته إلى مبني وهو اسم الإشارة[١]. وكذلك (بين) في نحو قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤][٢].

ثم إنه يفهم من كلامهما أنه إذا كان الاسم معرباً وجب أن يبقى على إعرابه ولا يعرض له ما يخرجه عن هذا الأمر بحال من الأحوال. وهذا غير صحيح، فبعض الأسماء المعربة لا يكون معرباً في جميع أحواله، وإنما قد يعترضه عارض فيجعله مبنياً، مثال ذلك الظرفان (قبل، وبعد) ونحوهما من الجهات وغيرها. فقد ذكروا لها أربع حالات ثلاث منها تكون فيها معربة:

إحداها: أن تكون مضافة فتعرب نصباً على الظرفية أو خفضاً بـ (من) فتقول: (جئتك قبل زيد وبعده) فتنصبهما على الظرفية، و(من قبله، ومن بعده) فتخفضهما بـ (من).

الحالة الثانية: أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فتعرب الإعراب المذكور، ولا تنوّن لنيّة الإضافة فتقول: (من قبلِ، ومن بعدِ).

الحالة الثالثة: أن تقطع عن الإضافة لفظاً ولا ينوى المضاف اليه، فتعرب أيضاً الإعراب المذكور، ولكنها تنون، فتقول: (جئتك قبلاً وبعداً).

وأما الحالة الرابعة -وهي الأخيرة- فهي أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه دون لفظه فتبنى في هذه الحالة على الضم نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ [الروم: ٤][٣].

نلاحظ في الحالة الأخيرة أن الاسم قد خرج من الإعراب إلى البناء لوجود عارض البناء وهو حذف المضاف إليه ونيّة معناه دون لفظه.

وعلى هذا فاعتراضهما على ما ذهب إليه سيبويه غير دقيق والله أعلم.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٤/١٨٢، ومغني اللبيب ٢/٥١٦.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢/٥١٦.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/١٧٦، وشرح قطر الندى ٢٥-٢٩.

الفصل الثالث

مرفوعات الأسماء والنواسخ

القسم الأول: مرفوعات الأسماء

سأتناول في هذا القسم مسائل من المبتدأ والخبر ومن الفاعل.

ما يتعلق به الخبر شبه الجملة:

الخبر شبه الجملة يشمل الظرف والجار والمجرور، وهما متعلقان بمحذوف، وقد اختلف النحاة في تقدير هذا المحذوف. فهو عند القسم الأكبر منهم فعل تقديره (كان) أو (استقر)، وعند القسم الآخر اسم تقديره (كائن) أو (مستقر)[١]، ولكل دليله:

فقد نسب ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) إلى أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) ذهابه إلى «أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل، التقدير (زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار)»[٢].

في حين نسب إليه خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) قوله أنه من قبيل الخبر الجملة، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف جملة بتقدير (كان) أو (استقر). وحجته في ذلك «أن الفعل عامل النصب في الظروف ومحل المجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلاً»[٣].

[illegible] ابن السراج (ت [illegible]) [illegible] إلى [illegible][٤] [illegible]

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٦٠، وشرح التصريح ١/١٦٦.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢١١.

(٣) شرح التصريح ١/١٦٦.

(٤) ينظر الأصول في النحو ١/ ٦٨.

أصل الخبر أن يكون مفرداً. . . ووجه ثانٍ أنك إذا قدرتَ فعلاً كان جملة وإذا قدرتَ اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى»[1].

والراجح عندي «أنه إذا أُريد الحدوث قدّر فعل بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر اسم. فإذا قلت: (القط كالنمر) قدّرت اسماً (كائن) ولا تقدر فعلاً. ونحوه (الأرض كالكرة). وتقول: (الجنة تحت ظلال السيوف) . . . إنه لا يصح تقدير فعل هنا. فتقدير الفعل (استقرت) يعني أنها كانت على غير ذاك فاستقرت الآن على هذا، ولا يحسن تقدير (تكون) أو (تستقر) لما فيه من الحدوث والتجدد. وإنما هو أمر ثابت فتقدَّر كائنة. ومثله (الحمد لله) فإنه لا يحسن تقدير (استقر) بل الأولى أن يقدّر (كائن)»[2].

ومثل هذا في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤] وقوله: ﴿فِيهِمَآ إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩] وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] وقوله: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]. وغير ذلك من الآيات.

إن الخبر في هذه الآيات يتعلق بمحذوف تقديره (كائن) او (مستقر)، ولا أرى أنه يحسن تقدير (استقر) لأن المعنى يأبى ذلك التقدير.

الإخبار بظرف الزمان عن الجثة:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة. يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): «وجميع ظروف الزمان لا تكون ظروفاً للجثث»[3]. ويقول المبرد (ت ٢٨٥هـ): «فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث»[4]. واحتج على ذلك بالمعنى فقال: «لأن [illegible] أو شيئاً لا معنى له»[5]. ويوضح هذا الأمر فقال: فإذا قلت: (زيد يوم

(١) شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٢) معاني النحو ١/ ٢٠٤.

(٣) الكتاب ١/ ٦٩.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٢٩.

(٥) المقتضب ٤/ ٣٢٩.

الجمعة) فلا معنى لهذا، لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه، ولا حي ولا ميت. فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون: لا تكون ظروف الزمان للجثث»[١].

وهذا بخلاف الحدث فإنه يجوز أن يكون ظرف الزمان خبراً له نحو قولنا: (لقاؤنا يوم الجمعة) «لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع، فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت»[٢].

وقد وضح ابن الوراق (ت ٣٨١هـ) ما ذكرته آنفاً فقال: «فإن قال قائل: فلم لا تكون ظروف الزمان خبراً عن الجثث؟ قيل له: لأن المراد بالخبر فائدة المخاطب وإعلامه ما يجوز أن يجهله. فإذا قيل: (القتال اليوم) فقد يجوز أن يخلو اليوم من القتال، فإذا أخبرت المخاطب بوقوعه في اليوم فقد أخبرته ما كان يجوز أن يجهله. وإذا قلت: (زيد اليوم) فالمعنى أن زيداً في اليوم، ونحن نعلم والمخاطب أن زيداً لا يخلو من اليوم حياً كان أو ميتاً، وكذلك سائر الناس، فلم يصر في الخبر فائدة، وما لا فائدة فيه لا يجوز استعمال الكلام به، فلهذا لم يجز أن تكون ظروف الزمان خبراً للجثث»[٣].

مما سبق يتبين لنا أن حكم النحاة بعدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة ليس حكماً اعتباطياً، وإنما هو بحسب ما يفيده المعنى كما وضح النحاة ذلك.

تقديم الفاعل على الفعل:

ذهب المبرد وابن السراج إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله وعدم جواز تقديمه عليه. ففي قولنا: (محمد صلّى) لا يجوز أن نعرب محمداً فاعلاً للفعل (صلّى) لأن الجملة اسمية، و(محمد) مبتدأ[٤].

---

(١) المقتضب ٤/ ١٧٢.

(٢) المقتضب ٤/ ١٣٣.

(٣) علل النحو ٢٦٧، وحاشية الخضري ١/ ٩٦.

(٤) ينظر المقتضب ٤/ ١٢٨، والأصول في النحو ٢/ ٢٣٧.

أولاً: نقول: (عبد الله قام أبوه)، فلو أجزنا تقديم الفاعل على فعله لأدّى هذا إلى أن يرفع الفعل فاعلين، وهذا لا يجوز.

ثانياً: قد يحولُ بين الاسم المرفوع والفعل ما لا يعمل ما بعده فيما قبله فيمنع من إعرابه فاعلاً نحو (عبد الله هل قام؟) بمجيء الفعل بعد أداة الاستفهام. ولا يجوز أن يعمل ما بعد أداة الاستفهام فيما قبله. ومثله: قولنا: (عبد الله ما قام) و(عبدُ الله إنْ يحضرْ أحضرْ معه) و(عبدُ الله أن يسافرَ خيرٌ له) ونحو ذلك.

ثالثاً: إنك تقول: (عبدُ الله قام) برفع (عبد الله)، فماذا تعرب (عبد الله) إذا أدخلت (رأيت) عليه فقلت: (رأيت عبد الله قام)؟ أتعربه فاعلاً ل (قام) أم مفعولاً ل (رأيت)؟ إنك لا بد أن تقدّر فاعلاً في الفعل (قام) لأنه لا يمكن أن تجعل (عبد الله) فاعلاً ومفعولاً في الوقت نفسه.

رابعاً: تقول: (ذهب أخواك) فإذا قدّمت الفاعل قلت: (أخواك ذهبا) فلو كان الفعل يعمل مؤخراً كعمله مقدماً ما اختلف التعبيران[1].

خامساً: «لا يجوز أن تقدّم الفاعل فتقول: (زيدٌ قام) فترفع (زيداً) بـ (قام) ويكون (قام) فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدان قام، الزيدون قام) تريد (قام الزيدان) و(قام الزيدون)»[2].

«إن النظرة الأولى توحي بصحة إعراب ما تقدم فاعلاً في نحو (محمد سافر) إذ هو الذي قام بالفعل، ولا داعي لأن نعربه مبتدأ ثم نقدر ضميراً مستتراً للفعل (سافر) يعود على (محمد) يكون فاعلاً له»[3].

ولعل هذا ما جعل بعض النحاة من القدماء والمحدثين يجيزون تقديم الفاعل على فعله. فمن القدماء اعترض ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) على تقدير ضمائر مستترة في الأفعال تعود على المبتدأ فقال: «فإن قيل: فما تقول في مثل: (زيدٌ قام) إذ قالوا: إن في

---

(١) ينظر المقتضب ٤/١٢٨، وأسرار العربية ٨٣، ٨٤.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٣٧.

(٣) تحقيقات نحوية ٩٧.

(قام) ضميراً فاعلاً وليس داعٍ يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: الفاعل لا يتقدم ولا بد للفعل من فاعل . . . فإذا قيلَ: (زيدٌ قام) ودل لفظ (قام) على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج إلى أن يضمر شيء، لأنه لا زيادة فيها»[1].

ومن المحدثين ذهب الدكتور مهدي المخزومي إلى أن الفاعل يصح تقديمه على فعله فقال: «ليس من المبتدأ ما كان مسنداً إليه في جملة فعلية كما زعم النحاة في قولنا: (محمد سافر أو يسافر) وكما زعم الدكتور عبد الرحمن[2] أيضاً وهو بصدد التفريق بين قولهم: (محمد ضرب) و(ضرب محمد) من أن الوظيفة اللغوية فيهما كانت قد اختلفت من مبتدأ إلى فاعل مع اتحاد العلامة الإعرابية»[3].

ولا أدري أَوقفَ ابن مضاء والدكتور المخزومي على ردود القدماء -كالمبرد وابن السراج- على من أجاز ذلك فلم يقتنعا بها أم لم يقفا عليها أصلاً؟.

ولا عذر لهما في كلا الأمرين، فإن وقفا على ردودهم فإن البحث العلمي يفرض عليهما أن يردّا عليها قبل أن يجيزا التقديم، وإن لم يقفا عليها فلا عذر لهما أيضاً، إذ كيف يجيزان تقديم الفاعل على الفعل ويخالفان بذلك رأي جمهور النحاة من دون أن يستقريا آراء القدماء وردودهم؟

الاسم المرفوع بعد أداة الشرط:

يجوز الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بالاسم نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] وقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

ويعرب جمهور النحاة الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسّره [illegible] استجارك أحد من المشركين استجارك).

---

(١) الرد على النحاة ١٠٣.

(٢) يعني الدكتور عبد الرحمن أيوب.

(٣) في النحو العربي نقد وتوجيه ٧٣.

وحجتهم أنه لا يجوز الفصل بين أداة الشرط «وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل. ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه، لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدَّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدَّر»[1].

وقد ألزم الجمهور أنفسهم بهذه الحجة التي أفسدت المعنى، إذ اضطروا بسببها إلى تقديرات لا يستقيم بها المعنى وينبو عنها الذوق نحو (إذا كورت الشمس كورت) و(إذا انفطرت السماء انفطرت)[2].

«إن تقدير الجمهور بعيد عن المعنى مفسد لصحة الكلام مؤدٍّ إلى ركة بالغة فيه، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحاً ولا بياناً ولا تفسيراً؟ فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائداً على المفسَّر وإيضاحاً لم يكن فيه لكان مقبولاً، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف فما الغرض إذن من الذكر والحذف؟»[3].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن لا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم، لأنه «بموجب هذا التقدير لا فرق بين قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمْه) و(إذا محمد جاءك فأكرمْه) وقوله: (إذا السماء انشقت) و(إذا انشقت السماء) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحداً، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته»[4].

والذي يظهر لي من هذا النص أن الدكتور فاضلاً -في منعه تقدير فعل بين أداة الشرط والاسم المرفوع- يذهب مذهب الأخفش الأوسط في كون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ[5].

---

(١) الإنصاف ٢/ ٣٢٤ (م: ٨٥) وينظر الكتاب ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٤ و٣/ ٧٧ و١٧٧، و٤/ ٣٤٨.

(٢) ينظر إحياء النحو ٣٤-٣٥ ومعاني النحو ٢/ ٤٧٥.

(٣) معاني النحو ٤/ ٤٨٠.

(٤) معاني النحو ٤/ ٤٨٠.

(٥) ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها ٨٧-٨٨، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٣٢٧ (لم أقف على حجة له في هذا).

وقد ذكر الدكتور فاضل الفرق «بين قولك: (إذا جاءك محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه) ففي الجملة الأولى تأمر المخاطب بإكرام محمد ولم تنهه عن إكرام غيره. وأما قولك: (إذا محمد جاءك فأكرمه) فإنه يدل على قصر الإكرام على محمد دون غبره. وهذا نظير قولك: (أكرم محمداً) و(محمداً أكرم) فالأولى أمر بإكرام محمد دون إشارة إلى غيره، والثانية تخصيص محمد بالإكرام وقصره عليه»[1].

ومعنى هذا أننا إذا أخذنا بتقدير الجمهور «لم يكن ثمة معنى للتقديم، وأصبح معنى قولنا: (إذا جاءك محمد فأكرمه) و(إذا محمد جاءك فأكرمه) واحداً»[2].

وعلى هذا فلا داعي لتقدير فعل بين أداة الشرط والاسم المرفوع الذي يليها، والأولى أن نأخذ برأي أبي الحسن الأخفش في كون الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ.

---

(1) معاني النحو ٢/٤٧٣، وينظر ٤/٤٨١.

(2) معاني النحو ٢/٤٧٣.

القسم الثاني – نواسخ المبتدأ والخبر

وهي تشمل (كان) وأخواتها، والأحرف المشبهة بـ (ليس)، وأفعال المقاربة، و(إن) وأخواتها، و(لا) النافية للجنس، و(ظن) وأخواتها وأعلم وأرى.

وسأختار أمثلة من هذه الموضوعات لأقوم بدراسة حججها:

تقديم خبر (ليس) عليها:

ذهب المبرد والزجاج (ت ٣١١هـ) وابن السراج وغيرهم من البصريين إلى عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وحجتهم في هذا أنها فعل جامد فقاسوها على الأفعال الجامدة كفعل التعجب و(عسى) و(نِعْمَ) و(بئس)، فكما لا يجوز تقديم معمول هذه الأفعال عليها كذلك لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها[1].

فهي لا تجري مجرى الأفعال المتصرفة كما أجريت (كان) مجراها لكونها متصرفة فتقول: (كان ويكون وكن فهو كائن)[2].

وذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) من الكوفيين وقسم من البصريين إلى جواز ذلك مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]. و«وجه الدليل من هذه الآية أنه قدّم معمول خبر (ليس) على (ليس). فإن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ يتعلق بـ (مصروف)، وقد قدّمه على (ليس)، ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) على (ليس) وإلا[3] لما جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل»[4].

---

(١) ينظر الأصول في النحو ١/ ١٠٢-١٠٣، والإنصاف ١/ ٩٣ (م:١٨)، وشرح التصريح ١/ ١٨٨، والهمع ٢/ ٨٨، وشرح الأشموني ١/ ١١٤.

(٢) ينظر الأصول في النحو ١/ ١٠٢-١٠٣، والإنصاف ١/ ٩٣.

(٣) كذا في المطبوع، والصواب حذفها.

(٤) الإنصاف ١/ ٩٤، وينظر اللباب ١/ ١٦٩، وشرح المفصل ٤/ ١١٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٣٨٨-٣٨٩.

وقد نسب هذا الرأي خطأً الى سيبويه[١]، والصواب أن ليس في كتابه نص في هذه المسألة لا بالجواز ولا بالمنع كما ذكر ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) من القدماء[٢] والدكتور حسام النعيمي من المحدثين[٣].

وقول الفراء وغيره من البصريين: (إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل) ليس مطرداً، بدليل أننا نقول: (زيداً لم أضربْ) و(عمراً لن أكرمَ)[٤] ولكن لا يمكن أن نقدم الفعل على حرف النفي، فهنا وقع المعمول (زيداً) و(عمراً) في مكان لا يقع فيه العامل[٥].

ثم إنه قد يتقدم العامل ولا يتقدم المعمول، من أمثلة ذلك تقدم الفعل على الفاعل، فقد ذكرنا في موضوع سابق أن الفاعل حين يتقدم على الفعل لا يبقى فاعلاً وإنما يصير مبتدأ يرتفع بالابتداء بعد أن كان فاعلاً يرتفع بفعله[٦].

ومن أمثلته أنه يجوز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها نحو قوله تعالى: ﴿۞لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة:١٧٧]، ولكن لا يجوز أن يليها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور. فلا يقال مثلاً: (كان طعامَك زيدٌ آكلاً) ولكن نقول: (كان عندك زيدٌ مقيماً). جاء في الألفية:

ولا يلي العاملَ معمولُ الخبرْ إلا إذا ظرفاً أتى أو حرفَ جر[٧]

وقد يتقدم المعمول ولا يتقدم العامل، وذلك نحو جواز تقديم معمول خبر (ما) الحجازية وهو ظرف أو جار ومجرور، فمن المعلوم أن (ما) الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن تقدم وجب رفعه، ولكن يجوز تقديم معمول

---

(١) ينظر المقتضب ١/١٨٨، وشرح المفصل ٧/١١٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٥٥.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٩٢.

(٣) ينظر النواسخ في كتاب سيبويه ٢٥٧.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٢/ ٨، والأصول في النحو ٢/ ١٥٢.

(٥) ينظر في أدلة النحو ٥١.

(٦) ينظر المقتضب ٤/ ١٢٨، والأصول في النحو ٢/ ٢٣٧.

(٧) ينظر المقتضب ٤/ ٩٨-٩٩، و١٥٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٧٩-٢٨٠.

الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر ولا يبطل عملها. جاء في الألفية:

وسبقَ حرف جر أو ظرفٍ كـ (ما   بي أنت معنيّاً) أجاز العلما[1]

ومن ذلك جواز تقديم معمول خبر الأحرف المشبهة بالفعل على اسمها حين يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً. من أمثلته ما ذكره سيبويه من قول الشاعر:

فلا تلحَني فيها فإنَّ بحبها   أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بلابِلُهْ[2]

ولكن لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور[3]. جاء في الألفية:

وراعِ ذا الترتيب إلا في الذي   كـ (ليت فيها -أو هنا- غيرَ البذي)[4]

وهكذا ثبت لنا بطلان هذا الحكم النحوي الذي استدل به الفراء وبعض البصريين[5].

تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن:

من المعلوم أن قسماً من أخوات (كان) يعمل عملها بشرط أن يسبقه نفي -لفظاً أو تقديراً- أو شبه نفي وهو أربعة أفعال: (زال - برح - فتىء - انفك). وقد اختلف النحاة في جواز تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهن. فذهب الكوفيون وأبو الحسن بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) إلى جواز ذلك بحجة أن (ما زال) وأخواتها «وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى، فكما أن الفعل إذا كان موجباً يتقدم معموله عليه فكذلك هنا»[6].

أما البصريون والفراء فقد ذهبوا إلى عدم الجواز بحجة أن (ما) للنفي وله صدر الكلام، فإذا تقدم عليها خبرها بطل استحقاقها للتصدر، وعلى هذا فلا يجوز تقديم خبر

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠١، و٣٠٤-٣٠٥.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٨٠، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ١٠٩.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٥) ينظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٢٢٣، وأبو البركات بن الأنباري ٢٦٣.

(٦) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٨٩، وينظر الإنصاف ١/ ٩٠-٩١، وشرح اللمع للعكبري ١/ ٥٤.

(ما زال) وأخواتها عليهن[١].

وقد نسب ابن يعيش هذا الرأي إلى سيبويه أيضاً، «وهذا وهم منه، لأن سيبويه لم يذكر من هذه الأفعال الأربعة إلا ما زال وما برح، وقد ذكرهما في موضع واحد من الكتاب، ولم يكن الحديث عن العمل بله تقديم الخبر عليهما، إنما كان الحديث عن (زال) ومعنى (زايلت)»[٢].

ويفهم من كلام البصريين أنه إذا كان النفي بغير (ما) جاز التقديم نحو (قائماً لم يزل خالد) و(مقيماً لن يبرح سعيد) و(مسافراً لا يزال محمد) لأن هذه الحروف ليس لها الصدارة[٣].

وهذا رد على ما ذكره صاحب (الإنصاف) من التعميم في قوله: «والنفي له صدر الكلام»[٤]. فليس كل نفي له صدر الكلام، بدليل أننا نقول: (زيداً لم أضربْ) و(عمراً لن أكرمَ) ولو كان الحرفان (لم) و(لن) لهما صدر الكلام ما جاز أن يعمل ما بعدهما فيما قبلهما.

(ليس) أفعل هي أم حرف؟

ذهب سيبويه والمبرد إلى أن (ليس) فعل[٥]. ودليل فعليتها «وقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها نحو: لستُ منطلقاً، ولستَ، ولستما، ولستنّ، وليست أمَة الله ذاهبة، كقولك: ضربوا، وضربا، وضربت، فهذا وجه تصرفها»[٦].

وقد نسب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) والسيوطي (ت ٩١١هـ) إلى ابن السراج القول

(١) ينظر التبيين ٣٠٣.

(٢) النواسخ في كتاب سيبويه ٢٥٤-٢٥٥، وينظر الكتاب ٢/ ٣٧٢.

(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٦.

(٤) الإنصاف ١/ ٩١.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٢٥٣، والمقتضب ٤/ ٨٧.

(٦) المقتضب ٤/ ٨٧.

بحرفيتها، فقال ابن هشام: «وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة (ما)»[١]. وقال السيوطي: «وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و(ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما»[٢].

ونص ابن هشام على أن أبا علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) كان متابعاً له في (الحلبيات)[٣].

والحق أن ابن السراج لم يخالف سيبويه والمبرد في القول بفعليتها. جاء في كتابه (الأصول في النحو): «فأما (ليس) فالدليل على أنها فعل -وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل- قولك: (لستُ) كما تقول: (ضربتُ)، و (لستما) كـ(ضربتما)، و (لسنا) كـ(ضربنا) و (لسْنَ) كـ(ضربْنَ)، و (لستُنَّ) كـ(ضربتُنَّ)، و(ليسوا) كـ(ضربوا)، و (ليست أمةُ الله ذاهبةً) كقولك: (ضربت أمة الله زيداً)»[٤].

نلاحظ أن هذا النص لا يختلف عن نص المقتضب في فحواه.

والغريب أن محقق كتاب (الأصول في النحو) لم يلتفت إلى هذا الأمر ولم يشر إليه في دراسته وتحقيقه الكتاب.

إن ما نسبه ابن هشام والسيوطي إلى ابن السراج من القول بحرفيتها قد أخذه المحقق على أنه أمرٌ مُسلَّم به، حيث يقول: «ذهب ابن السراج إلى أن (ليس) حرف لأنها لا تتصرف، أي لا يأتي منها المضارع والأمر... بينما كان جمهور البصريين يذهبون إلى أن (ليس) فعل ناقص لاتصالها بالضمائر مثل لستَ، ولستما، وليسوا، ولسْنَ»[٥]. ومصدره في هذا كتاب (مغني اللبيب). وكأنه ما مر به النص الذي ذكرناه وأثبتنا من خلاله أن ابن السراج يقول بفعليتها موافقاً الجمهور.

ويبدو لي أن سبب هذا الاضطراب في النقل عن ابن السراج هو أنه كان له قولان في

---

(١) مغني اللبيب ١/٢٩٣.

(٢) الهمع ١/٢٨.

(٣) ينظر مغني اللبيب ١/٢٩٣، وشرح قطر الندى ٣٦، وشرح شذور الذهب ٢٧.

(٤) صفحة ١/٩٣.

(٥) الأصول في النحو ١/٢٧

هذه المسألة. فذهب أولاً إلى القول بحرفيتها ثم تراجع عن هذا وذهب إلى القول بفعليتها متابعاً الجمهور، بدليل أن تلميذه أبا علي الفارسي كان له قولان في هذه المسألة أيضاً كما ذكر ابن عقيل[١]. فلعل أبا علي تابع شيخه في تراجعه، فقد دوّن أبو علي رأيه الأول في كتابه (المسائل الحلبيات)[٢] ولعله بقي في كتابه بعد تراجعه عنه، فأخذ النحاة رأيه المتراجع عنه على أنه رأيه الأول والأخير والله أعلم.

التقريب:

ألحقَ الكوفيون أسماء الإشارة بـ (كان) وأخواتها وأعملوها عملها، فتحتاج إلى مرفوع ومنصوب بعدها كما تحتاج (كان) وأخواتها. وأطلقوا على هذا الأمر تقريباً. ففي نحو قولهم: (هذا زيدٌ قائماً) جعلوا (هذا) تقريباً. و(زيد) اسم التقريب و(قائماً) خبر التقريب.

جاء في (مجالس ثعلب): «والتقريب مثل (كان)، إلا أنه لا يقدم في (كان) لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء»[٣]. وجاء فيه أيضاً: «وهم يسمّون (هذا زيدٌ القائمَ) تقريباً، أي قرب الفعل به. وحكي (كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً) أي الخليفة قادم. فكلما رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب»[٤].

ومما احتجوا به ما سمعه الكسائي (ت ١٨٩هـ) من قول العرب: (هذا زيدٌ إياه بعينه) فجعلوا (هذا) مثل (كان)[٥].

«وقالوا: تربع ابن جُؤيَّةَ في اللحن حين قرأ: ﴿هؤلاء بناتيّ هنّ أطهرَ لكم﴾[٦] وجعلوه حالاً، يعني (أطهرَ) وليس هو كما قالوا، هو خبر (هذا) كما كان في (كان)»[٧].

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٢.

(٢) المسائل الحلبيات ٢٢٤.

(٣) صفحة ١/ ٥٣.

(٤) صفحة ١/ ٤٢٧-٤٢٨، وينظر صفحة ١/ ٥٥.

(٥) ينظر مجالس ثعلب ١/ ٥٣.

(٦) هود: (٧٨)، (ينظر المختصر في شواذ القراءات ٦٠).

(٧) مجالس ثعلب ١/ ٥٣.

وحجتهم في هذا «أنك لو أسقطت الإشارة لم يختلّ المعنى، كما لو أسقطت (كان) من (كان زيد قائماً)»[1].

وقد نسب الدكتور أحمد مكي الأنصاري الوهم إلى السيوطي في قوله: إن الكوفيين يعربون «المنصوب خبر التقريب»[2]. ورأى أن السيوطي قد «لفّق بين مذهب البصريين القائلين بالخبرية، وبين مذهب الكوفيين القائلين بالتقريب»[3].

والذي أراه أن السيوطي لم يتوهم في نقله عن الكوفيين، فقد ذكر ثعلب أن (إياه) في قول العرب: (هذا زيد إياه بعينه) «خبر لـ (هذا) كما كان في (كان)»[4] أي أنه خبر التقريب كما ذكر السيوطي.

كما ذكر الدكتور الأنصاري «أن الفراء والكوفيين جميعاً لا يعربون المنصوب خبراً، وإنما يعربونه حالاً»[5]، علماً بأن مذهبهم في التقريب يشير إلى أنهم يعربون المنصوب بـ (كان) وأخواتها خبراً[6].

وعلى أية حال فالذي يبدو أن ما ذهب إليه الكوفيون من القول بالتقريب غير مقبول، إذ كيف يقيسون (هذا) على (كان) علماً بأن (كان) فعل ماضٍ لا محل له من الإعراب، في حين أن (هذا) اسم إشارة؟ ومعنى هذا أنه لا بد أن يكون له محل من الإعراب، وإذا جعلوه تقريباً فلا محل له من الإعراب[7].

---

(١) الهمع ٢/ ٧١.

(٢) الهمع ٢/ ٧١.

(٣) أبو زكريا الفراء ٤٢٠.

(٤) مجالس ثعلب ١/ ٥٣.

(٥) أبو زكريا الفراء ٤٢٠.

(٦) إن حقيقة موقف الكوفيين من (كان) وأخواتها لا يختلف عن موقف البصريين منها، فيجعلونها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وفي كتبهم نصوص كثيرة تشير إلى هذا الأمر (ينظر على سبيل المثال: معاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٧، ٢/ ٨٣-٨٤، وشرح القصائد السبع الطوال ٧٣، ٣١٥).

(٧) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٧٧.

تقديم معمول خبر (ما) عليها:

اختلف البصريون والكوفيون في جواز تقديم معمول الخبر على (ما). أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك فقالوا: (طعامَك ما زيدٌ آكلاً). وحجتهم في هذا أنهم يشبهونها بـ (لم) و(لن) و (لا) «لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو (زيداً لم أضرب) و (عمراً لن أكرم) و (بشراً لا أُخرج) فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع (ما)»[1].

وأما البصريون فلم يكونوا يجيزون تقديم معمول الخبر على (ما) بدليل «أن (ما) معناها النفي ويليها الاسم والفعل، فأشبهت حرف الاستفهام، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله، فكذلك ها هنا، (ما) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها»[2].

والذي يبدو أن دليل البصريين أرجح، لأنه إذا كان هناك شبه بين (ما) وبين (لم) و(لن) و(لا) في النفي فإن هذا لا يعني تطابق حكمهما. فـ(ما) لها الصدارة، فلا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف (لم) و(لن) و(لا) فإنه يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كما ذكرنا.

(إنْ) النافية:

ذهب الفراء إلى عدم جواز إعمال (إنْ) النافية عمل (ليس). وحجته في هذا أنها حرف من الحروف التي لا تختص فكان القياس ألا تعمل[3].

«وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج .. لمشاركتها لـ(ما) في النفي، وكونها لنفي الحال، والاستقبال، وحكي عن أهل العالية (إنْ ذلك نافعك ولا ضارك) و(إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلا بالعافية).

---

(1) الإنصاف ١/ ١٠١ (م: ٢٠) وينظر الأصول في النحو ٢/ ٢٤٤، والتبيين ٣٢٧.

(2) الإنصاف ١/ ١٠١، وينظر الأصول في النحو ٢/ ٢٤٤، والتبيين ٣٢٨.

(3) ينظر الهمع ٢/ ١١٦.

وسمع الكسائي أعرابياً يقول: (إنّا قائماً) فأنكرها عليه وظن أنها (إنّ) المشددة وقعت على (قائم). قال: فاستثبتُّه فإذا هو يريد (إنْ أنا قائماً) فترك الهمزة على حد ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨]»[1].

مما سبق نلاحظ أن الفراء احتج بالقياس، وغيره بالسماع، وإذا تعارض السماع والقياس أُخذ بالسماع.

الضمير في (عساك) و(عساني):

إن حق الضمير المتصل بـ (عسى) أن يكون بصيغة الرفع، لأن (عسى) ترفع الاسم على أنه اسمها. قال تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]، وهذا لا إشكال فيه، ولكن الإشكال في أن الضمير بعد (عسى) ورد بصيغة النصب فقالوا: (عساك، وعساني). وقد اختلف النحاة في هذا الضمير.

فذهب سيبويه إلى أن الكاف في (عساك) في محل نصب، حيث جعلها بمنزلة (لعل) تنصب الاسم وترفع الخبر، والخبر مرفوع في التقدير وإن كان محذوفاً كما أن (علَّكَ) في قول الشاعر:

يا أبتا عَلَّكَ أو عساكا[2]

خبره محذوف في محل رفع، والكاف في محل نصب اسمها[3].

والذي يدل على أن الكاف في (عساك) في محل نصب لا جر دخول النون على ما قبل الياء في (عساني). قال عمران بن حطان الخارجي:

ولي نفس أقول لها إذا ما ... تُنازعني لعلّي أو عساني[4]

---

(١) الهمع ٢/١١٦.

(٢) ملحق ديوان رؤبة ١٨١.

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٨٨، وتحصيل عين الذهب ١/٣٨٨، والنكت ١/٦٦٠، وشرح المفصل ٧/١٢٢.

(٤) شعر الخوارج ٢١.

«والنون والياء في ما آخره ألف لا تكون إلا للنصب»[١].

وقد غلّط المبرد سيبويه فيما ذهب إليه من مجيء (عسى) بمنزلة (لعل) فتنصب الاسم الذي بعدها ويكون الخبر مرفوعاً في التقدير وإن كان محذوفاً. وحجته في هذا الرد أن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر. أما الكاف والياء في (عساك) و(عساني) فيما احتج به سيبويه من الشاهدَين المتقدم ذكرهما فقد ذهب المبرد إلى أن التقدير فيهما على أنهما في محل نصب خبر (عسى)، أما اسمها فهو ضمير محذوف تقديره: «(عساك الخير أو الشر) وكذلك (عساني الحديث) ولكنه حذف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم: (عسى الغوير أبؤساً)»[٢].

وقد رجح الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) رأي سيبويه وذلك «لاطّراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال، ولأن قولهم: (عسى الغوير أبؤساً) لم يسمع إلا في هذا وهو كالمثل»[٣].

والذي أميل إليه ما ذهب إليه الدكتور حسام النعيمي في رده على المبرد، قال: «والذي ذهب إليه المبرد من أن الفعل لا يعمل في المضمر إلا كما يعمل في المظهر، وإنّ كان حجة قوية إلاّ أنها ليست ملزمة في هذا الباب، وذلك أن من قواعدهم حمل النظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، و(عسى) و(لعلّ) معناهما واحد، فهما طمعٌ وإشفاق كما قال سيبويه، وهذا التشابه هو الذي سوّغ لـ (عسى) أن يكون لها حال تحمل فيه على نظيرها (لعل)»[٤]. ثم إنه «يؤخذ على مذهب المبرد أنه يستلزم الاقتصار على الفعل ومنصوبه وهو ما لا نظير له»[٥].

---

(١) النكت ١/ ٦٦٦، وينظر الكتاب ١/ ٣٨٨، وتحصيل عين الذهب ١/ ٣٨٨، وشرح المفصل ٧/ ١٢٣.
(٢) المقتضب ٣/ ٧٢.
(٣) تحصيل عين الذهب ١/ ٣٨٨.
(٤) النواسخ في كتاب سيبويه ١٨٦.
(٥) مسائل الخلاف النحوية ١٤٦.

(عسى) أفعل هي أم حرف؟

إن القول في هذا الموضوع لا يختلف كثيراً عما ذكرته في موضوع (ليس أفعلٌ هي أم حرف؟) فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن (عسى) فعل[١]، ونسب إلى ابن السراج القول بحرفيتها قياساً على (لعل) بجامع عدم التصرف بينهما[٢].

والصواب أن ابن السراج يذهب إلى فعليّتها كما يذهب الجمهور، فهو يقول: «وعسيتَ أن تفعل... وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلا، وعسى أن يفعلوا، وتكون (عسى) للواحد والاثنين وللجميع، والمذكر والمؤنث.

ومن العرب من يقول: عسى، وعسيَا، وعَسَوا، وعَسَيتُ، وعَسَيتِ، وعَسَينَ... ومن العرب من يقول: (عسى يفعل) فشبهها بـ (كاد يفعل)»[٣].

وكذلك نرى محقق كتاب (الأصول في النحو) قد سلّم بما نسب إلى ابن السراج من القول بحرفيّتها... حيث يقول في دراسته الكتاب: «ذهب ابن السراج إلى أن (ليس) حرف لأنها لا تتصرف... ومثلها (عسى)، بينما كان جمهور البصريين يذهبون... إلى أن (عسى) فعل لاتصالها بالضمائر مثل (عساك وعساه)»[٤].

وقد ذكر هذا علماً بأن نص ابن السراج الذي ذكرته قد مرّ به حتماً، ولا أدري لماذا أصرّ على أن ابن السراج يذهب إلى حرفيّتها؟

إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة وإهمالها:

ذهب سيبويه إلى جواز إعمال (إنْ) الخفيفة. واحتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[٥] [هود: ١١١] بتخفيف ميم (لما)، ويقول العرب: (إنْ عمرًا

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤٧٧-٤٧٨، والمقتضب ٣/ ٦٨.

(٢) ينظر شرح قطر الندى ٣٦، وشرح شذور الذهب ٢٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٢٢، والهمع ١/ ٢٨.

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٢١٦.

(٤) الأصول في النحو ١/ ٢٧.

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع (السبعة في القراءات ٣٣٩).

لمنطلقٌ)[1].

ولم يجز إعمالها الكوفيون بحجة أن «(إنَّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خُفِّفت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»[2].

ورد ابن الأنباري حجة الكوفيين فقال: «أما قولهم: (إنما عملت لشبه الفعل لفظاً، فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها) قلنا: هذا باطل، لأن (إنّ) إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى... فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله، ألا ترى أنك تقول: (عِ الكلامَ) و(شِ الثوبَ) و(لِ الأمرَ) وما أشبه ذلك ولا تبطل عمله، فكذلك ها هنا»[3].

ولا يجوز للكوفيين أن يحتجوا بعدم المشابهة على عدم جواز إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم وقد ورد السماع بذلك، ولا سيما أن هذا السماع يشمل قراءة قرآنية متواترة وكلاماً عربياً فصيحاً كما ذكر سيبويه ذلك، والحجة النقلية من أقوى الحجج.

ويرى الدكتور عبد الرحمن السيد أن الكوفيين قد ناقضوا أصولهم، إذ «قالوا: إنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، ذلك لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي، فلما خففت زال شبهها فوجب أن يبطل عملها، مع أنهم قالوا ... إنّ (أنْ) الخفيفة تعمل في المضارع النصب مع الحذف من غير بدل[4]، فإذا كان التخفيف في (إنْ) يلغيها ويمنعها من العمل لأنه يزيل شبهها بالفعل، ألم يكن تخفيف (أنْ) يجب أن يلغيها كذلك ويمنعها من العمل لأنه يزيل شبهها بـ(أنّ) المشددة التي عملت لأنها تشبه الفعل؟»[5].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٨٣.

(٢) الإنصاف ١/ ١١١ (م: ٢٤) وينظر المقتضب ١/ ٥٠، والأصول في النحو ١/ ٢٨٤.

(٣) الإنصاف ١/ ١١٥.

(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٢٩٥ (م: ٧٧).

(٥) مدرسة البصرة ٢٠٥-٢٠٦.

والحق أنه لا علاقة بين (إنْ) المخففة من الثقيلة وبين (أنْ) المصدرية الناصبة للفعل المضارع لكي يكون بينهما تناقض، فـ (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تدخل على الفعل المضارع لأنها مختصة بالأسماء. كما أن (أنْ) المصدرية خفيفة وليست مخففة، أي أنها لم تكن ثقيلة فخففت، في حين أن (إنْ) المخففة من الثقيلة كانت مشددة فخففت.

وعلى هذا فلا يمكننا أن نحكم على رأي الكوفيين بالتناقض في هذه المسألة.

رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة:

تدخل (إنّ) وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اسماً لها بلا خلاف بين جمهور النحاة. أما الخبر فقد اختلف البصريون والكوفيون فيه، فذهب البصريون إلى أن (إنّ) وأخواتها ترفع الخبر إضافة إلى نصبها الاسم، فالخبر مرفوع بها وليس متروكاً على حاله، وهي بهذا تشبه من الفعل ما قدّم مفعوله على فاعله نحو (ضرب زيداً عمروٌ)[(١)]. قالوا: دليلنا على ذلك «أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر. فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه، ومع ذلك أنا وجدنا كل ما عمل في المبتدأ رفعاً أو نصباً عمل في خبره، ألا ترى إلى (ظننت) وأخواتها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره. وكذلك (كان) وأخواتها، فكما جاز لك[(٢)] في المبتدأ والخبر جاز مع (إنّ) لا فرق بينهما في ذلك، إلا أن الذي كان مبتدأ ينتصب بـ (إنّ وأخواتها)»[(٣)].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف إنما تعمل في الاسم فتنصبه، أما الخبر فلا تعمل فيه، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولهنّ وهو المبتدأ[(٤)]. يقول الفراء: «وكان نصب (إنّ) نصباً ضعيفاً، وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره»[(٥)]. وحجتهم في هذا أن هذه الأحرف «دخلت وعملها ضعيف، فعملت في الاسم ولم تجاوزه

---

(١) ينظر المقتضب ٤/ ١٠٩، والإنصاف ١/ ١٠٤ (م: ٢٢).

(٢) كذا في المطبوع، ولعل الصواب (ذلك).

(٣) الأصول في النحو ١/ ٢٧٨-٢٧٩.

(٤) ينظر الأصول في النحو ١/ ٢٧٨-٢٧٩، والنكت ١/ ٥١٢.

(٥) معاني القرآن ١/ ٣١٠-٣١١.

وبقي الخبر مرفوعاً على حاله قبل دخول (إنّ)»[1].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى بطلان رأي الكوفيين، فذهب أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) إلى أن رأيهم يبطل بقولك: (إن زيداً لمنطلق) وهذه اللام لا تدخل إلا على ما تعمل فيه (إنّ)[2].

واعترض الزجاج على ما ذهب إليه الكوفيون من أن عمل (إنّ) ضعيف، فقال: «وكيف يكون نصب (إنّ) ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾ [المائدة: ٢٢]»[3].

كما رد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) قول الكوفيين فقال: «إنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سنّته لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلما نصب المبتدأ بـ (إنّ) وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً»[4].

ويرى الأعلم الشنتمري أن رأي الكوفيين فيه غلط ومناقضة «فأما الغلط فلأن المبتدأ كان يرتفع بالتعري من العوامل اللفظية، وقد دخلت (إنّ) فزال ذلك التعري، وأما المناقضة فإنهم يقولون: (زيد قائم) كل واحد منهما يرافع الآخر، وإذا دخلت (إنّ) بطلت المرافعة فكيف يبقى الخبر على حاله؟»[5].

وأما ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) فقد أبطل رأيهم «وذلك من قِبَلِ أن الابتداء قد زال. وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولاً فيه»[6].

والذي يبدو لي أن المفهوم من عبارة (خبر إنّ) أن خبر المبتدأ رفع بـ (إنّ) فصار خبراً لها، وليس مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

---

(١) النكت ١/ ٥١٦.

(٢) ينظر مجالس العلماء ٦٧، وإنباه الرواة ٢/ ٣٧٣.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٣، وينظر الإنصاف ١/ ١٠٥ (م٢٢).

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٤٤٥.

(٥) النكت ١/ ٥١٦-٥١٧.

(٦) شرح المفصل ١/ ١٠٢.

وكما أن هذا إعراب البصريين فهو إعراب الكوفيين[1] أيضاً. وهذا يعني أن الكوفيين قد ناقضوا أنفسهم، إذ كيف ينكرون رفع (إنّ) للخبر ومع هذا يذهبون إلى أنّ لـ (إنّ) وأخواتها اسماً وخبراً؟.

خبر (لا) بين همزة الاستفهام والتمني:

تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس فيكون لها معنيان: أحدهما الاستفهام والآخر التمني. فـ «إذا كانت استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول: (ألا رجلَ في الدار؟) و(ألا غلامَ أفضلُ منك؟) كما كنت تقول: (لا رجلَ في الدار) و(لا غلامَ أفضلُ منك)»[2].

وإذا كانت تمنّياً فلا خلاف بين جمهور النحاة أن الاسم مبني مع (لا) كما كان قبل دخولها. والخلاف بينهم في الخبر. فالخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه والجرمي (ت ٢٢٥هـ) لا يجيزون رفع الخبر محتجين بالاستغناء. جاء في (الكتاب): «من قال: (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في: (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلا بالنصب لأنه دخل فيه معنى التمني وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء (اللهم غلاماً) ومعناه (اللهم هبْ لي غلاما)»[3]. أي أن «التمني يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول. فمعنى (ألا غلامَ): (أتمنى غلاماً) فلا يحتاج إلى خبر لا ظاهر ولا مقدَّر، فهو كقولك: (اللهم غلاماً) أي (هب لي غلاماً)»[4].

وقد اعترض المبرد في كتابه (مسائل الغلط) على نص سيبويه الذي ذكرناه آنفاً فقال: «وليس هذا كما قال، لأنه وإن كان فيه معنى التمني فإنما قولنا: (ألا ماءَ) في موضع اسم مرفوع وخبره مضمر، فإن أظهرته رفعته، وحكمه حكمه قبل أن يدخله ألف الاستفهام وأن

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١/٤٠٧، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٤٥، و١٤٥، و٣١٢، و٣٨٧، و٣٩٨.

(٢) شرح المفصل ٢/١٠٢.

(٣) الكتاب ١/٣٥٩، وينظر الأصول في النحو ١/٤٨٤-٤٨٥، والانتصار ١٥٨، وشرح المفصل ٢/١٥٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/٢٦٢.

يقع فيه معنى التمني»[1].

وهذا شبيه بما ذهب إليه أبو عثمان المازني الذي جعل لـ (ألا) التي للتمني خبراً بحجة أن اسمها يبنى كبنائه قبل دخول الهمزة. وعلى هذا فلا مانع من رفع الخبر كما كان يرفع قبل دخولها[2].

واعترض ابن ولّاد (ت ٣٣٢هـ) على المبرد فقال: إن ما ذهب إليه المبرد من أن خبر (ألا) التي للتمني مضمر خطأ «لأن موضع التمني ليس بموضع ابتداء ولا يحتاج فيه إلى خبر»[3].

ويبدو أن «الاعتراض من المبرد مما جاء في كتابه (مسائل الغلط) قد تراجع عنه في (المقتضب) حيث قال عند ذكر هذه المسألة: (. . . فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه والخليل وغيرهما إلا المازني وحده)[4]، وكلمة (إلا المازني وحده) تَشِي بهذا التنصل الظاهر منه عما ذهب إليه في (مسائل الغلط)»[5]، وكأنه نحا منحى الخليل وسيبويه ومَنْ ذهب مذهبهما.

ونجد من المتأخرين من نسب إلى المبرد والمازني وجود خبر لـ (ألا) التي للتمني كرضي الدين الاستراباذي[6] (ت ٦٨٦هـ) وجلال الدين السيوطي[7] (ت ٩١١هـ) والأشموني[8] (٩٢٩هـ).

ولا غرابة في هذا، فلعلهم وقفوا على رأيه المذكور في كتابه (مسائل الغلط) أو كتاب

---

(١) الانتصار ١٥٨.

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٣٨٣، والأصول في النحو ١/ ٤٨٥، وشرح المفصل ٢/ ١٠٢، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٧٩.

(٣) الانتصار ١٥٩.

(٤) المقتضب ٤/ ٣٨٢.

(٥) النواسخ في كتاب سيبويه ٢٠٥.

(٦) ينظر شرح الكافية ١/ ٢٦٢.

(٧) ينظر الهمع ١/ ٢٠٦.

(٨) ينظر شرح الأشموني ١/ ١٥٣، ١٥٤.

(الانتصار) لابن ولّاد ظناً منهم أن هذا رأيه الأول والأخير، لأنهم لم يقفوا على رأيه الآخر المدوَّن في كتابه (المقتضب).

(لا) الداخلة على المثنى وجمع المذكر السالم:

تدخل (لا) النافية للجنس على المثنى وجمع المذكر. وقد اختلف النحاة فيهما بعد دخول (لا) النافية عليهما، فذهب الخليل وسيبويه إلى أن (لا) النافية الداخلة على المثنى وجمع المذكر تبنى معهما بناء (خمسة عشر) بدليل «أن العرب تقول: (لا غلامينِ عندك) و(لا غلامينِ فيها) و(لا أبَ فيها) وأثبتوا النون، لأن النون لا تحذف من الاسم الذي يجعل وما قبله أو ما بعده بمنزلة اسم واحد»[١].

أما المبرد فهو يرى أنهما معربان وليسا مبنيين مع (لا). وحجته في ذلك «أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما يوجد المضاف، ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»[٢].

والظاهر أن المبرد احتج بعدم النظير. وليس ذلك حجة مع وجود الدليل[٣]. قال ابن جني (ت ٣٩٢هـ): «أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب. . . لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأُنس به لا للحاجة إليه»[٤].

وقد أوضح الدكتور حسام النعيمي هذا الدليل فقال: «والدليل على أن (غلامين) بمنزلة اسم واحد مع (لا) أن المفرد معها بهذه المنزلة، ولا عبرة بأن يكون المفرد للواحد أو الاثنين أو المجموع ما دام لم يكن مضافاً ولا شبيهاً به، و(غلامين) ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، فينبغي أن يحمل على قولنا: (لا غلام) طرداً للباب»[٥].

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤٨.

(٢) المقتضب ٤/ ٣٦٦.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢/ ١٠٦.

(٤) الخصائص ١/ ١٩٧.

(٥) النواسخ في كتاب سيبويه ٢٠٨.

وقد رد كثير من النحاة ما ذهب إليه المبرد بحجة أنه «لو صح ما قاله من أن المثنى والجمع معرب في باب (لا) للزم الإعراب لهما في باب النداء فكانا ينصبان بالياء لأنهما مفعولان لـ (أدعو)، والإجماع على إعرابه فبطل ما قاله»[1].

وهكذا ثبت لنا بطلان ما ذهب إليه المبرد من القول بإعرابهما، وأن الصواب هو الأخذ برأي الخليل وسيبويه في كونهما مبنيين.

حذف مفعولي (ظن) وأخواتها:

ينقسم حذف مفعولَي (ظن) وأخواتها قسمين: أحدهما: حذف اختصار، وهو الحذف بدليل يدل عليهما، والآخر: حذف اقتصار، ويكون بغير دليل يدل عليهما.

أما حذفهما اختصاراً فجائز بالإجماع[2] بدليل قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] أي: تزعمونهم شركائي، فحذف المفعولان لدلالة ما قبلهما عليهما. ومنه قول الكميت:

بأيِّ كتاب أم بأيةِ سُنَّة ترى حبَّهم عاراً عليّ وتحسبُ[3]

بمعنى: وتحسب حبَّهم عاراً، فحُذف المفعولان لدلالة ما تقدم[4].

وأما حذفهما اقتصاراً ففيه خلاف، فمن النحاة من منع ومنهم من أجاز. والجواز عليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي (ت ٣٦٨هـ) محتجين بقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥]. وقوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢][5]. ويمكننا أن نجعل منه قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢].

---

(١) حاشية الدسوقي ١/٢٤٨، وينظر البسيط في شرح الكافية ١/٥٤٧، ومغني اللبيب ١/٢٣٨، وشرح التصريح ١/٢٣٩.

(٢) ينظر شرح التصريح ١/٢٥٨.

(٣) هاشميات الكميت ٣٦.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/٣١٠.

(٥) ينظر الأصول في النحو ١/٢١٦-٢١٧، وشرح المفصل ٧/٨٣، والهمع ٢/٢٢٥.

والمنع مذهب الأخفش ومَنْ أخذ بمذهبه، وحجته في ذلك «أن هذه الأفعال تجري مجرى القسم، ومفعولاتها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال الله تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت:٤٨] فأجرى (ظن) مجرى (والله) كأنه قال: (والله ما لهم من محيص). ومثل ذلك كثير. فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها»[١].

ولا حجة له في ذلك، لأنها لا تتضمن معنى القسم على الدوام «فإذا امتنع حذف مفعولها[٢] إذا دخلها معنى القسم لما ذَكر فما الذي يمنع من حذفها[٣] إذا لم تتضمن معنى القسم»[٤] نحو قولنا: (ظننت محمداً قائماً)؟.

إنه لا يمكن أن نجري (ظن) في هذا المثال مجرى (والله) فنقول: (واللهِ محمد قائم) لأن جملة جواب القسم إن كانت اسمية أجيب القسم في الإثبات بـ (إنّ) مشددة أو مخففة نحو قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان:١-٣] وقوله: ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرۡدِينِ﴾ [الصافات:٥٦] أو بلام الابتداء نحو قوله تعالى: ﴿فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا﴾ [المائدة:١٠٧] أو بـ (إنّ) واللام نحو قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾ [الذاريات:٢٣][٥].

إن السماع الذي احتج به المجيزون على حذف المفعولين اقتصاراً يبطل القياس الذي استدل به الأخفش.

ثم إنه «قد يكون الغرض إثبات الظن أو العلم لشخص فتقول: (فلان يظن) و(هو يعلم) وكقولهم: (من يسمعْ يَخلْ) قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٢١٦] وقال: ﴿وَإِنۡ هُمۡ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [البقرة:٧٨] وههنا يكون الفعل منزلاً منزلة

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١٠.

(٢) كذا في المطبوع، والصواب (مفعوليها).

(٣) كذا في المطبوع، والصواب (حذفهما).

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣١١.

(٥) ينظر المقتضب ٢/ ٣٣٤، ومعاني النحو ٤/ ٥٥٢-٥٥٣.

القاصر فلا يقدَّر له مفعول»[1]. يقول سيبويه: «وأما (ظننت ذاك) فإنما جاز السكوت عليه لأنك تقول: (ظننت) فتقتصر، كما تقول: (ذهبت)، ثم تعمله في الظن كما تعمل (ذهبت) في الذهاب، فـ (ذاك) ههنا هو الظن، كأنك قلت: (ظننت ذاك الظن)»[2].

إلغاء عمل (ظن) وأخواتها:

«الإلغاء: هو ترك العمل لفظاً ومعنى لا لمانع»[3].

وقد أجاز الأخفش وغيره من الكوفيين إلغاء عمل (ظن) وأخواتها مع تقدمها، وحجتهم في هذا الحكم قول الشاعر:

كذاك أُدبت حتى صار من خلقي ... إني وجدتُ ملاكُ الشيمة الأدبُ[4]

برفع (ملاك) على الابتداء، و(الأدب) على الخبر مع تقدم (وجدت) عليهما، وقول كعب بن زهير:

أرجو وآمل أن تدنو مودّتنا ... وما إخال لدينا منك تنويلُ[5]

برفع (تنويل) على الابتداء، وشبه الجملة (لدينا) على الخبر مع تقديم (إخال) عليهما[6].

أما سيبويه والمبرد وغيرهما من النحاة فقد ذهبوا إلى عدم جواز إلغائها مقدّمة، وإنما تلغى إذا وقعت في أثناء الكلام، واحتجوا على ذلك بالمعنى فقالوا: لا يجوز أن تقول: (ظننت زيدٌ منطلقٌ) «لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك»[7] بمعنى أنك قد شككت في قولك ابتداء.

---

(1) معاني النحو ٢/ ٤٦١
(2) الكتاب ١/ ١٨-١٠.
(3) شرح ابن عقيل ١/ ٤٣١.
(4) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ١١٤٦.
(5) شرح ديوان كعب بن زهير ١/ ٩.
(6) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٢٠-٣٢١ وائتلاف النصرة ١٣٤، وشرح التصريح ١/ ٢٥٨.
(7) المقتضب ٢/ ١١، وينظر الكتاب ١/ ٦١، والهمع ٢/ ٢٢٨.

ومن هنا فسّروا الإلغاء عند تأخير الفعل فقالوا: إن سبب ذلك هو أنك بنيت كلامك على اليقين ثم أدركك الشك فيما بعد[1]، بمعنى أنك إذا قلت: (زيدٌ منطلقٌ ظننت) قلتها وأنت متيقن من انطلاقه ثم أدركك الشك فيما بعد.

أما ما احتج به الأخفش وغيره من الكوفيين من البيتين السابقين فقد ذهب بعض النحاة إلى أن الفعلين فيهما جاءا معلّقين بلام ابتداء مقدّرة، والأصل فيهما (لَملاكُ الشيمة الأدب) و(لَلَدينا منك تنويل) ثم حذفت اللام وبقي التعليق على حاله، وعلى هذا فلا حجة لهم فيهما[2].

دخول همزة التعدية على (ظن) وأخواتها:

يجيز أبو الحسن الأخفش دخول همزة التعدية على (ظن) وأخواتها، فتعدّيها إلى ثلاثة مفاعيل بعد أن كانت متعدية إلى مفعولين. وحجته في ذلك أنه قاسها على (أعلم) و(أرى) اللتين كان أصلهما (علم) و(رأى) المتعديتين إلى مفعولين فتعدتا إلى ثلاثة مفاعيل بعد دخول همزة التعدية عليهما فتقول: (أظننتُ زيداً عمراً قائماً) و(أحسبت أخاك بكراً منطلقاً) و(أخلت عبدَ الله بشراً مقيماً) و(أوجدت عمراً محمداً ضاحكاً) قياساً على (أعلمت) و(رأيت)[3].

وهذا الكلام غير جائز عند جمهور النحاة، فقد احتج المازني على عدم جوازه بالاستغناء فقال: إن العرب استغنت عن (أظننت زيداً عمراً عاقلاً) ونحو ذلك بقولهم: (جعلته يظنه عاقلاً)[4].

ثم إنه «لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ما نقل بالهمزة... إلا (أعلم) و(أرى) ولفظان لا ينبغي أن يقاس عليهما»[5]. حتى إن قسماً من النحاة قالوا: «النقل

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٦١، والهمع ٢/ ٢٢٨، ومعاني النحو ٢/ ٤٥٤.

(٢) ينظر شرح التصريح ١/ ٢٥٨.

(٣) ينظر شرح الزجاجي ١/ ٣٠٤، وشرح المفصل ٧/ ٦٦، واللباب ١/ ٢٥٨، والهمع ٢/ ٢٥٢.

(٤) ينظر الخصائص ١/ ٢٧١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ١/ ٣٠٤، وينظر اللباب ١/ ٢٥٨.

بالهمزة كله سماعي»[1]. وقال بعضهم: النقل بالهمزة «قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد»[2].

وما ذهب إليه الأخفش يجعلنا نتكلف أمثلة لم تروَ عن العرب نحو (أكسيت زيداً عمراً ثوباً) بمعنى: جعلت زيداً يُكسي عمراً ثوباً[3]، ونحو: (أمنحت محمداً علياً جائزة) بمعنى: جعلته يمنحه.

ثم إن ما ذهب إليه الأخفش يجعلنا نجيز دخول همزة التعدية على الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد فتتحول إلى أفعال متعدية إلى مفعولين. مثال ذلك أننا نقول: (كسر محمدٌ الإناءَ) و(فتح عليٌ الباب). إننا على مذهب الأخفش يجوز أن نُدخل همزة التعدية فنقول: (أكسرتُ محمداً الإناء) بمعنى: جعلته يكسره، و(أفتحت علياً البابَ) بمعنى: جعلته يفتحه، ولم نسمع عن العرب أنهم قالوا بهذا، وإنما استغنوا عنه بقولهم: (جعلته يكسره) و(جعلته يفتحه).

ولهذا لم أجد أحداً من النحويين وافق الأخفش فيما ذهب إليه، إلا ما ذهب إليه الأستاذ عباس حسن في حاشية كتابه (النحو الوافي) حيث قال: «وهذا رأي حسن اليوم، فإنه مع خلوّه من التشدد والتضييق يساير الأصول اللغوية العامة، ويلائم التعبير الموجز المطلوب في بعض الأحيان، فتقول:

(أظننت الرجل السيارة قادمة) بدلاً من: (جعلت الرجل يظن السيارة قادمة) إذ من الدواعي البلاغية والاستعمالات اللازمة في العلوم الحديثة ما قد يجعل له التفضيل. فمن الخير إباحة الرأيين وترك الاختيار للمتكلم يراعي فيه الملابسات»[4].

ولم يكتب لهذا الرأي الشيوع في الاستعمال على الرغم من الدعوة إليه، وذلك للتكلف الواضح فيه.

---

(1) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣.
(2) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣.
(3) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٧٣.
(4) النحو الوافي ٢/ ٥٦.

الفصل الرابع

منصوبات الأسماء ومجروراتها

القسم الأول: الأسماء المنصوبة

يشمل هذا القسم مباحث نحوية متعددة كالمفاعيل والاستثناء والحال والتمييز. وسأختار أمثلة منها لأقوم بدراسة حجج النحويين فيها.

ناصب المفعول به:

ذهب النحاة إلى أن المفعول به منصوب ولا أعلم خلافاً في ذلك. وقد اختلفوا في ناصبه، فذهب خلف الأحمر (ت ١٨٠هـ) من الكوفيين إلى أن عامل النصب في المفعول به معنى المفعولية[١]. أي أن عامله معنوي لا لفظي، وحجته في ذلك: «أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها»[٢]. ونفهم من هذا أن عامل النصب في المفعول به كونه مفعولاً في المعنى.

وقد رد النحاة حجته فقالوا: إن الفعل يأتي مبنياً للمجهول نحو (أُكرمُ زيدٌ)، فـ(زيد) مفعول في المعنى لأن الإكرام وقع عليه، ولو كان الأمر كما زعم لوجب نصب نائب الفاعل[٣].

ثم إنَّ الجملة قد تُنفى نحو (لم يضرب زيدٌ عمراً) فالضرب لم يقع على عمرو، فما الذي نصب عمراً إذا كانت المفعولية قد انتفت وهي العامل كما ذكر خلف[٤].

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٥٣ (م:١١)، وشرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٢) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٥٥، وحاشية يس ١/ ٣٠٩.

(٤) ينظر حاشية يس ١/ ٣٠٩.

والأمر الآخر أننا نقول: (مات زيد) و(مرض عمرو) و(حزن - أو فرح - محمد) ولو كان دليله صحيحاً لنصبت الأسماء في هذه الأمثلة لوجود معنى المفعولية فيها[١].

والذي أفهمه من ردهم الأخير أن الفاعل عند خلف هو من وقع منه الفعل. وإذا كان الأمر هكذا عنده فإن هذا التعريف ليس شاملاً، لأن الفاعل هو «ما أُسند إليه عامل مفرّغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به»[٢]. يقول السيوطي (ت ٩١١هـ) موضحاً هذا التعريف: «وقولنا: «على جهة وقوعه منه كـ (ضرب زيد)، وقيامه به كـ (مات زيد)»[٣].

ويقول ابن السراج (ت ٣١٦هـ): «الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل. ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً في الحقيقة أو لم يكن كقولك: (جاء زيد) و(مات عمرو)»[٤].

وذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) إلى أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً[٥]، وحجته في ذلك أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا كانا «بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما، دل على أنه منصوب بهما»[٦].

وقد ردوا قوله بأن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل[٧]. كما أن المفعول يتوسط الفعل والفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٤١] والمعمول لا يتوسط العامل[٨].

ثم إننا إذا أخذنا برأي الفراء في كون الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد أدّى هذا إلى قولنا بجواز تجزئة العامل وذلك بوقوع المفعول بينهما، ولا أعلم أحداً ذهب إلى جواز تجزئته.

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٥٥، والتبيين ٢٦٥.
(٢) الهمع ٢/ ٢٥٣.
(٣) الهمع ٢/ ٢٥٣.
(٤) الأصول في النحو ١/ ٨١.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٥٢-٥٤، وشرح التصريح ١/ ٣٠٩.
(٦) الإنصاف ١/ ٥٤، وينظر شرح التصريح ١/ ٣٠٩.
(٧) ينظر الإنصاف ١/ ٥٤.
(٨) ينظر حاشية يس ١/ ٣٠٩.

والصواب ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل لأن «الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية. فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل»[1].

تابع (أي) في النداء:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (الرجل) في قولك: (يا أيُّها الرجلُ) لا يجوز فيه إلا الرفع. وحجتهم في هذا «أنك لا تستطيع أن تقول: (يا أيُّ)، و(يا أيُّها) وتسكت، لأنه مُبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد. كأنك قلت: (يا رجل)»[2]. فالرجل هو المنادى في الحقيقة إلا أنهم أدخلوا (أيها) ههنا توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام.

أما المازني (ت ٢٤٩هـ) فقد أجاز النصب في (الرجل) بحجة أنه قاسه على قولهم: (يا زيد الظريفُ والظريفَ) بالوجهين[3]. ولعل سبب هذا القياس أنه وجد أن (الرجل) اسم مرفوع وليس مبنياً، «وإن كان هو المقصود بالنداء، فكذلك (الظريفُ) فهو صفة مرفوعة لا مبنية»[4].

وقد نسب هذا الرأي إلى الزجاج (ت ٣١١هـ) أيضاً[5]. ويقول الدكتور رشيد العبيدي: إن الزجاج قد استحسن رأي المازني بعد أن ذهب إلى شذوذه[6]، ولم يذكر سبباً دعاه إلى هذا القول.

وعلى العموم فأنا لا أتفق معه في هذا الأمر، إذ أبطل الزجاج رأي المازني وذلك بتبيينه الفرق بين (يا أيُّها الناسُ) و(يا زيدُ الظريفُ والظريفَ) فقال: «وهذا غلط من المازني،

---

(١) الإنصاف ١/ ٥٤.

(٢) الكتاب ١/ ٣٠٦، وينظر المقتضب ٤/ ٢١٦.

(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٩، و١/ ٨٨-٨٩، وأسرار العربية ٢٢٩.

(٤) أبو عثمان المازني ٢٠٦.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٨.

(٦) ينظر أبو عثمان المازني ٢٠٦.

لأن زيداً يجوز الوقف والاقتصار عليه دون الظريف، و(يا أيها) ليس بكلام، وإنما القصد الناس، فكأنه بمنزلة (يا ناسُ اتقوا ربكم)»[1]. فهل بعد هذا البيان مجال للتراجع عنه والذهاب مذهب المازني؟

والجدير بالذكر أن الدكتور رشيداً رد المازني بما هو مشابه لرد الزجاج الذي ذكرته آنفاً حيث قال: «وهذا القياس -قياس الحكم- غير صحيح فيما أرى، وذلك أننا نذهب إلى أن الحمل على الموضوع إنما يكون بعد تمام التعبير، فإنك لو قلت: (يا أيُّها) لم يتم التعبير إلا بذكر المنادى المقصود هنا وهو (الرجل). وليس (أي) هنا إلا وصلة يُتَّكأ عليها في نداء ما فيه (أل) ولا يمكن قياس هذا على (يا زيدُ الظريفَ) لأنه يمكن الاستغناء عن هذه الصفة، إذ لم تكن هي المقصود في النداء، فإذا قلت: (يا زيد) تم المعنى وصحّ التعبير، فإذا أردت صفته بالظرافة قلت: (يا زيد الظريف) بالنصب على الموضع والضم على اللفظ»[2].

وما يرجّح رأي الجمهور أن الاستعمال القرآني لم يرد إلا بالرفع، من ذلك قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١] وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾ [التحريم: ١] وقوله: ﴿يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧] وغير ذلك من الآيات[3].

ميم (اللهم):

اختلف النحاة في ميم (اللهم) أعِوَضٌ هي من حرف النداء أم لا؟ فهي عند الفراء ليست عوضاً من حرف النداء بحجة «أن الأصل فيه (يا ألله أُمَّنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة»[4].

وقد رد عليه النحاة من عدة أوجه:

الوجه الأول: أنه لو كان الأمر في (اللهم) على ما ذهب إليه الفراء ما استطعنا أن

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٩.

(٢) أبو عثمان المازني ٢٠٦، ٢٠٧.

(٣) ينظر التوابع في كتاب سيبويه ٢٦٣.

(٤) الإنصاف ١/ ١٩٠ (م: ٤٧)، وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣.

نقول: (اللهمّ أُمَّنا بخير) لأننا في هذه الحالة نكون قد كررنا العبارة فيكون أصلها (يا الله أُمنا بخير أُمَّنا بخير)[١]، والحق أنه يمكننا أن ندعو فنقول: (اللهم أُمَّنا بخير).

والوجه الثاني: أنه لا خلاف في أنه يجوز أن يقال: (اللهم العنْهُ، اللهم أخزِهِ، اللهم أهْلكه) وما أشبه ذلك، ولو كان الأمر كما زعم الفراء ما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي هذا المعنى[٢].

كما أنه يجوز أن نقول: (اللهم لا تؤمَّهم بخير)، ولو كان الأمر على ما زعم الفراء ما أمكننا ذلك لأنه سيكون فيه تناقض[٣].

والوجه الثالث: أننا نقول: (اللهمَّ اغفرْ لنا)، ولو كان الأمر كما ذكر الفراء لاحتجنا إلى واو العطف، لأن المعنى سيكون حينئذ (يا الله أمنّا بخير واغفر لنا)[٤].

ويرى جمهور البصريين أن ميم (اللهم) عوض من حرف النداء بدليل أن الأصل في نداء لفظ الجلالة هو (يا ألله) فإذا أدخلت الميم المشددة في آخر لفظ الجلالة حذف حرف النداء من أوله وصار (اللهم) ليعطي المعنى نفسه[٥]. «قال أبو العباس: الدليل على صحة قول الخليل أن قولك: (اللهم) لا يكون إلا في النداء، لا تقول: (غفر اللهم لزيد) ولا (سخط اللهم) كما تقول: (سخط الله على زيد) و(غفر الله لزيد)، وإنما تقول: (اللهم اغفر لنا)، (اللهم اهدنا)»[٦].

وقد ذكر بعض المحدثين أن أصل (اللهم): (ألوهيم). يقول الدكتور مهدي المخزومي: «على أنه ليس بعيداً أن يظن المحدثون أن هذا البناء سامي، وأن هذه الميم التي كسع بها البناء بقية من علامة الجمع في العبرية وهي (يم)، وأن كلمة (اللهم) العربية هي في

---

(١) ينظر المسائل الشيرازيات ٢/ ٢٣٧، والإنصاف ١/ ١٩٢، والتبيين ٤٥٠، والبسيط في شرح الكافية ١/ ٣٧٩.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٩٢، والتبيين ٤٥٠، والبسيط في شرح الكافية ١/ ٣٧٩.

(٣) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ١٤٦.

(٤) ينظر حاشية الصبان ٣/ ١٤٧.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٣١٠، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، والأصول في النحو ١/ ٤١٢.

(٦) الأصول في النحو ١/ ٤١٢، وينظر المسائل الشيرازيات ٢/ ٢١٧-٢١٨.

الأصل (ألوهيم) العبرية أو هي من قبيل المخلّفات السامية في لغتنا العربية»[1]. ويقول: «فإذا صح أن الميم في (اللهم) للجمع المقصود به التعظيم، كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين (الميم) و(يا) مقبولاً»[2].

وينبني على هذا الخلاف الذي بين البصريين والكوفيين «جواز إدخال (يا) على (اللهم)، فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوَض والمعوَّض، وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست عوضاً من حرف النداء»[3].

إلقاء علامة الندبة على الصفة:

يجيز يونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) والفراء وابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) إلقاء علامة الندبة على الصفة، فيقال مثلاً: (وازيدُ الظريفاه)[4]. وذكر النحاة أن حجتهم في ذلك أنهم قاسوها على إلقاء علامة الندبة على المضاف إليه في نحو قولك: (واأميرَ المؤمنيناه) وقولك: (واعبدَ قيسياهْ) فكذلك ههنا، «لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف اليه، فإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة»[5].

ولكن هل هذه حجة يونس أيضاً؟

ذكر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في أماليه أن هذه حجة يونس أيضاً فقال: «وأما يونس فإنه يقول: اسمان تَنزَّلا منزلة اسم واحد فلحقته علامة الندبة كالمضاف والمضاف إليه في قولهم: (واعبد المطلباهْ)»[6].

أما أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) فقد ذكر أن ندب الصفة قول يونس والكوفيين،

---

(١) مدرسة الكوفة ٢٦٣.

(٢) مدرسة الكوفة ٦٦٢.

(٣) الأشباه والنظائر ٣/٣٥٦.

(٤) ينظر الكتاب ١/٣٢٣، والمقتضب ٤/٢٧٥، والإنصاف ١/٢٠٢ (م: ٥٢)، والمساعد ٢/٥٣٧.

(٥) الإنصاف ١/٢٠٢.

(٦) الأمالي النحوية ٢/٢٠-٢١، وينظر البسيط في شرح الكافية ١/٤١٢.

ولا يدري «إلحاق علامة الندبة له من قياس يونس أو مما حكاه عن العرب فيحتج به له؟»[1].

وإذا رجعنا إلى كتاب سيبويه وجدنا فيه العبارة الآتية: «وأما يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: (وازيد الظريفاهْ) (واجمجمتَيَّ الشاميتَيناهْ)»[2].

ويبدو أن المثال الثاني سمعه يونس من العرب واحتج به على جواز إلحاق ألف الندبة بالصفة[3].

وقد ذكر ابن الحاجب في أماليه أن يونس احتج بالقياس، ولم أجد في كتاب سيبويه ما يشير إلى ذلك.

وعلى أية حال فجمهور البصريين لا يجيزون إلقاء علامة الندبة على الصفة بدليل أن علامة الندبة إنما «تلحق ما لحقه تنبيه النداء لمد الصوت، والنعت خارج من ذا»[4]. ومعنى هذا أنه يجب أن نقول: (وازيداه الظريفُ، والظريفَ) ولا نلقي علامة الندبة على الظريف لأنه غير منادى.

كما رد الجمهور على من أجاز قياس الصفة والموصوف على المضاف والمضاف إليه، فذكروا أن هذا غير صحيح بحجة أن «المضاف والمضاف إليه بمنزلة اسم واحد منفرد، والمضاف إليه هو تمام الاسم ومقتضاه ومن الاسم»[5] فلا يتم المضاف من غير ذكر المضاف إليه، بخلاف «الموصوف مع الصفة، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة»[6].

وقد ذكر سيبويه (ت ١٨٠هـ) عن الخليل (ت ١٧٥هـ) أنه استدل على أن المضاف والمضاف إليه ليسا بمنزلة الصفة والموصوف بـ «أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه

---

(١) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/ ٣٢٤، وينظر النكت ١/ ٥٦٥، ٥٦٦.

(٢) الكتاب ١/ ٣٢٣.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٢٠٢، والمساعد ٢/ ٥٣٧-٥٣٨.

(٤) المقتضب ٤/ ٢٧٥.

(٥) الكتاب ١/ ٣٢٣.

(٦) الإنصاف ١/ ٢٠٣.

كما تقع على آخر الاسم المفرد ولا تقع على المضاف، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف»[1]، بمعنى أن تقع علامة الندبة آخر المضاف إليه كما تقع آخر الاسم المفرد فتقول مثلاً: (وا أميرَ المؤمنيناهْ) كما تقول: (وازيداهْ)، في حين تقول في الوصف: (وازيداهْ الظريف)، بندبِ الموصوف دون الصفة.

في حين نسب ابن السراج إلى الخليل أنه قال: «إن ألف الندبة لا تدخل على الصفة ولا الموصوف إذا اجتمعا نحو (وازيد الظريفُ والظريفَ) لأن الظريف غير منادى»[2].

والصواب ما ذكره سيبويه لأنه نقل عن أستاذه مباشرة.

رأي الزجاج في المفعول له:

يرى الزجاج أن ما يسميه النحاة مفعولاً له إنما هو مفعول مطلق، ويحتج على ذلك بالتضمين. فهو يرى أن عامل النصب يتضمن فعلاً من لفظ المصدر. فإذا قلت: «(ضربته تأديباً) فإن معناه (أدبته بالضرب). والتأديب مجمل والضرب بيان له، فكأنك قلت: (أدّبته بالضرب تأديباً) ويصح أن يقال: الضرب هو التأديب فصار مثل (ضربت ضرباً) في كون مضمون العامل هو المعمول»[3]. وكذا فإن «التقدير في (جئت إكراماً لك): (أكرمتك إكراماً لك) حذف الفعل وجعل المصدر عوضاً من اللفظ به فلذلك لم يظهر»[4]. يقول الزجاج في قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِۚ ﴾ [البقرة: ١٩]: «وإنما نصب (حذرَ الموت) لأنه مفعول له، والمعنى (يفعلون ذلك لحذر الموت) وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر، كأنه قال: (يحذرون حذراً) لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من الصواعق يدل على حذرهم الموت»[5].

ونلاحظ في هذا النص أن الزجاج يرى أن لا علاقة للإعراب بالمعنى، فمعنى (حذر

(١) الكتاب ١/ ٣٢٣.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٤٣٥.

(٣) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.

(٤) الهمع ٣/ ١٣٣ و٥/ ٣١٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٧.

الموت) عنده مفعول له لكن إعرابه مفعول مطلق، علماً بأن الإعراب فرع المعنى كما هو معروف. ونرى هذا جلياً فيما يحتمل أكثر من إعراب، وإعرابه يختلف باختلاف المعنى وذلك نحو قولك: (جئت طمعاً في رضاك) فإنْ قدَّرته (طامعاً) كان حالاً، وإن قدرته (أطمع طمعاً) كان مفعولاً مطلقاً، وإن أردت العلة والسبب كان مفعولاً له»[1].

ولهذا فقد نقل الرضي (ت ٦٨٦هـ) في (شرح الكافية) عن المصنف أنه قال راداً على الزجاج: «معنى (ضربته تأديباً): (ضربته للتأديب) اتفاقاً، وقولك: (للتأديب) ليس بمفعول مطلق، فكذا (تأديباً) الذي بمعناه»[2].

والواضح أنه لا اشتراك بين معنى العبارتين (ضربته ضربَ تأديبٍ) و(ضربته للتأديب) فإن الثانية تفيد العلّة والسبب، أما الأولى فهي مفعول مطلق لبيان النوع.

ولذا لم يرق للرضي ردُّ المصنف حيث قال: «وفي الرد نظر، وذلك أن (ضربَ تأديب) أيضاً يفيد معنى (للتأديب) مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني»[3].

إن المفعول له يفيد التعليل ويبين سبب القيام بالحدث، ويعرّف بأنه «المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل»[4].

أما المفعول المطلق فهو ليس لبيان علة وإنما يكون للتأكيد ولبيان النوع والعدد.

عامل النصب في المفعول معه:

المفعول معه هو «الاسم المنتصب بعد واو بمعنى (مع)»[5]. وقد اختلف النحاة في عامل النصب في المفعول معه، فقال الأخفش (ت ٢١٥ هـ): إن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، وحجته: «أن الواو في قولك: (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع)، فكأنك

---

(١) معاني النحو ٢/ ٦٥١.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٩٢.

(٣) شرح الكافية ١/ ١٩٢.

(٤) شرح شذور الذهب ٢٨٤.

(٥) شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٠.

قلت: (قمت مع زيد)، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها»[1].

وقد ذهب جمهور النحاة إلى ضعف هذا الرأي «لأن (مع) ظرف، والمفعول معه في نحو (استوى الماءُ والخشبةَ) و(جاء البردُ والطيالسةَ) ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف»[2]، «لأن الظرف بمعناه الاصطلاحي هو (ظرف المكان) أو (ظرف الزمان) الذي يتم فيه الحدث ولا ثالث لهما، و(الخشبة) و(الطيالسة) في المثالين السابقين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية لمجيء البرد أو استواء الماء»[3].

ثم إنه لو كان الأمر كما زعم الأخفش «لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطرداً نحو (كل رجل وضيعته)»[4].

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن المفعول معه منصوب بتقدير عامل، فإذا قلت: (استوى الماءُ والخشبةَ) فإن تقديره: (ولابس الخشبةَ)، وإذا قلت: (ما صنعت وزيداً) فإن تقديره: (ولابست زيداً). وحجته أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[5].

وقد أبطل الجمهور رأيه فقالوا: «إن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد بيّنا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يُجعل ما هو سببٌ في وجود العمل سبباً في عدمه؟»[6].

---

(١) شرح المفصل ٢/٤٩، وينظر التبيين ٣٨١.

(٢) الإنصاف ١/١٤١ (م: ٣٠)، وينظر التبيين ٣٨١-٣٨٢، وشرح المفصل ٢/٤٩.

(٣) الاحتجاج العقلي في النحو العربي ٤٤.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/١٩٥.

(٥) ينظر الإنصاف ١/١٤٠، وشرح المفصل ٢/٤٩.

(٦) الإنصاف ١/١٤١، وشرح المفصل ٢/٤٩.

ثم إن الاسم المنصوب بعد واو المعية قد صار مفعولاً به على تقدير الزجاج[1]. وعلى هذا فالصواب ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[2].

عامل النصب في المستثنى بـ (إلاّ):

إن «حكم المستثنى بـ (إلاّ) النصبُ إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً»[3]. فنقول: (قام القومُ إلاّ زيداً) ويقول تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۞ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [الحجر: ٣٠-٣١].

وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المنصوب على الاستثناء ولكلٍّ دليله: فذهب الفراء ومن تبعه إلى أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلاّ)[4]، واستدلوا على ذلك بأن (إلاّ) مركبة من (إنْ ولا). ففي قولنا: (قام القوم إلاّ زيداً) «زيد: اسم (إنّ)، و(لا) كفتْ من الخبر، لأن التأويل (إنَّ زيداً لم يقم) ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً، كما ركبت (لو) مع (لا) وجعلا حرفاً واحداً، فلما ركّبوا (إنْ) مع (لا) أعملوها عملين: عمل (إنّ) فنصبوا بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلوها عطفاً في النفي»[5].

وقد ناقضوا أنفسهم بهذه الحجة وخالفوا الحكم النحوي الذي وضعوه، فمن أحكام الكوفيين -كما ذكرنا في مبحث سابق- أنه لا يجوز إعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة وقد ذكرنا حجتهم في ذلك[6]، وهم هنا يؤوّلون (قام القوم إلاّ زيداً) بـ (قام القوم إنْ زيداً لا قام)[7] بإعمال (إنْ) المخففة من الثقيلة.

---

(١) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٥٤٠.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ١٥٠، والإنصاف ١/ ١٤٠، وشرح الكافية للرضي ١/ ١٩٥.
(٣) شرح ابن عقيل ١/ ٥٩٠.
(٤) ينظر الإنصاف ١/ ١٥٠ (م: ٣٤).
(٥) الإنصاف ١/ ١٥١، وينظر شرح المفصل ٢/ ٧٦-٧٧، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٣-٢٥٤، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.
(٦) ينظر المقتضب ١/ ٥٠، والأصول في النحو ١/ ٢٤٨، والإنصاف ١/ ١١١.
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.

وعلى أية حال فقد ذهب الجمهور إلى بطلان رأي الفراء ومن ذهب مذهبه، بحجة أننا نقول: (ما قام إلاّ زيدٌ) وهذا الموضع لا تصح فيه (لا) ولا (إنْ)[1]. ثم إن دعواهم لا دليل عليها[2].

وأما تشبيههم لها بـ (لولا) فتشبيه باطل، «لأن (لو) لما ركبت مع (لا) بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه في حالة الإفراد، وحدث لها بالتركيب حكم آخر»[3].

ثم «إن (لا) العاطفة لا تأتي إلا بعد الإثبات نحو (جاءني زيد لا عمرو) وأنت تقول: (ما جاءني القوم إلا زيدٌ)»[4].

وذهب المبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجاج كما ذهب الفراء- إلى إن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلاّ) لكن حجتهما تختلف عن حجته التي ذكرتها آنفاً، فحجتهما «أن (إلاّ) قامت مقام (أستثني)، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام القوم إلاّ زيداً) كان المعنى فيه (أستثني زيداً)، ولو قلت: (أستثني زيداً) لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه»[5].

وهذه الحجة مردودة من عدة أوجه:

الوجه الأول: أنك تقول: (قام القوم غير زيد)، ولا يصح «أن يقال إنه منصوب بتقدير (إلاّ) لأنا لو قدرنا (إلاّ) لفسد المعنى، لأنه يصير التقدير فيه: (قام القوم إلاّ غير زيد) وهذا فاسد»[6].

والوجه الثاني: أنك تنصب غيراً «وليس قبله (إلاّ) فإذا ثبت أن الناصب في (غير) ليس هو (إلاّ)، فكذلك الاسم المنصوب بعد (إلاّ) منصوب بما انتصبت به (غير)»[7].

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٤.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٥٤، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٤.

(٣) الإنصاف ١/ ١٥٤، وينظر أسرار العربية ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.

(٥) الإنصاف ١/ ٢٦١، وينظر المقتضب ٤/ ٣٩٠.

(٦) أسرار العربية ٢٠٣، وينظر شرح المفصل ٢/ ٧٦.

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٥٢-٢٥٣.

والوجه الثالث: «أنك تقول: (قام القوم غيرَ زيدٍ) فتنصب (غيراً) ولا يجوز أن تقدّر (أستثني غير زيد) وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعل وفاعل، ولا بد له إنْ كان منصوباً من ناصب. فالفعل هو الناصب وناصب (غير) هو الناصب لما بعد (إلاّ)»[1].

والوجه الرابع: «أن هذا يؤدي إلى إعمال معاني الحروف، وإعمال معاني الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول: (ما زيد قائماً)، ولو قلت: (ما زيداً قائماً) بمعنى (نفيت زيداً قائماً) لم يجز ذلك، فكذلك ها هنا»[2].

والوجه الخامس: أنه لو كان الأمر كما زعما «لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب»[3].

وإيضاح ذلك أنك تقول في الاستثناء التام غير الموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه: (ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ) و(ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ). وتقول في الاستثناء المفرغ: (ما جاءني إلاّ زيدٌ)، و(ما مررت إلا بزيدٍ). وعلى مذهب المازني والمبرد لا يجوز إلا نصب ما بعد (إلا) وذلك في الحالات كلها.

وعلى هذا فالأولى أن نأخذ برأي البصريين الذين يذهبون «إلى أن العامل هو الفعل بتوسط (إلاّ)»[4].

تقديم الحال على عاملها:

أجاز جمهور البصريين تقديم الحال على عاملها محتجين بقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ﴾ [القمر: ٧]. فـ (خُشَّعاً) «حال من الواو في (يخرجون) وقد تقدم على عامله الفعل... وقالت العرب: (شتى تؤوب الحلبة) فـ (شتى) جمع

(١) النكت ١/ ٦٢٢.

(٢) أسرار العربية ٢٠٢، وينظر الإنصاف ١/ ١٥٢.

(٣) أسرار العربية ٢٠٢، وينظر الإنصاف ١/ ١٥٢.

(٤) أسرار العربية ٢٠٢، وينظر الكتاب ١/ ٣٦٩، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٢٦.

حال من الحلبة وهو اسم ظاهر، وتقدمت فيه على عاملها»[١].

ومما احتج به البصريون على جواز تقديم الحال على عاملها أنهم قاسوها على غيرها «مما ينتصب بالفعل، تقول: (جاء راكباً زيد) كما تقول: (ضرب زيداً عمرو)، و(راكباً جاء زيد) كما تقول (عمراً ضرب زيدٌ)، و(قائماً زيداً رأيت) كما تقول: (الدرهمَ زيداً أعطيت)»[٢].

وأما الكوفيون -وفي مقدمتهم الكسائي (ت ١٨٩هـ) والفراء- فلم يجيزوا تقديم الحال على عاملها بحجة أن هذا يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر، فإذا قلت مثلاً: (راكباً جاء زيد) كان في (راكباً) ضمير زيد، أي أن التقدير فيه (راكباً هو) وقد تقدم هذا الضمير المقدّر على زيد، وتقديم الضمير على الظاهر غير جائز[٣].

وهذا الحكم يذكّرنا بما ذهب إليه الكوفيون من عدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة، فلا تقول: (ذاهب زيد) على أن (ذاهب) خبر مقدم[٤]، ولا (أبوه قاعد عمرو) للحجة نفسها[٥].

وقد ذهب ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إلى بطلان حجة الكوفيين، بدليل أن الحال «وإن كان مقدَّماً في اللفظ إلا أنه مؤخر في التقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز فيه التقديم»[٦].

وهذا الرد شبيه بما ذكره في رده عليهم عدم تجويزهم تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أو جملة إذ قال: «إن الخبر وإن كان مقدَّماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدَّماً لفظاً متأخراً تقديراً فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار»[٧].

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣٨١، وينظر المقتضب ٤/١٦٨-١٦٩ و٣٠٠، والإنصاف ١/ ١٤٣ (م: ٣١).

(٢) المقتضب ٤/ ١٦٨-١٦٩.

(٣) ينظر الأصول في النحو ٢/ ٢٤٩، والإنصاف ١/ ١٤٢.

(٤) تقول على مذهبهم: (ذاهب زيد) على أن (ذاهب) مبتدأ، و(زيد) فاعل أغنى عن الخبر.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٤٦ (م: ٩).

(٦) الإنصاف ١/ ١٤٢.

(٧) الإنصاف ١/ ٤٧ (م: ٩).

«ولو كان لا يقدم ضمير البتة على ظاهر لوجب ما قالا[1]»[2]، ولكن الحكم ليس على إطلاقه، إذ يجوز أن يعود الضمير على ما هو متأخر لفظاً ومتقدم رتبةً نحو (ضرب غلامَه زيدٌ). يقول الناظم:

وشاع نحو خاف ربَّه عمرْ[3]

كما يجوز أن يعود الضمير على ما هو متقدم لفظاً ومتأخر رتبةً نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤].

ولكن لا يجوز أن يعود الضمير على ما هو متأخر لفظاً ورتبةً نحو (ضرب غلامُه زيداً) بعود الهاء على (زيد).

وإذا جاز أن يتقدم المضمر على المظهر في نحو قولنا: (ضرب غلامَه زيدٌ) فلم لا يجوز أن نقول: (راكباً جاء زيدٌ) فيعود الضمير الذي في الحال المتقدم (راكباً) على الفاعل المتأخر (زيد)؟.

تقديم التمييز على عامله:

إذا كان عامل التمييز فعلاً متصرفاً فإن الأصل فيه أن يتقدم على التمييز فتقول: (حسُنَ زيدٌ أباً) و(طاب محمدٌ نفساً). أما تقديم التمييز على عامله فقد اختلف النحاة فيه، فذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز ذلك[4]، فلا تقول: (أباً حسُن زيدٌ) ولا (نفساً طاب محمدٌ). لأن التمييز ههنا فاعل في المعنى حيث إن الأصل فيه (حسنت أُبوة زيد) أو (حسن أبو زيد)[5] و(طابت نفسُ محمد) «فلو قدمناهما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل، لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً»[6].

---

(١) أي الكسائي والفراء.

(٢) الأصول في النحو ٢/٢٤٩.

(٣) ألفية ابن مالك ١٧.

(٤) ينظر الكتاب ١/١٠٥، والأصول في النحو ١/٢٦٩ و٢/٢٣٨، والخصائص ٢/٣٤٨.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٥٦.

(٦) شرح المفصل ٢/٧٤، وينظر الأصول في النحو ٢/٢٣٨، والانتصار ٨٦، والإنصاف ٢/٤٤٦ =

وقد ذهب ركن الدين الاستراباذي (ت ٧١٥هـ) إلى ضعف هذا الرأي «لأنه يستدعي جواز تقدمه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى»[١] وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] فهو على تقدير (وفجرنا عيون الأرض) فالتمييز مفعول به في المعنى وليس فاعلاً. والذي يبدو أنه إذا كان كذلك جاز تقديمه لأنهم عللوا المنع بأن التمييز فيما ذكروه فاعل في المعنى.

ومعنى هذا أنه إذا لم يكن فاعلاً في المعنى فلا مانع من تقديمه، وإذا كان الأمر كذلك فقد ناقضوا أنفسهم، إذ كيف يجيزون ذلك وهم قد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً؟.

وعلى أية حال فالذي يبدو أنهم يذهبون إلى المنع مطلقاً، فاعلاً كان في المعنى أم مفعولاً، ولم أجد ما يشير إلى خلاف ذلك.

وقد أجاز المازني والمبرد التقديم مستدلّين على ذلك بقول الشاعر:

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها ... وما كان نفساً بالفراق تطيب

فنصب (نفساً) على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو (تطيب)[٢].

أما الدليل الاخر فهو القياس، فقد قاسا التمييز على الحال، فكما يجوز أن تقدم الحال على العامل فتقول: (راكباً جاء زيدٌ) فكذلك يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً[٣].

وقد أخذ المبرد سيبويه في عدم إجازته تقديم التمييز على عامله الفعلي، علماً بأنه أجاز «في الحال التقديم إذا كان العامل فعلاً[٤]، وإنما الحال عنده وعند غيره بمنزلة التمييز، فيلزمه هذا أن يجيز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وإلاّ ترك قوله في الحال»[٥].

= (م: ١٢٠)، والتبيين ٣٩٥.

(١) البسيط في شرح الكافية ١/ ٥٠٩.

(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٣٧، والأصول في النحو ١/ ٢٦٩، والخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٣٦، والانتصار ٨٦، والأشباه والنظائر ٤/ ١٥٠.

(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣٦.

(٥) الانتصار ٨٦.

ورأي المازني والمبرد ردّه قسمٌ من النحاة فقالوا: في التمييز «اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل، لأنك إذا قلت: (زيدٌ حسنَ وجهاً) فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك (تصببتُ عرقاً) إنما التصبب في المعنى للعرق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه»[1].

كما ردوا قياسهما التمييز على الحال فقالوا: إن بينهما فرقاً هو أننا «إذا قلنا: (جاء زيد راكباً) فقد استوفى الفعلُ فاعلَهُ لفظاً ومعنىً وبقي المنصوبُ فضلة فجاز تقديمه.

وأما إذا قلنا: (طاب زيدٌ نفساً) فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً ولم يستوفه من جهة المعنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب كما لم يجز تقديم المرفوع»[2].

وكذلك فإن «التمييز مفسِّر لذات المميَّز، والحال ليس بمفسِّر، فلو قدمنا التمييز لكان المفسِّر قبل المفسَّر، وهذا لا يجوز»[3].

وذكروا أن الرواية الصحيحة للبيت الذي احتجّا به هو:

وما كان نفسي بالفراق تطيب[4]

ورجح الدكتور رشيد العبيدي رأي المازني فقال: «ويلوح لي أن مذهب المازني في هذه المسألة ومسألة الحال من حيث تقديمها على العامل أصح مذهباً قياساً وسماعاً، وذلك أن البصريين يؤمنون بتقديم الحال على عامله ويمنعون تقديم التمييز على عامله، وأن الكوفيين يعتقدون تقديم التميز على عامله ويمنعون ذلك في الحال، وفي كلا المذهبين تعسف، أما المازني فيجيز في الحال والتمييز تقديم المعمول على العامل»[5].

والذي يفهم من هذا النص أنه يرى أن قياس المازني التميز على الحال في التقديم أصح رأياً ممن ذهب إلى خلاف ذلك. وقد كان يفترض أن يرد أولاً من أبطل قياس المازني من النحاة ثم يرجح رأيه بعد ذلك.

(١) الانتصار ٨٦، وينظر الأصول في النحو ٢/٢٣٨.
(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٤.
(٣) الأشباه والنظائر ٤/ ١٥٠.
(٤) ينظر الخصائص ٢/ ٣٨٤، والتبيين ٣٩٦، وشرح جمل الزجاجي ٢/ ٢٨٤.
(٥) أبو عثمان المازني ٢١٣.

القسم الثاني: الأسماء المجرورة

يشمل هذا القسم بحوثاً في الجر بحروف الجر وفي الجر بالإضافة. وتحوي هذه البحوث أدلة سأقوم بعرضها ودراستها:

(من) الزائدة:

أجاز الأخفش زيادة (من) في الواجب فتقول: (جاءني من رجل) واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقوله ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] بدليل أنه ورد في آية أخرى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢][1].

وقد ذكر ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) أن سبب تجويز الأخفش زيادة (من) في الواجب في نحو قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ هو «أنه قد جاء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] . . . فإن لم تحمل على الزيادة تناقض»[2].

لكن النحاة ذكروا أن (من) في آية نوح للتبعيض وليست زائدة، وأن لا تعارض بينها وبين قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] فقالوا: «إن قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ إنما ورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون قوم نوح إنما يغفر لهم البعض، و﴿يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ إنما ورد في هذه الأمة، فصحَّ حملُ تلك على التبعيض فزال وَهْمُ التناقض»[3].

كما أن (من) في قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ «للتبعيض أيضاً، لأن الله عز وجل وعدَ على عملٍ ليس فيه التوبة ولا اجتناب الكبائر تكفيرُ بعض السيئات، وعلى عملٍ فيه توبةٌ واجتنابُ الكبائر تمحيصُ جميع السيئات، يدل على ذلك قوله تعالى في

(١) ينظر شرح المفصل ٨/١٣، وشفاء العليل ٢/٦٥٧.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٣، وينظر حاشية الخضري ١/٢٢٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٤٣، وينظر حاشية الخضري ١/٢٢٩.

الآية الأخرى: ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ۖ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢٧١] فجيء بـ (من) ههنا، وفي قوله: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ لم يأت بـ (من)[١] لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفيرَ جميع السيئات، ووعد بإخراج الصدقة على حد ما فيها تكفير بعض السيئات»[٢].

أما المبرد ففي موطن لا يذهب إلى زيادتها، حيث يقول: «وأما قولهم: إنها تكون زائدة فلست أرى كما قالوا، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى وليست بزائدة، فذلك قولهم: (ما جاءني من أحدٍ) و(ما رأيت من رجلٍ) فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى (ما رأيت رجلاً) و(ما جاءني أحد) وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: (ما جاءني رجل) . . . إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت: (ما جاءني من رجلٍ) فقد نفيتَ الجنس كله»[٣].

وفي موطن آخر يذهب إلى زيادتها فيقول: «وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع، ويكون دخولها كسقوطها . .

وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: (ما جاءني من أحدٍ) و(ما كلمت من أحدٍ) وقول الله عز وجل: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ١٠٥] إنما هو (خير) ولكنها توكيد»[٤]. فهل يعني هذا أن المبرد قد تناقض في حكمه؟.

الحق أنْ لا تناقض بين النصين، ففي النص الأول يعترض المبرد على من ذهب من النحاة إلى أن معنى زيادة (من) هو أن دخولها كخروجها لا يؤثر في المعنى، أي أن معنى (ما جاءني رجلٌ) و(ما جاءني من رجلٍ) واحد، وكذلك قولك: (ما رأيت رجلاً) و(ما رأيت من رجلٍ). فالمبرد لا يذهب هذا المذهب، ويرى أن لا زيادة بهذا المفهوم، لأن (من) تُحدِثُ معنى بدخولها.

---

(١) نص الآية ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [النساء: ٣١].

(٢) شرح المفصل ٨/١٣.

(٣) المقتضب ١/٤٥.

(٤) المقتضب ٤/١٣٦-١٣٧.

أما النص الثاني فهو بشأن الحكم الإعرابي، ففي الإعراب يكون دخولها كسقوطها. فإعراب (رجل) في قولنا: (ما جاءنا رجلٌ) و(ما جاءنا من رجلٍ) فاعل، غير أنه في الأول مرفوع بالضمة، وفي الثاني مجرور لفظاً مرفوع محلاً، وفي قولنا: (ما رأينا رجلاً) و(ما رأينا من رجلٍ) مفعول به، إلا أنه في الأول منصوب بالفتحة، وفي الثاني مجرور لفظاً منصوب محلاً. وعلى هذا فلا تناقض بين النصين.

عمل حرف القسم محذوفا من غير عوض:

ذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى جواز الجر بحرف القسم حين يكون محذوفاً من غير عوض، وحجتهم في ذلك النقل. فقد سمع الفراء من العرب من يقول سائلاً: (آللهِ لتفعلَنَّ؟) فيقول المجيب: (اللهِ لأفعلَنَّ)[1].

وقد نقل هذا القول سيبويه فقال: «ومن العرب من يقول: (اللهِ لأفعلَنَّ) وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه»[2].

كما نقل المبرد هذا القول فقال: «واعلم أن من العرب من يقول: (اللهِ لأفعلَنَّ) يريد الواو فيحذفها»[3]

لكن المبرد قد ناقض نفسه حين قال: «وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولا جائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل»[4]. وقد احتج على عدم جواز ذلك بقوله: «إن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض»[5].

أقول: إذا ورد هذا الأمر في كلام العرب كما صرّح بذلك المبرد في قوله: «إنه شيء قد قيل» فكيف يقول: «ولا معروف في اللغة»؟ وهل يجوز وضع الحكم النحوي إلا بعد استقراء كلام العرب؟

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/٤١٣، والإنصاف ١/٢١٦ (م:٥٧).

(٢) الكتاب ٢/١٤٤.

(٣) المقتضب ٢/٣٣٦.

(٤) المقتضب ٢/٣٣٦.

(٥) المقتضب ٢/٣٣٦.

ويعضد سماع النحاة ما رواه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن أبي قتادة أن أبا قتادة طلب غريماً له فتوارى عنه ثم وجده فقال: «إني معسر» فقال: «آللهِ؟» قال: «اللهِ»[(١)].

وعلى هذا فلا مكان لقول المبرد: «وليس هذا بجيد في القياس ولا معروف في اللغة».

لقد كان الأَوْلى بالمبرد أن يقول: يجوز عمل حرف القسم محذوفاً من غير عِوَضٍ مع لفظ الجلالة لسماعه عن العرب الفصحاء، لكنه قليل قياساً إلى إعماله بعوض لكيلا نرمي لغة تكلم بها العرب الفصحاء بالخطأ.

نيابة حروف الجر بعضها عن بعض في القرآن الكريم:

ذهب الأخفش الأوسط إلى أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، واحتج على ذلك بالسماع، وكان دليله القرآن الكريم، فذكر أن الباء تأتي بمعنى (على) مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: على دينار[(٢)]، وأن (في) تجيء كذلك بمعنى (على) محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] بمعنى: على جذوع النخل[(٣)]، كما قال: إن (من) قد تأتي بمعنى (على) بدليل قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي: على القوم[(٤)]، وتكون (إلى) في موضع (مع) بدليل قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] ومعناه: (مع الله)[(٥)].

أقول: إن التعبير القرآني تعبير فني مقصود، بمعنى أنه حين يستعمل حرفاً فإنه يقصد هذا الحرف قصداً ليؤدي الغرض الذي استعمل من أجله.

فعندما يأتي في القرآن مثلاً ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ و﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ باستعمال حرفي الجر (إلى) و(في) لا يصح أن نفسّر (إلى) بـ (مع) ولا (في) بـ (على) لئلا يزول المعنى الذي استعمل الحرف من أجله.

---

(١) صحيح مسلم ٥/ ٣٣.
(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦.
(٣) معاني القرآن ١/ ٤٦.
(٤) معاني القرآن ١/ ٤٦.
(٥) معاني القرآن ١/ ٤٦.

ولكونه مقصوداً لم يستعمل القرآن الحروف على المعاني التي ذكرها الأخفش، فلم يقل: (ونصرناه على القوم) و(من إن تأمنه على قنطار) و(من أنصاري مع الله) وهكذا.

ولهذا يكون الصواب ما ذهب إليه جمهور البصريين من «أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس... وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلاً يقبله اللفظ... وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف»[١].

ولهذا فقد أوّل النحاة الآيات التي سبق ذكرها تأويلاً يقبله اللفظ، أو ضمّنوها معنى فعل يتعدى بذلك الحرف.

وسأعرض آراءهم فيما احتج به الأخفش من الآيات التي مرت بنا قبل قليل.

قالوا: إن معنى: (أمنتك بدينار) تختلف عن معنى (أمنتك على دينار). فـ «معنى قولك: (أمنتك بدينار) أي: وثقت بك فيه، وقولك: (أمنتك عليه) أي: جعلتك أميناً عليه وحافظاً له»[٢].

كما ذكروا أن (في) في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ ليست بمعنى (على)، وإنما هي باقية على أصلها، وذلك لأن «الجذوع إذا أحاطت دخلت (في) لأنها للوعاء. يقال: (فلان في النخل) أي قد أحاط به»[٣]. وجاء في (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج «وأما قوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ فليس (في) بمعنى (على) وإنما هو على بابه، لأن المصلوب في الجذع والجذع وعاء له»[٤].

وتوضيح ذلك أن تهديد فرعون السحرة بالعذاب بقوله: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ أشد من تهديده لهم بما لو قال: (ولأصلبنكم على جذوع النخل). لأن معنى العبارة الأولى أنه سيبالغ في صلبهم على جذوع النخل حتى يصير الجذع للمصلوب، «كالقبر للمقبور»[٥]

---

(١) مغني اللبيب ١/١١١، وينظر الفروق اللغوية ١٣، وشرح التصريح ٢/٤، وحاشية الخضري ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) تفسير الرازي ٨/١٠٧.

(٣) الكامل ٣/٨٢٣.

(٤) صفحة ٣/٨٠٦، وينظر المفصل ٢٨٤.

(٥) شرح التصريح ٢/١٤.

وهذا المعنى لا يكون في العبارة الثانية.

وأما قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ فقد ذكروا أنها «على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر»[1]. وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي «أن هناك فرقاً في المعنى بين قولك: (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكن منه والاستعلاء عليه والغلبة. قال تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤] وقال: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أي: مَكِّنَّا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما (نصرناه منهم) فإنه بمعنى (نجّيناه منهم) أو (منعناه منهم). قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠] فليس المعنى: من ينصرني على الله بل من ينجيني ويمنعني منه؟»[2].

ومعنى هذا أننا حين نفسّر (من) بـ (على) في الآية فهذا يعني أن نوحاً عليه السلام قد حارب قومه الكافرين وانتصر عليهم، لأن (على) تفيد الاستعلاء والغلبة. وفي الواقع أن نوحاً لم يحاربهم فينتصر عليهم. وإنما نجّاه الله منهم وحماه في الفُلك المشحون.

وأخيراً فقد اعترض ابن جني (ت ٣٩٢هـ) وغيره من النحاة على مجيء (إلى) بمعنى (مع) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ بحجة أنك «لا تقول (سرت إلى زيد) أي معه، لكنه إنما جاء ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ لما كان معناه: من ينضاف في نصرتي إلى الله، فجاز لذلك أن تأتي هنا (إلى)»[3].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن (إلى) في هذه الآية للانتهاء، «وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى ننتهي إلى الله؟»[4].

وهكذا رأينا أن أحرف الجر في هذه الآيات لا يصح استبدال غيرها بها، حيث وضعت وفقاً للمعاني التي جاءت من أجلها.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٣٢٢.

(٢) معاني النحو ٣/ ١٤.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٩، وينظر شرح المفصل ٨/ ١٥، وحاشية الدماميني على المغني ١/ ١٦٢.

(٤) معاني النحو ٣/ ١٧.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. واحتجوا على ذلك بالقرآن الكريم وبكلام العرب شعره ونثره، وحجتهم من القرآن قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] قالوا: «إنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا»[١]. وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] فتقديره: ولكن البرَّ برُّ مَن آمن بالله[٢].

واحتجوا من كلام العرب بقولهم: (بنو فلان يطؤهم الطريق) بمعنى أهل الطريق[٣]، وبقول الخنساء:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت   فـإنـمـا هــي إقـبـالٌ وإدبــارُ[٤]

أي ذاتُ إقبالٍ وإدبار[٥].

ونريد أن ننظر فيما احتجوا به لنرى هل هو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فعلاً؟.

ذكروا أن المراد من القرية أهلها في قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ «لأنه قد علم أن القرية من حيث هي مَدرٌ وحجر لا تُسأل، لأن الغرض من السؤال رد الجواب، وليس الحجر والمدر مما يُجيب واحدٌ منهما»[٦].

والذي يبدو لي أن سؤال القرية أبلغ في نفي التهمة من سؤال أهلها، ولتوضيح ذلك أقول: إن هذه الآية وردت على لسان إخوة يوسف عليه السلام، إذ طلبوا من أبيهم أن يرسل

---

(١) الكتاب ١/١٠٨، وينظر ٢/٢٥، والمقتضب ٣/٢٣٠، والكامل ١/٢٢٠.

(٢) ينظر الكتاب ١/١٠٨، والمقتضب ٣/٢٣١، والكامل ١/٢٤٧.

(٣) ينظر الكتاب ٢/٢٥، والكامل ١/١٣٠.

(٤) ديوان الخنساء ٣٨٣.

(٥) ينظر المقتضب ٣/٢٣٠، والكامل ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٦) شرح المفصل ٣/٢٣.

معهم آخاهم ليكتالوا، ولم يرسله معهم إلا من بعد أن أخذ منهم العهود والمواثيق على أن يعودوا به إليه. ولما دخلوا على يوسف آوى إليه أخاه ورفض أن يرسله معهم بعد أن جعل السقاية في رحل أخيه واتهموهم بالسرقة. وعندما رجعوا إلى أبيهم وأخوهم ليس معهم ظن أبوهم أنهم كادوا به كما كادوا بيوسف من قبل، فأرادوا أن ينفوا التهمة عن أنفسهم فقالوا: ﴿يَـٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَآ إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَـٰفِظِينَ ۝٨١ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ﴾ [يوسف: ٨١-٨٢] وكأنهم يقولون: «اسأل القرية كلها، نباتها وحيوانها وجمادها، إنسها وجنها، وسوف تجد صِدْقَ ما نقول، واسأل العِيرَ بكل ما تضم وتشمل»[١].

يقول السيوطي: «والتوكيد أنه في ظاهر اللفظ أحال بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات والجمال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر»[٢].

أظن أنه قد اتضح أن التعبير بهذه الصيغة أبلغُ في نفي التهمة عن أنفسهم من أن يقصدوا: اسأل أهل القرية.

وذكروا أن تقدير قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ هو (ولكن البرَّ برُّ مَنْ آمن بالله) أو (ولكن ذا البر من آمن بالله)[٣] بحجة أن البر مصدر، و(من آمن بالله) جثة، فلا يصح أن يكون خبراً عنها[٤].

ولكن الأَوْلى -فيما يبدو لي- أن نأخذ هذا التعبير بلا تقدير، وأنه أخبر بالذات عن المصدر لقصدِ التجوُّزِ والمبالغة، «فقوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصاً يمشي على رجلين [illegible]»[٥].

---

(١) مذكرة في علوم البلاغة ٧٧، وهي مذكرة للدكتور توفيق الفيل وزعت على طلبة البكالوريس في قسم اللغة العربية في جامعة الكويت.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ١/ ٣٥٧.

(٣) ينظر الكامل ١/ ٣٤٧.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣/ ٢٣.

(٥) معاني النحو ٣/ ١٣٧.

وكذلك قول العرب: (بنو فلان يطؤهم الطريق) يؤدي معنى لا يؤديه التقدير. فالمقصود -فيما أرى- أن بني فلان لكثرة مَنْ يأتيهم من الضيوف كأن الطريق الذي يمشون فيه يأتيهم بنفسه ويطؤهم. ولعل هذا أبلغ في التعبير عن كثرة مَنْ يطؤهم من الضيوف.

وقول الخنساء:

فإنما هي إقبال وإدبار

قدّروه (ذات إقبال وإدبار) لئلا يخبر بالمصدر عن اسم الذات، لكن ابن جني اعترض على أن يكون هذا من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وذكر أن الغرض من هذا التعبير هو المبالغة بجعل الذات هي المصدر نفسه فقال: «أي كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي: ذات إقبال وذات إدبار»(١).

وجاء في (معاني النحو) «والناقة تحوَّلت إلى حَدَثٍ مجرد من الذات، فليس فيها ما يثقلها من عنصر الذات، وإنما هي تحولت إلى إقبال وإدبار»(٢).

نستنتج مما سبق أن الأخذ بهذه التعبيرات من غير تقدير أبلغُ من تقديرها على حذف مضاف والله أعلم.

دخول (أل) على الاسم المضاف إضافة محضة:

ذهب المبرد إلى أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، فـ «لا يجوز أن تقول: (جاءني الغلامُ زيد) لأن (الغلام) معرّف بالإضافة، وكذلك لا تقول: (هذه الدارُ عبد الله) ولا (أخذت الثوبَ زيدٍ)»(٣). وحجته في هذا إجماع النحاة على عدم جواز ذلك. «وإجماعهم حجة على مَنْ خالفهم»(٤).

---

(١) الخصائص ٢/٢٠٣.

(٢) صفحة ١/٢٠٨.

(٣) المقتضب ٢/ ١٧٥.

(٤) المقتضب ٢/ ١٧٥.

الفصل الخامس

موضوعات نحوية أخرى

وهي موضوعات نحوية متفرقة ارتأيت أن أجعلها في فصل واحد وأبحث الحجج فيها:

الاختلاف في أولى العاملين بالعمل في التنازع:

اتفق البصريون والكوفيون على أنه إذا تنازع عاملان معمولاً واحداً جاز إعمال أيهما شئت. ولكن الاختلاف في الأَوْلى بالعمل. فذهب الكوفيون إلى أن العامل الأول أَوْلى لسبقه، وأما البصريون فرأوا أن العامل الثاني أَوْلى بالعمل لقربه[١].

فمما احتج به البصريون قول الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببتُ وسبّني　　　بنو عبد شمس من مناف وهاشم[٢]

بإعمال الفعل الثاني (سبّني)، ولو أعمل الأول لقال: (سببت وسبّوني بني عبد شمس)[٣].

وقول رجل من باهلة:

ولقد أرى تَغنى به سَيفانةٌ　　　تُصبي الحليم ومثلها أصباهُ

بإعمال (تغنى). ولو أعمل (أرى) لقال: سيفانةً[٤].

وبرأي البصريين «ورد الكتاب العزيز، قال الله تعالى: ﴿ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٧، والمقتضب ٤/ ٧٣.

(٢) شرح ديوان الفرزدق ٨٤٤.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٩، والمقتضب ٤/ ٧٤، والنكت ١/ ٢١٣.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٩، والمقتضب ٤/ ٧٥، والنكت ١/ ٢١٤.

[الكهف:٩٦] أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: (آتوني أفرغه عليه قطراً) . . . ومثله قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة:١٩] أعمل الثاني وهو (اقرأوا) ولو أعمل الأول لقال: (هاؤم اقرأوه كتابيهْ)»[١].

أما الكوفيون فمما احتجوا به قول المرار الأسدي:

فـردّ علـى الفـؤاد هـوىً عميـدا ... وسـوئـل لـو يُبيـنُ لنـا السـؤالا

وقـد نغنـى بهـا ونـرى عصـوراً ... بهـا يقتـدننـا الخـرد الخـدالا[٢]

بإعمال الفعل الأول (نرى) في (الخرد)، ولو أعمل الثاني لقال: (بها يقتادنا الخردُ الخدالُ)[٣].

لاحظنا مما سبق أن كلاًّ من الفريقين احتج لرأيه بالسماع، فالسماع يتعارض بالسماع، ولو لم يوجد في كتاب الله تعالى ما يعضد رأي الجمهور ما كان هناك وجه الترجيح.

نعت معمولي عاملين:

لا خلاف بين جمهور النحاة في أن الفعلين إذا اتفق معناهما وعملهما جاز أن يوصف فاعلاهما بلفظ تابع لهما في الحالة الإعرابية فتقول: (مضى زيد وانطلق محمد الكريمان) و(جلس أخوك وقعد أبوك الصالحان)[٤] «لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد»[٥].

لكن الخلاف في نعت معمولي عاملين متفقين في العمل ومختلفين في المعنى نحو (ذهب عبد الله وقدم محمد الحليمان)، فقد أجاز سيبويه (ت ١٨٠هـ) ذلك، بحجة أن كل

---

(١) شرح المفصل ١/ ٧٨.

(٢) شعراء أمويون ٢/ ٤٧٦.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٤٠-٤١، والمقتضب ٤/ ٧٦-٧٧، والنكت ١/ ٢١٥.

(٤) ينظر النكت ١/ ٤٦٩.

(٥) شرح التصريح ٢/ ١١٥.

فاعل ارتفع بفعله، فلا ضير أن ترتفع الصفة بفعلين إذا كان لكل منهما فاعله[١].

أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) وجمهور النحاة فقد ذهبوا إلى وجوب القطع بحجة «أن النعت إنما يرتفع بما يرتفع به المنعوت، فإذا قلت: (جاء زيد وذهب عمرو العاقلان) لم يجز أن يرتفع بفعلين»[٢]. وهذا يعني أن الإتباع غير جائز «لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى... على معمول واحد من جهة واحدة بناءً على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت»[٣].

وقد أيد الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) سيبويه في تجويزه نعت معمولي عاملين متفقين في العمل ومختلفين في المعنى بحجة «أنك تقول: (اختلف زيد وعمرو الصالحان) ومعنى (اختلف) أن كل واحد منهما فعل فعلاً مخالفاً لفعل الآخر، وتقول: (فعل زيد وعمرو فعليهما وعملا عمليهما) وإن كانا مختلفين، فإذا قلنا: (ذهب أخوك وقدم عمرو الرجلان الحليمان) فكأنا قلنا: (فعل أخوك وزيد الحليمان هذين الفعلين)»[٤].

والذي يظهر لي أنه لا يمكن إلزام المخالفين بهذه الحجة، ذلك أن العامل في المثال الذي ذكره الشنتمري واحد ومعموله واحد أيضاً، ونحن بصدد الكلام على نعت معمولي عاملين متفقين في العمل ومختلفين في المعنى.

والذي يبدو أن كلاً من الفريقين احتج لمذهبه بدليله العقلي، ولا يمكن لأيٍّ منهما أن يلزم خصمه بالحكم النحوي الذي ذهب إليه.

مجيء واو العطف زائدة:

ذهب الفراء (ت ٢٠٧هـ) والأخفش (٢١٥هـ) وغيرهما إلى جواز مجيء واو العطف زائدة[٥]. [illegible] في هذا القرآن الكريم [illegible]

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٤٧، والمقتضب ٤/ ٣١٥.

(٢) المقتضب ٤/ ٣١٥.

(٣) شرح التصريح ٢/ ١١٥.

(٤) النكت ١/ ٤٦٩-٤٧٠.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧-١٠٨، والإنصاف ٢/ ٢٤٣ (م: ٦٤).

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] «فقالوا: إن الواو زائدة لأن التقدير فيه (فتحت أبوابها) لأنه جواب لقوله: (حتى إذا جاءوها) كما قال تعالى في صفة سَوق أهل النار إليها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] ولا فرق بين الآيتين»[١].

واستدلوا كذلك بقوله عز وجل: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٣-١٠٤] قالوا: المعنى: ناديناه أن يا إبراهيم، والواو زائدة[٢].

كما احتجوا بقوله سبحانه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١-٢] فقالوا: إن التقدير فيه (أذنت لربها) لأنه جواب (إذا) والواو زائدة[٣].

ومن كلام العرب كان دليلهم قول الشاعر:

حتـــى إذا قملـــت بطـــونكـــمُ ورأيتـــم أبنـــاءكـــم شبّـــوا

وقلبتـــم ظهـــر المِجـــنّ لنـــا إن اللئيـــم العـــاجـــز الخِـــبُّ

فقالوا: إن التقدير فيه (قلبتم) والواو زائدة[٤].

وقد نسب ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إلى المبرد القول بزيادتها كما ذهب إلى ذلك الفراء والكوفيون، وقرن رأيه برأيهم[٥]، علماً بأن المبرد ذكر أن زيادة الواو في هذه المواطن من أضعف الآراء فقال: «وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقوله: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ يجوز أن يكون (إذا الأرض مدت) والواو زائدة...

وقالوا أيضاً: (إذا السماء انشقت. أذنت لربها وحقت) وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو»[٦].

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٤٣، وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨، والمقتضب ٢/ ٨٠.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨، والمقتضب ٢/ ٨٠.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٨٠، والإنصاف ٢/ ٢٤٣.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٠٧، والمقتضب ٢/ ٨١.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٤٣.

(٦) المقتضب ٢/ ٨٠، وينظر الخلاف النحوي ١٨٦، وأبو البركات بن الأنباري ٨٥-٨٦.

وقد ذهب جمهور النحاة والمفسرين إلى عدم زيادة الواو في هذه الآيات، وذكروا أن الجواب محذوف فيها «لقصد المبالغة، لأن السامع مع أقصى تخيّله يذهب منه الذهن كلّ مذهب، ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرَّح به فلا يكون له ذلك الوقع»[1].

وما ذكروه من الآيات اختلف النحاة والمفسرون في تقدير جوابه. ولإيضاح ذلك أقول:

أما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ فقد ذهب ابن الأنباري إلى «أن الواو في قوله (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة. وأما جواب (إذا) فمحذوف والتقدير فيه (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا)»[2].

وذهب بعضهم إلى أنها واو الحال، أي جاءوها مفتحةً أبوابُها[3].

وذهب آخرون إلى عدم التقدير «لأنه في صفة ثواب أهل الجنة فدلّ بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف»[4].

وذكر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) أن جواب (لما) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ أَن يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [الصافات: ١٠٣-١٠٤] «محذوف تقديره: ﴿فلما أسلما وتله للجبين، وناديناه أن يا إبراهيم، قد صدقت الرؤيا﴾ كان ما كان مما تنطق به الحال ولا يحيط به الوصف من استبشارهما واغتباطهما وحمدهما لله وشكرهما على ما أنعم عليهما من دفع البلاء العظيم بعد حلوله وما اكتسبا في تضاعيفه بتوطين الأنفس عليه من الثواب والأعواض ورضوان الله الذي ليس وراءه مطلوب»[5].

وأما قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ﴿٣﴾ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا

---

(١) البرهان للزركشي ٣/ ١٨٣، وينظر الإيضاح في علوم البلاغة ١/ ١٨٧.

(٢) الإنصاف ٢/ ٢٤٤.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٢/ ٣٦٣.

(٤) تفسير الكشاف ٣/ ٤١، وينظر درة التنزيل ٤٠٩، وتفسير الرازي ٢٧/ ٢٣، وملاك التأويل ٢/ ٨٣٥، والتفسير القيم ٤٢٥.

(٥) تفسير الكشاف ٢/ ٦٠٨، وينظر تفسير الرازي ٢٦/ ١٥٧، وروح المعاني ٢٣/ ١٣١.

﴿وَتَخَلَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١-٥] فقد ذكر ابن الأنباري أن «الواو فيه عاطفة وليست زائدة والجواب محذوف والتقدير فيه ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝ وَإِذَا ٱلْأَرْضُ مُدَّتْ ۝ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ۝ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ يرى الإنسان الثواب والعقاب»[١].

ويمكن أن نقول: «حذف جواب (إذا) ليذهب المقدِّر كلَّ مذهب»[٢].

وجاء في (شرح الكافية) للرضي «حذفُ الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز الوجود كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ أي يكون أمور لا يقدر على وصفها»[٣].

وكذلك حذف الجواب في قول الشاعر:

حتى إذا قملت بطونكمُ ... ورأيتم أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجَنّ لنا ... إن اللئيمَ العاجز الخِبُّ

وتقديره عند ابن الأنباري «حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم»[٤].

ولعل رأي ابن الأنباري أولى مما ذهب إليه الفراء من أن جواب (إذا): (قلبتم) والواو زائدة.

والذي يبدو لي أن الشاعر حذف الجواب لأمرين:

الأمر الأول: أن الجوابَ يُفهم من قوله: (إن اللئيم العاجز الخب).

والأمر الثاني: أن هذا الأسلوب فيه تعريض بهم، فهو لم يصمهم باللؤم والخداع مباشرة، وإنما عبّر بأسلوب غير مباشر يفهم منه أنه يعنيهم.

ولعل هذا أبلغ في القدح والذم، لأنه في قوله: (إن اللئيم العاجز الخب) يصف كل لئيم بالعجز والخداع وهم مشمولون ضمناً.

---

(١) الإنصاف ٢/ ٢٤٤.

(٢) تفسير الكشاف ٣/ ٣٢٤.

(٣) صفحة ١١٢، وينظر المقتضب ٢/ ٧٩، وأنوار التنزيل ٧٩١.

(٤) الإنصاف ٢/ ٢٤٥.

مجيء (أو) بمعنى (الواو) و(بل):

ذكر الأخفش أن (أو) تأتي بمعنى الواو، واحتج على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] فقال: إن معناه (ويزيدون)[١].

وذكر الفراء أن (أو) في هذه الآية بمعنى (بل)[٢]. لكن المبرد أبطل رأي الفراء من وجهين:

أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: (ضربت زيداً أو عمراً) و(ما ضربت زيداً أو عمراً) على غير الشك، ولكن على معنى (بل) فهذا مردود عند جميعهم.

والوجه الثاني: أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا مَنفيٌّ عن الله عز وجل، لأن القائل إذا قال: (مررت بزيد) غالطاً فاستدرك أو ناسياً فذكر قال: (بل عمرو) ليضرب عن ذلك ويثبت ذا»[٣].

وقد أجاز رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) أن تكون (أو) في هذه الاية بمعنى (بل) فقال: «وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناءً على ما يحزر الناس من غير تعمّق مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون. ثم أخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره بناءً منهم على ظاهر الحزر، أي: أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك»[٤].

أما ابن جني (ت ٣٩٢هـ) فقد ذهب إلى أن (أو) باقية «على بابها في كونها شكاً، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين: وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون وهذا تأويل مقبول»[٥].

---

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٢-٣٣، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٤١.

(٢) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٩٣.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٦٩.

(٥) الخصائص ٢/ ٦٤١، وينظر الإنصاف ٢/ ٢٥٥ (م: ٦٧)، وجواهر الأدب ١٢٤.

التعاطف ما بين الفعل والاسم المشبه للفعل:

لم يجز ابن السراج (ت ٣١٦هـ) عطف الاسم على الفعل، ولا الفعل على الاسم. إذ اعترض على من أجاز ذلك من النحاة فقال: «وقد أجاز قوم من النحويين (ظننت عبدَ الله يقوم وقاعداً) و(ظننت عبدَ الله قاعداً ويقوم) برفع (يقوم)، وأحدهما نسق على الاخر ولكن إعرابهما مختلف، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل، والفعل على الاسم»[١].

وحجته في ذلك أنه قاس العطف على التثنية «فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية، كذلك لا يجوز في العطف»[٢].

ويضرب مثالاً على ذلك فيقول: «ألا ترى أنك إذا قلت: (زيدان) فإنما معناه (زيد وزيد) فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لاستُغني عن العطف. وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء. تقول: (جاءني زيد وعمرو) لما اختلف الاسمان. ولو كان اسم كل واحد منهما عمراً لقلت: (جاءني العمران) فالتثنية نظير العطف. ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: (جاءني زيد وزيد) فحق الكلم التي يُعطفُ بعضها على بعض أن يكون متى اتفقت ألفاظها جاز تثنيتها. وما ذكروا جائز في التأويل لمضارعة (يفعل) لـ (فاعل). وهو عندي قبيح لما ذكرت لك»[٣].

والحق أنه لا يجوز هنا قياس التثنية على العطف، لأن التثنية من خصائص الأسماء، ولهذا لا يجوز انضمام فعل إلى اسم فيها. بخلاف العطف حيث يجوز التعاطف ما بين الفعل والاسم المشبه للفعل. جاء في (شرح ابن عقيل):

«واعطفْ على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ فِعلا   وعكساً استعمل تجده سهلا

يجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه. ويجوز أيضاً

---

(١) الأصول في النحو ١/٢٢١.

(٢) الأصول في النحو ١/٢٢١.

(٣) الأصول في النحو ١/٢٢١-٢٢٢.

عكس هذا، وهو أن يعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم»[1].

ولهذا فقد أجاز جمهور النحاة التعاطف ما بين الفعل والاسم المُشْبِه للفعل محتجين بآيات قرآنية كثيرة. فمن عطف الفعل على الاسم المُشْبه للفعل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩]، وقوله: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣-٤]. ومن عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥][2]. ولا داعي إلى التأويل كما ذكر ابن السراج.

ثم إن «الاستعمال إذا ورد بشيء أخذوا به وتركوا القياس، لأن السماع يُبطل القياس»[3]. جاء في (الخصائص): «واعلم أنك إذا أدّاكَ القياسُ إلى شيء ما، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فَدَعْ ما كنتَ إلى ما هُمْ عليه»[4].

العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض:

جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على الضمير المخفوض لازماً. فلم يجيزوا العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض. وذكروا حججاً مختلفة في ذلك.

فاستدل سيبويه على ذلك بأن الضمير المتصل لا يُتكلَّم به إلا معتمداً على ما قبله، فهو كالتنوين في الاسم، فلما ضعف عندهم كرهوا أن يعطفوا اسماً يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه[5].

وحجة الفراء «أن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه»[6]. ولهذا فقد

---

(١) صفحة ٢/ ٢٤٤، وينظر شرح التصريح ٢/ ١٥٢.

(٢) ينظر المساعد ٢/ ٤٧٧.

(٣) خزانة الأدب ٨/ ٤١١.

(٤) الخصائص ١/ ١٢٥.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٣٩١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٥٢.

رمى قراءة حمزة ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] بالجر[١] بالقبح[٢].

وقال تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ﴾ [الحجر: ٢٠] «وقد يقال: إن (مَن) في موضع خفض، يراد (جعلنا لكم فيها معايش ولمن). وما أقلّ ما تردَ العرب مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه»[٣]. وهو بهذا قد وافق الجمهور في رأيهم.

لكنه ذهب في موطن آخر إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر مخالفاً بذلك رأي الجمهور، حيث قال: «وقوله: ﴿ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ ﴾ [النساء: ١٢٧] . . . فموضع (ما) رفع، كأنه قال: (يفتيكم فيهن ما يتلى عليكم) وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفض»[٤]. وهو بهذا قد ناقض نفسه.

واحتج المازني (ت ٢٤٩هـ) على ذلك بأنه «لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور، فلا يجوز أن يقال: (مررت بزيد وكَ) فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: (مررت بك وزيدٍ) لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه»[٥].

وقد ذهب الزجاج[٦] (ت ٣١١هـ) وعبد القادر البغدادي[٧] (ت ١٠٨٩هـ) إلى أن قياس المازني مقنع. ولا أدري كيف ذهب البغدادي إلى ذلك وقد قال: «إن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذوا به وتركوا القياس لأن السماع يبطل القياس»؟[٨].

---

(١) التيسير في القراءات السبع ٩٣، والنشر ٢/ ٢٤٧

(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٥٢.

(٣) معاني القرآن ٢/ ٨٦.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٩٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٦-٧، وينظر الإنصاف ٢/ ٢٤٨ (م: ٦٥)، وشرح اللمع للواسطي ١٤٣، وخزانة الأدب ٥/ ١٢٨.

(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٦-٧.

(٧) ينظر خزانة الأدب ٥/ ١٢٨.

(٨) خزانة الأدب ٨/ ٤٢١.

أقول: إن هذه الحجج لا مكان لها هنا، إذ قد ورد السماع الذي يُعدّ من أقوى الحجج بذلك، فمن القرآن وردت قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بجر (الأرحام)، وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فـ«جر (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله باتفاق لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي فلم يبق سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء»[١].

ومن كلام العرب ورد قول الشاعر:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجب[٢]

ولهذا قال ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ألفيته:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتاً[٣]

إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً في المعنى:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضياً في المعنى، فلا تقول: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بل لا بد أن تضيفه فتقول: (هذا ضاربُ زيدٍ أمس).

وحجتهم في ذلك أنك إذا أردت به معنى المُضيّ فهو «اسم بمنزلة قولك: (غلامُ زيدٍ) و(أخو عبد الله). ألا ترى أنك لو قلت: (هذا غلامٌ زيداً) كان محالاً، فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً لا تنوّنه لأنه اسم وليست فيه مضارعة الفعل.

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في الغلام فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها»[٤].

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ٢٢٣-٢٢٤.

(٢) ينظر الكتاب ١/٣٩١-٣٩٢، والكامل ٢/٧٤٩.

(٣) ألفية ابن مالك ٣٧.

(٤) المقتضب ٤/١٤٨، وينظر الكتاب ١/٨٧.

أما الكسائي (ت ١٨٩هـ) وهشام (ت ٢٠٩هـ) وغيرهما، فقد جوّزوا إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضيّ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[1] [الكهف:١٨] ووجه الدليل من هذه الآية أنه (باسط) بمعنى المضيّ، وعمل في (ذراعيه) النصب.

كما استدلوا بقول العرب: (هذا مارّ بزيد أمس فسُوَيِّرٌ فرسخاً)[2] حيث رأوا أن العرب أعملوا (سُوَيِّر) الذي هو تصغير اسم الفاعل (سائر) في (فرسخاً) فنصبه.

وقد ردهم النحاة في كلا الدليلين رداً مقنعاً فقالوا: إنه لا حجة لهم في آية الكهف «لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى (يبسط ذراعيه) فيصح وقوع الماضي موقعه، بدليل أن الواو في (وكلبهم) واو الحال، إذ يحسن أن يقال: (جاء زيد وأبوه يضحك) ولا يحسن (وأبوه ضحك)، ولذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ بالمضارع الدالّ على الحال ولم يقل: (وقلبناهم) بالماضي»[3].

وهذا يشبه قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ ثم قال: ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص:١٥]. «والإشارة بـ (هذا) إنما تقع إلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه»[4].

ومعنى حكاية الحال الماضية «أن تقدّر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيّ الآن على ما نلفظ به... بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الألفاظ»[5].

كذلك لا حجة لهم فيما حكوه عن العرب (هذا مارّ بزيد أمس فسُوَيِّرٌ فرسخاً) لأنه

---

(١) ينظر شرح المفصل ٦/١٧، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٥٠، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٠١.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/٥٥٠.

(٣) شرح التصريح ٢/٦٦.

(٤) شرح المفصل ٦/٧٧.

(٥) شرح الكافية للرضي ٢/٢٠١، وينظر حاشية الخضري ٢/٢٥.

إنما أعمل (مارّ) بالمجرور، و(سُوَيِّرٌ) بالظرف، «هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به»[١].

إعمال صيغ المبالغة:

ذهب جمهور النحاة إلى جواز إعمال صيغ المبالغة، لأنها مبالغة اسم الفاعل. وإذا جاز إعمال اسم الفاعل جاز إعمال مبالغته.

وقد اتفقوا على جواز إعمال (فعّال) و(مفعال) و(فَعول)[٢]، واستدلوا على هذا بالسماع، فمن حججهم على إعمالها قول العرب: (أما العسلَ فأنا شرّاب)[٣] و(وإنه لمنحارٌ بوائكَها)[٤] و(إنه ضَروبٌ رؤوسَ الدارعين)[٥].

لكنهم اختلفوا في صيغتي (فعيل) و(فَعِل) هل يجوز إعمالهما؟

فذهب سيبويه ومن ذهب مذهبه إلى جواز إعمالهما محتجين على ذلك بالسماع أيضاً. فقد استدل على جواز إعمال (فعيل) بقول ساعدة بن جؤية:

حتى شآها كليلٌ موهناً عَمِلٌ ... باتت طراباً وباتَ الليل لم ينمِ[٦]

وعلى جواز إعمال (فَعِل) بقول الشاعر:

أو مسحل شَنِجٌ عضادةَ سمحجٍ ... بسراتها ندب له وكلوم[٧]

وقول الآخر:

حذِرٌ أموراً لا تضير وآمنٌ ... ما ليس منجيه من الأقدار[٨]

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٥٠.

(٢) ينظر شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٠٢.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٢/ ١١٣.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٥٨، والمقتضب ٢/ ١١٤.

(٥) ينظر المقتضب ٢/ ١١٤.

(٦) ينظر الكتاب ١/ ٥٨، وديوان الهذليين ١/ ١٩٨.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٥٧، وشرح ديوان لبيد ١٢٥.

(٨) ينظر الكتاب ١/ ٥٨.

أما المبرد وابن السراج وغيرهما من النحاة فلم يجيزوا إعمالهما بحجة «أن (فعيلاً) إنما هو اسم فاعل من الفعل الذي لا يتعدى، فما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له ملحق به.

والفعل الذي هو لـ (فعيل) في الأصل إنما هو ما كان على (فَعُل) نحو (كَرُم) فهو كريم، و(شَرُف) فهو شريف، و(ظَرُف) فهو ظريف، فما خرج إليه من باب عَلِم وشَهِد ورَحِم فهو ملحق به»[1].

وكذلك (فَعِل)، فقد ذكروا انه اسم فاعل من (فَعِل) الذي لا يتعدى، لأن معناه ما صار كالخلقة في الفاعل نحو (بَطِر زيد) فهو بَطِرٌ، و(خَرِق) فهو خَرِقٌ، فهو إذن كفعله لا يتعدى[2].

ولم يؤيد المبرد سيبويه في احتجاجه بقول الشاعر:

حتى شآها كليلٌ موهناً عَمِلٌ   باتت طراباً وباتَ الليل لم ينمِ

لأنه يرى أن (موهناً) ظرف لـ (شآها) وليس بمفعول، لأن (كليل) لازم[3]، «والمعنى عنده أن البرق ضعيف الهبوب كليل في نفسه»[4].

كما أنه لم يتفق مع سيبويه فيما احتج به من قول الشاعر:

حَـذِرٌ أمـوراً لا تضيـر وآمـنٌ   مـا ليـس منجيـه مـن الأقـدار

بحجة أنه «بيت موضوع محدث، وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره»[5].

---

(١) المقتضب ٢/ ١١٤-١١٥ وينظر الأصول في النحو ١/ ١٢٦، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١، والمساعد ٢/ ١٩٣.

(٢) ينظر المقتضب ٢/ ١١٥، والأصول في النحو ١/ ١٢٦-١٢٧، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٦١، والمساعد ٢/ ١٩٣.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ١١٥.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/ ٢٠٢.

(٥) المقتضب ٢/ ١١٧.

ويبدو لي صحة ما ذهب إليه سيبويه من القول بإعمالهما، لأنه لم يقل بإعمالهما إلا بعد ورود السماع بذلك، وكفى بالسماع حجة.

ولا نلتفت إلى طعن المبرد في شاهد سيبويه الثاني بحجة أنه «بيت موضوع محدث» لأن «أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وما عيب بها ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير والعناية بعلمه وتهذيبه وكيدة، ونُظِر فيه وفُتِّش فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنه أتى بشيء منكر»[1].

ثم إننا نجد في معاني الأبيات التي احتج بها سيبويه على إعمال كلٍّ من (فعيل) و(فَعِل) ما يشير إلى كونهما صيغتي مبالغة. ولتوضيح ذلك أقول في بيت الشعر:

حتى شآها كليل موهناً عملٌ ... باتت طراباً وبات الليل لم ينمِ

لم يرد قائله أن يقول: «إن البرق ضعيف الهبوب كليل في نفسه... إذ لو كان كليلاً لم يقل (عَمِلٌ) وهو الكثير العمل، ولا وصفه بقوله: (وبات الليل لم ينم)»[2] وإنما المعنى أن البرق يُكلّ الموهن، وهو الوقت من الليل، أي يتعب الليل بتوالي لمعانه «كما يقال: (أتعبت ليلك) أي: سرت فيه سيراً حثيثاً متعباً متوالياً»[3]. يقول الرضي: «واعتذر لسيبويه بأن (كليل) بمعنى (مُكِلّ)، فـ (موهناً) مفعوله على المجاز، كما يقال: (أتعبت يومك) فـ (فعيل) إذن مبالغة (مُفعِل)»[4].

أما كلمة (شنج) في قول الشاعر:

أو مسحلٌ شَنِجٌ عضادةَ سمحجٍ

فهي صيغة مبالغة عملت عمل اسم الفاعل فنصبت (عضادة) والمعنى يوضح ذلك. فالشاعر يصف «المسحل وهو عير الفلاة بالنشاط والهياج والحمل على أتانه، فهي ترمحه

---

(١) خزانة الأدب ١/١٦-١٧.

(٢) تحصيل عين الذهب ١/٥٨-٥٩.

(٣) تحصيل عين الذهب ١/٥٩.

(٤) شرح الكافية ١/٢٠٢.

وتكلَمه، أي: تجرَحه»(١). فالنُّدَب والكُلوم ما صارت في عير الفلاة إلا بعد ما كثر هذا الفعل منه كثرة لم تصل إلى درجة الثبوت، بمعنى أنه بالغ في حمله على أتانه بخفّة وهيجان ونشاط.

وكذلك كلمة (أموراً) في قوله:

حَذِرٌ أموراً لا تضير وآمِنٌ

منصوبة بـ (حَذِر) «لأنه تكثير (حاذر)، و(حاذر) يعمل عمل فعله المضارع، فجرى (حذر) عند سيبويه مجراه في العمل، لأنه عنده مغّير من بنائه للتكثير»(٢).

حقيقة رأي الفراء في (نعم) وبئس):

ذهب جمهور النحاة إلى أن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان، وحجتهم في ذلك دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما فتقول: (نعمتْ المرأة هند) و(بئستْ المرأة حمالة الحطب) وتاء التأنيث الساكنة لا تلحق إلا الأفعال الماضية(٣).

وقد نسب النحاة إلى الكوفيين -ومنهم الفراء- القول باسمية (نعم) و(بئس)، وذكروا أن حجتهم في ذلك دخول حرف الجر عليهما في نحو قول العرب: (ما زيدٌ بنعم الرجل) وقولهم: (نعم السير على بئس العير) وقول بعضهم لمن بشره ببنت: (والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرّها سرقة)(٤).

والحق أن الفراء لا يختلف عن البصريين في القول بفعليتهما، جاء في كتابه: (معاني القرآن) «فإذا مضى الكلام بمذكر قد جعل خبره مؤنثاً مثل (الدار منزل صدق) قلت: (نعمتْ

---

(١) تحصيل عين الذهب ١/ ٥٧.

(٢) تحصيل عين الذهب ١/ ٥٨.

(٣) ينظر المقتضب ٢/ ١٤٦، والأصول في النحو ١/ ١١١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢/ ٧٨٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ١٦٠-١٦١.

(٤) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ١٤٧، والإنصاف ١/ ٦١-٦٢ (م:١٤)، وشرح جمل الزجاجي ١/ ٥٩٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١١٠٦، والمساعد ٢/ ١٢٠

منزلاً) كما قال: ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: ٩٧] وقال: ﴿وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٣١]. ولو قيل: (وساء مصيراً) و(حسن مرتفقاً) لكان صواباً، كما تقول: (بئس المنزل النار) و(نعم المنزل الجنة) فالتذكير والتأنيث على هذا. ويجوز (نعمتْ المنزل دارك) فتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار. وكذلك تقول: (نعم الدار منزلك) فتذكّر فعل الدار إذ كان وصفاً للمنزل . . . ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: (بئسا رجلين) و(بئس رجلين) وللقوم (نِعْم قوماً) و(نعْموا قوماً) وكذلك الجمع من المؤنث.

وإنما وحّدوا الفعل وقد جاءت بعدُ الأسماءُ لأن (بئس) و(نعم) دلالة على مدح أو ذم لم يرد منهما مذهب الفعل مثل (قاما) و(قعدا)»[1].

نلاحظ من هذا النص أن هناك دلائل عدّة عل أن الفراء يراهما فعلين جامدين كسائر البصريين لا اسمين:

الأولى: أنه صرّح بفعليتهما وأجاز إلحاق تاء التأنيث بهما في قوله: «ويجوز: (نعمتْ المنزل دارك) فتؤنث فعل المنزل لما كان وصفاً للدار. وكذلك تقول: (نعم الدار منزلك) فتذكّر فعل الدار إذ كان وصفاً للمنزل».

والثانية: أنه أجاز إلحاق الضمائر بهما حيث قال: «ويجوز أن تذكر الرجلين فتقول: (بئسا رجلين) و(بئس رجلين) وللقوم (نِعْم قوماً) و(نعْموا قوماً) وكذلك الجمع من المؤنث».

مما سبق يتبين لنا أن الفراء لم يخالف جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه من القول بفعليتهما.

تقديم معمول اسم الفعل عليه:

أجاز الكسائي تقديم معمول اسم الفعل عليه «محتجاً بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] زاعماً أن معناه (عليكم كتابَ الله) أي: الزموه»[2]. فنصب (كتاب الله) بـ (عليكم) فدلّ هذا على جواز تقديمه.

---

(1) صفحة ١/ ٢٦٧-٢٦٨.

(2) شرح قطر الندى ٣٦٣، وينظر شرح شذور الذهب ٤٨٥.

ولم يجز الفراء والمبرد وغيرهما من النحاة ذلك. وحجتهم «أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل لأنها إنما عملت لقيامها مقامه، فينبغي أن لا تتصرف تصرّفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها»[١].

وقد ردوا حجة الكسائي قائلين: «﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله: ﴿حُرِّمَتۡ عليكم﴾ وكأنه قيل: (كتب الله عليكم تحريمَ ذلك كتاباً) . . . وما ذهب إليه الكسائي من أنه يجوز تقديم المفعول . . . مستدلاً بهذه الآية، إذ تقدير ذلك عنده (عليكم كتاب الله) أي (الزموا كتاب الله) لا يتم دليله، لاحتماله أن يكون مصدراً مؤكداً كما ذكرنا»[٢].

وقد رجّحت الدكتورة عفاف حسانين رأي الكسائي وأبطلت رأي الجمهور لعدة أسباب منها:

«١- ما ذكروه يفتقر إلى تأويل وتقدير محذوف، وما لا يفتقر إلى تقدير أَوْلى مما يفتقر إلى تقدير وخصوصاً في كتاب الله عز وجل.

٢- أن المعنى على اعتبار أن (كتاب الله) معمولاً لاسم الفعل (عليكم) تقدّم عليه أوضح من المعنى على تقديرهم (كتب كتاباً الله عليكم)»[٣].

والحق أني لست معها في ترجيحها وذلك لما يأتي:

أما ما يخص النقطة الأولى فإنه ليس دائماً «ما لا يفتقر إلى تقدير أَوْلى مما يفتقر إلى تقدير» وإنما يكون هذا الحكم صحيحاً إذا تساوى التقدير وعدمه، لأننا قد نضطر أحياناً إلى التقدير ليتضح المعنى المراد. فمثلاً ماذا يكون المقصود من لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾ [لقمان: ٢٥] إن لم يكن التقدير فيه (الله خالقهن)؟ وماذا يكون معنى (خير) في قوله تعالى: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾ [النحل: ٣٠] إن لم يقدّر (أنزل خيراً)؟.

---

(١) الإنصاف ١/١٢٦-١٢٧ (م: ٢٧)، وينظر المقتضب ٣/٢٠٢، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٢٣.

(٢) البحر المحيط ٣/٢١٤، وينظر الإنصاف ١/١٢٧.

(٣) في أدلة النحو ٥٨-٥٩.

وعلى هذا فلا بد من التقدير في بعض المواضع.

وأما ما يتعلق بالنقطة الثانية فإنه ليس الحكَم الوضوح بقدر ما هو المعنى المراد، فهذه الآية جاءت بعد تعداد المحرمات من النساء في الآية التي قبلها، إذ قال تعالى بعد تعدادها: ﴿۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ﴾ بمعنى «كتب الله ذلك عليكم كتاباً وفرضه فرضاً وهو تحريم ما حرّم»[1].

(كم) أمفردة هي أم مركبة؟

مذهب الفراء أن (كم) مركبة. فهو يرى «أن قول العرب (كم مالك؟) أنها (ما) وصلت من أولها بكاف، ثم إن الكلام كثر بـ (كم) حتى حذفت الألف من آخرها فسكّنت ميمها كما قالوا: (لِمْ قلتَ ذاك؟) ومعناه: (لِمَ قلت ذاك؟) و(لِما قلت ذاك؟) قال الشاعر:

يـــا أبـــا الأســـود لـــمْ أسلمنـــي ... لهمـــومٍ طـــارقـــات وذكَـــرْ

وقال بعض العرب في كلامه وقد قيل: (منذ كم قعد فلان؟) فقال: (كمذْ أخذت في حديثك) فردُّه الكاف في (مذ) يدل على أن الكاف في (كم) زائدة»[2].

وقد رده ابن الأنباري فقال: إن كلامه «مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى»[3]. كما ردّ رأيه في أن أصل (كم مالك؟) هو (كما مالك؟) «إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكّنت الميم كما فعلوا ذلك في (لِمَ)»[4] فقال: «لا نسلّم أنه يجوز إسكان الميم في (لِمَ) في اختيار الكلام، وإنما يجوز ذلك في الضرورة فلا يكون فيه حجة، قال الشاعر:

يا أبا الأسود لمْ أسلمتني؟

وكما قال الآخر:

يا أسدي لمْ أكلته لِمَهْ؟

---

(١) تفسير الكشاف ١/ ٣٩١.

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٦.

(٣) الإنصاف ١/ ١٧٠ (م: ٤٠).

(٤) الإنصاف ١/ ١٧٠.

فسكن (لَمْ) للضرورة»[1].

والسبب الآخر لبطلانه «أنها يدخل عليها حرف الجر، وحرف الجر لا يدخل على حرف مثله»[2].

وعلى هذا فالصواب ما ذهب إليه الجمهور من أنها مفردة وليست مركّبة.

إضافة ألفاظ العقود إلى تمييزها:

هل يجوز أن تضاف ألفاظ العقود إلى تمييزها فنقول: (عندي عشرو رجلٍ)؟.

ذهب سيبويه والمبرد إلى عدم جواز ذلك، وحجة سيبويه أن ألفاظ العقود «ليست كالصفة التي في معنى الفعل، ولا التي شبّهت بها، فلم تقوَ تلك القوة»[3].

وأوضح السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) حجة سيبويه فقال: «وقوله: (وإنما فعلوا هذا بهذه الأسماء.. إلخ) قال: يعني إنما ألزموها النون ولم يجيزوا إضافتها إلى الجنس فيقولوا: (عشرو درهمٍ) كما قالوا في الصفة: (ضاربون زيداً) و(ضاربو زيدٍ) و(حسنو وجوهٍ) لأن (عشرين) لم تقوَ قوة اسم الفاعل والصفة المشبهة ولم تتصرف تصرّفهما وألزمت طريقاً واحداً»[4].

أما المبرد فقد احتج بأمن اللبس فقال: «فإن قلت: هل يجوز (عندي عشرو رجلٍ)؟ فإن ذلك غير جائز، لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت: (عشرو زيدٍ). فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النصب سبيل، لأنه في باب الإضافة، كقولك: (ثوب زيدٍ) و(درهم عبد الله). والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون، فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللبس»[5].

---

(١) الإنصاف ١/ ١٧٠-١٧١.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/ ٤٦.

(٣) الكتاب ١/ ١٠٦.

(٤) شرح السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٠٦.

(٥) المقتضب ٣/ ٣٣.

الفصل السادس

أنواع الحجج النحوية

مما سبق يمكننا أن نقول: إن الحجج النحوية كثيرة جداً. ويجدر بنا أن نقف على أبرز أنواعها في هذا الفصل فنقول:

تنقسم الحجج النحوية على قسمين رئيسين:

القسم الأول: الحجج النقلية.

والقسم الثاني: الحجج العقلية.

وسأذكر تفصيل كل من القسمين:

القسم الأول: الحجج النقلية

قبل أن أذكر أنواع الحجج النقلية يحسن أن أذكر تعريف النقل وموقف النحاة منه بإيجاز فأقول:

عرّف ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) النقل فقال: «هو الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة»(١).

والنقل عند السيوطي (ت ٩١١ هـ) «هو ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته. فشمل كلامَ الله تعالى وهو القرآن، وكلامَ نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظماً ونثراً، عن مسلم أو كافر»(٢).

والنقل هو الدليل الأول من أدلة النحو في وضعهم قواعد اللغة العربية، حيث اعتمد علماء العربية الأوائل عليه في تدوين اللغة التي كان يتكلم بها العرب الخُلَّص، وكانت

(١) لمع الأدلة ٨١.

(٢) الاقتراح ١٤.

غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية والاضمحلال والدروس فيها»[1].

أما أنواع الحجج النقلية فمنها ما يأتي:

أولاً: الاحتجاج بالقرآن الكريم:

أكثر النحاة الأوائل من الاحتجاج بآيات القرآن الكريم، فقد احتجوا بها في كثير من الموضوعات إن لم نقل في أكثرها. من ذلك ما ذكرناه من احتجاج سيبويه (ت ١٨٠هـ) والمبرد (ت ٢٨٥هـ) على (جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه)، فقد ذكرنا[2] أنهما استدلا بقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢] وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧][3].

ومن ذلك ما استدل به سيبويه على جواز إعمال (إنْ) الخفيفة، فقد ذكرنا[4] أنه احتج بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] بتخفيف ميم (لما)[5].

ومن ذلك ما استدلّ به ابن السراج (ت ٣١٦هـ) على (جواز حذف مفعولي (ظن) اقتصاراً)، فقد ذكرنا[6] أنه أجاز ذلك محتجاً بقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥] وقوله: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢][7].

ثانياً: الاحتجاج بالحديث النبوي:

لم يهمل النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، حيث احتجوا به في

---

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ١٢٩

(٢) صفحة ١٢٤.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ١٠٨، والمقتضب ٣/ ٢٣٠-٢٣١.

(٤) صفحة ٨٨.

(٥) الكتاب ١/ ٢٨٣.

(٦) صفحة ٩٥.

(٧) ينظر الأصول في النحو ١/ ٢١٦-٢١٧.

مواطن عديدة، فقد ذكرت فيما سبق[1] أن من ضمن ما استدل به الفراء (ت ٢٠٧ هـ) على ما كان يراه من (إعراب فعل الأمر) ما نسبه إلى النبي ﷺ من «أنه قال في بعض المشاهد: (لتأخذوا مصافّكم) يريد به (خذوا مصافّكم)»[2].

ومن هذه المواطن ما ذكره سيبويه في (باب التنازع) من قول النبي ﷺ: (ونخلع ونترك مَنْ يفجرك)[3] استدلالاً على إعمال الفعل الثاني (نترك)[4].

ثالثاً: الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره:

يعدّ كلام العرب شعره ونثره من أهم ما احتج به النحاة الأوائل في وضع قواعدهم. فمن المعروف أنهم كانوا يخرجون إلى بطون البوادي ويسمعون من الأعراب مشافهة ثم يسجّلون ما سمعوا أو يحفظونه في صدورهم[5]. ونريد أن نقف على أمثلة من احتجاج هؤلاء النحاة بكلام العرب.

من ذلك ما ذكرناه[6] من إجازة سيبويه والفراء وغيرهما (مجيء الضمير المتصل بعد (لولا)، فقد احتجوا بقول الشاعر:

وكم موطنٍ لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قلّة النيق منهوي[7]

وقول الآخر:

أتُطمِعُ فينا مَنْ أراقَ دماءنا ... ولولاكَ لم يعرضْ لأحسابنا حسنْ[8]

---

(١) صفحة ٣٦.
(٢) معاني القرآن ١/ ٤٧٠.
(٣) رواه البيهقي ٢/ ٢١١.
(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٧.
(٥) ينظر الكتاب ١/ ١٩٨، و٤١١، ونزهة الألباء ٤٩، و٦٩.
(٦) صفحة ٥٨.
(٧) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٨.
(٨) ينظر معاني القرآن ٢/ ٨٥.

ومن ذلك ما احتج به الخليل (ت ١٧٥ هـ) من قول الأعرابي: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشوابّ) على أن (إيا) مضاف إلى الكاف والهاء والياء من (إياك، وإياه، وإياي)[١]، وقد ذكرنا ذلك[٢].

ومنه ما احتج به الفراء على (جواز الجر بحرف القسم -حين يكون محذوفاً من غير عوض)، فقد سمع من العرب من يقول سائلاً: (آللهِ لتفعلَنَّ؟) فيقول المجيب: (اللهِ لأفعلَنَّ)[٣]، وقد ذكرنا ذلك أيضاً[٤].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٤١.

(٢) صفحة [illegible].

(٣) ينظر معاني القرآن ٢/ ٤١٣.

(٤) صفحة ١٢٠.

القسم الثاني: الحجج العقلية

أنواع الحجج العقلية كثيرة جداً. وسأذكر أهمها منتقياً أمثلة من المسائل النحوية التي احتج النحاة الأوائل بها:

الاحتجاج بالقياس:

القياس (لغةً) معناه التقدير. جاء في كتاب (لمع الأدلة): «اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسةً وقياساً: قدّرته. ومنه: المقياس، أي: المقدار، وقَيسُ رمح، أي: قدر رمح»[1].

وأما تعريفه (اصطلاحاً) فهو «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم»[2].

وعرّفه ابن الأنباري بتعريفات أخرى متقاربة فقال: القياس «تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع. وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»[3].

وقد أجملت الدكتورة خديجة الحديثي التعريفات السابقة فقالت: القياس «حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع في حكم من الأحكام وبعلّة جامعة بينهما»[4].

بعد هذه المقدمة المختصرة في القياس أضرب أمثلة على مسائل نحوية احتج فيها النحاة الأوائل بالقياس.

---

(١) صفحة ٩٣، وينظر لسان العرب (مادة (قيس)) ٨/ ٧٠.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥.

(٣) لمع الأدلة ٩٣.

(٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ٢٢١.

منها ما ذكرناه[1] عن سيبويه في (إعراب «أي» وبنائه)، فقد ذكرنا أنه قال: «هذا باب مجرى «أي» مضافاً على القياس) وذلك قولك: (اضربْ أيَّهم هو أفضلُ) و(اضرب أيهَّم كان أفضلَ) و(اضربْ أيَّهم أبوه زيد) جرى ذا على القياس لأن (الذي) يحسن ها هنا. ولو قلت: (اضربْ أيُّهم عاقل) رفعت، لأن (الذي عاقلٌ) قبيحة. فإن قلت: (اضربْ أيَّهم هو عاقلٌ) نصبت، لأن (الذي هو عاقلٌ) حسن، ألا ترى أنك لو قلت: (هذا الذي هو عاقل) كان حسناً»[2].

ومن ذلك ما ذكره جمهور النحاة من أن العطف على الضمير المستتر في اسم فعل الأمر لا يجوز إلا بعد توكيده، فتقول: (رويدكم أنتم وعبدُ الله زيداً) و(عليك أنت ومحمدٌ أخاك) و(إليك أنت وأخوك عني) فإن حذفت التوكيد قبح. وحجتهم في هذا الحكم القياس. فقد قاسوا اسم فعل الأمر على فعل الأمر لأنه يعطي معناه، فكما لا يجوز العطف على الضمير المستتر في فعل الأمر إلا بعد توكيده نحو قوله تعالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤] لا يجوز العطف على الضمير المستتر في اسم فعل الأمر إلا بعد توكيده.

يقول سيبويه: «وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمر في النية وما يكون صفة له في النية كما تقول في المظهر. أما المعطوف فكقولك: (رويدكم أنتم وعبدُ الله) كأنك قلت: (افعلوا أنتم وعبدُ الله) لأن المضمر في النية مرفوع، فهو يجري مجرى المضمر الذي تبين علامته في الفعل، فإن قلت: (رويدكم فعبدُ الله) فهو أيضاً رفع وفيه قبح، لأنك لو قلت: (اذهبْ وعبدُ الله) كان فيه قبح. فإذا قلت: (اذهبْ أنت وعبدُ الله) حسن. ومثل ذلك في القرآن: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ﴾ [المائدة: ٢٤] و﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]»[3].

وقد يكون هناك خلاف في مسألة ما ويحتج كل فريق لمذهبه بالقياس، من ذلك ما ذكرناه في (لن)[4]، فقد قلنا إن الخليل ذهب إلى أن (لن) أصلها (لا أنْ) فحذفت الألف من

---

(١) صفحة ٦٧

(٢) الكتاب ١/ ٣٩٩.

(٣) الكتاب ١/ ١٢٥، وينظر المقتضب ٣/ ٢١٠.

(٤) صفحة ٤١.

(لا)، والهمزة من (أنْ) وجعلا حرفاً واحداً. وكانت حجته في ذلك أنه قاسها على (ويلُمِّه) الذي أصله (وي لأُمّه) فجعلا اسماً واحداً، كما قاسها على (هلاّ) الذي أصله (هل ولا) فجعلا حرفاً واحداً.

أما غيره فمذهبه أن (لن) ليست من كلمتين، وحجته أنه قاسها على (لم)، فكما أن (لم) ليس أصلها كلمتين، كذلك (لن) لا تتكون من كلمتين[1].

الاحتجاج بالإجماع:

الإجماع في اللغة: العزم. يقال: «أجمع عليه: عزم عليه»[2]. و«الإجماع: الاتفاق»[3]، يقال: «أجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه»[4].

والمراد بالإجماع عند علماء العربية «إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة»[5].

ومن احتجاج النحاة الأوائل بالإجماع ما ذكره سيبويه في كلامه على ضمير الفصل، حيث قال: «واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر وذلك قولك: (حسبت زيداً هو خيراً منك) و(كان عبد الله هو الظريفَ). قال الله عز وجل: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ﴾ [سبأ: ٦]. وقد زعم ناس أن (هو) ههنا صفة فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربي يجعلها صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز (مررت بعبد الله هو نفسه)، ف (هو) ههنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم (إنْ كان زيدٌ لهو الظريفَ) و(إن كنا لنحن الصالحين). فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون»[6].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤٠٧.

(٢) لسان العرب (مادة جمع) ٩/ ٤٠٨.

(٣) القاموس المحيط (مادة جمع) ٣/ ١٥.

(٤) المصباح المنير (مادة جمع) ١/ ١٠٩.

(٥) الاقتراح ٣٥.

(٦) الكتاب ١/ ٣٩٥، وينظر الاحتجاج وأصوله في النحو العربي ٣٧٣.

ومن هذه المسائل ما ذكره المبرد في مسألة (إدخال «أل» على الاسم المضاف إضافة محضة). قال: «والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف ما فيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال، لا تقول: (جاء الغلام زيدٍ) لأن (الغلام) معرَّف بالإضافة. وكذلك لا تقول: (هذه الدارُ عبدِ الله) ولا (أخذت الثوبَ زيدٍ) وقد أجمع النحويون على أن هذا لا يجوز. وإجماعهم حجة على من خالفه منهم»[1] وقد ذكرنا ذلك فيما سبق[2].

الاحتجاج باستصحاب الحال:

الاستصحاب في اللغة ملازمة الشيء وعدم مفارقته. جاء في (المصباح المنير): «استصحبت الحال: إذا تمسكت بما كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة»[3].

واستصحاب الحال عند علماء العربية «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»[4].

وقد عدّه ابن الأنباري من أضعف الأدلة، ولم يجز التمسك به إذا وجد دليل على خلافه[5].

مثاله: استدلال سيبويه بالأصل (أن الأفعال لا تحقّر) على عدم جواز (ما أُمَيلحَه) قياساً وإنما هو شاذ. يقول: «وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيلحَه) فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأن الفعل لا يحقَّر وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة. ولكنهم حقَّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت: (مُلَيِّح) شبهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: (يطؤهم الطريق) و(صيد عليه

---

(١) المقتضب ٢/ ١٧٥.

(٢) صفحة ١٢٦

(٣) مادة صحب ١/ ٣٣٣.

(٤) الإغراب ٤٦، وينظر الاقتراح ٧٢.

(٥) ينظر لمع الأدلة ١٤٢، والاقتراح ٧٢-٧٣.

يومان) ونحو هذا كثير في الكلام»[١].

ومن أمثلته أيضاً استدلال المازني (ت ٢٤٩ هـ) على بناء جواب الشرط، فقد ذكرنا[٢] أن دليله على هذا «أن الفعل المضارع إنما أُعرب لوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من مواضعه، فوجب أن يكون مبنياً على أصله»[٣].

الاحتجاج بالسبر والتقسيم:

عرّف السيوطي السبر والتقسيم فقال: «والسبر والتقسيم أن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها، أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه»[٤].

وقد ذكر ابن الأنباري أن الاستدلال بالسبر والتقسيم يكون على ضربين:

«أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها جميعاً فيبطل بذلك قوله...

والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلق به الحكم من جهته فيصحح قوله»[٥].

ومن الضرب الأول ما ذكرناه عن سيبويه[٦] من رَدِّه زعم من قال: إن كاف الخطاب في اسم الإشارة اسم، حيث ذكرنا أنه قال: «... وينبغي لمن زعم أنهن أسماء أن يزعم أن كاف (ذلك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: (ذاك نفسَك زيدٌ) إذا أراد الكاف، وينبغي له أن يقول إن كانت مجرورة: (ذاك نفسِك زيدٌ)»[٧]. فبطل بذلك قول من قال إنها اسم.

(١) الكتاب ٢/ ١٣٥.

(٢) صفحة ٤٧.

(٣) الإنصاف ٢/ ٣٢٠.

(٤) الاقتراح ٥٩.

(٥) لمع الأدلة ١٢٧-١٢٨.

(٦) صفحة ٦٠.

(٧) الكتاب ١/ ١٢٥.

الاستدلال بالأولى:

معناه «أن يبيّن في الفرع المعنى الذي تعلق به الحكم في الأصل وزيادة»[1]. من أمثلته ما ذكره المبرد في قوله: «واعلم أنك إذا أقسمت على فعل ماض فأدخلت عليه اللام لم تجمع بين اللام والنون، لأن الفعل الماضي مبني على الفتح غير متغيّرة لامه، وإنما تدخل النون على ما لم يقع . . . فلما كانت لا تقع لما يكون في الحال كانت من الماضي أبعد»[2].

ومنه ما ذكرناه عن ابن السراج[3] أنه ذهب إلى أن ما يتعلق به الخبر شبه الجمنة اسم تقديره (كائن) أو (مستقر) بحجة «أن أصل الخبر أن يكون مفرداً . . . ووجه ثانٍ أنك إذا قدرتَ فعلاً كان جملة وإذا قدرتَ اسماً كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى»[4].

ومنه ما ذكرناه عن خلف الأحمر[5] (ت ١٨٠هـ) في ذهابه إلى أن ناصب المفعول به معنى المفعولية، بحجة «أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها»[6].

الاحتجاج بالمشابهة:

وجعلوا من ذلك الأسماء المبنية بناءً أصلياً. فقد احتج المبرد على بناء (نحن) على الضم بـ «أنها شبهت بـ (قبل) و(بعد) في الغايات، وذلك من حيث صلحت لاثنين فصاعداً، كما صلحت (قبل) و(بعد) للشيء والشيئين فما فوقهما فصارت لذلك غاية

---

(١) لمع الأدلة ١٣١.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٣٥.

(٣) صفحة ٧١.

(٤) شرح المفصل ١/ ٩٠.

(٥) صفحة ١٠١.

(٦) شرح التصريح ١/ ٣٠٩.

كـ(قبل) و(بعد)»[١].

كما احتج على بناء (مَن) بمضارعتها «في الجزاء (إنْ) التي هي حرف الجزاء، وفي الاستفهام تضارع الألف وهل»[٢].

وكذلك احتج على بناء (أمس) -كما ذكرنا سابقاً-[٣] بـ «أنه اسم لا يخصّ يوماً بعينه، وقد ضارع الحروف»[٤]. ثم بيَّن وجه الشبه الذي بينهما فقال: «وذلك أنك إذا قلت: (فعلت هذا أمس يا فتى) فإنما تعني اليوم الذي يلي يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل اسم (أمس) عن ذلك اليوم فإنما هي بمنزلة (من) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء»[٥].

واحتج الزجاج (ت ٣١١هـ) على بناء الاسم الموصول بمشابهته بعض الاسم، «وبعض الأسماء مبني أبداً، لأن الإعراب إنما يكون في أواخر الأسماء والأفعال»[٦].

لاحظنا مما سبق أن المشابهة عنصر مشترك بين الأسماء المبنية بناءً أصلياً.

ومن ذلك ما ذكروه في إعراب الفعل المضارع، فقد احتج جمهور النحاة على إعرابه بمضارعته الاسم. وذكروا وجه المضارعة بينه وبين الاسم[٧]. ولعل هذه المشابهة توحي بها كلمة (المضارع) في قولنا: (الفعل المضارع).

ومن ذلك احتجاجهم على منع الاسم من الصرف، فقد احتجوا على ذلك بمشابهته الفعل، «لأن الصرف إنما هو التنوين، والأفعال لا تنوين فيها ولا خفض، فمن ثم لا

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٩٤، وينظر الهمع ١/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) المقتضب ١/ ١٧٢.

(٣) صفحة ٣٠.

(٤) المقتضب ٣/ ١٧٣.

(٥) المقتضب ٣/ ١٧٣.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/ ٧١، وينظر معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧١، وشرح المفصل ٣/ ١٣٨-١٣٩.

(٧) ينظر الكتاب ١/ ٣، والمقتضب ٢/ ١-٢، و٤/ ٨٠-٨١، والأصول في النحو ٢/ ١٥١، وشرح كتاب سيبويه ١/ ٧٣-٧٤.

يخفض ما لا ينصرف إلا أن تضيفه أو تدخل عليه ألفاً ولاماً فتْذهب بذلك عنه شبه الأفعال فتردّه إلى أصله، لأن الذي كان يوجب فيه ترك الصرف قد زال»[1].

الاحتجاج بعدم المشابهة (المخالفة):

من ذلك ما رأيناه من احتجاج النحاة الأوائل على (بناء فعل الأمر على السكون)[2]. قال سيبويه: «والوقف قولهم: (اضربْه) في الأمر لم يحرّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة»[3]. وقال ابن السراج: «فلما لم يكن مضارعاً للاسم ولا مضارعاً للمضارع ترك على سكونه، لأن أصل الأفعال السكون والبناء، وإنما أعربوا منها ما أشبه الأسماء وضارعها، وبنوا منها على الحركة ما ضارع المضارع، وما خلا من ذلك أسكنوه»[4].

ومنه ما ذهب إليه الكوفيون -كما ذكرنا- من وجوب إهمال (إن) المخففة من الثقيلة[5] بحجة أن «(إنَّ) المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف، وأنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خُفّفت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»[6].

الاحتجاج بمراعاة النظير:

من ذلك، ما نقلناه عن سيبويه والمبرد في بيانهما سبب كسر تاء جمع المؤنث في النصب والجر، فقد ذكرنا[7] أنهما احتجا بمراعاة النظير فقالا: إن جمع المؤنث السالم ينصب ويجر بالكسرة لأن جمع المذكر السالم ينصب ويجر بالياء فجعلوها نظيرته[8].

---

(١) المقتضب ٣/ ١٧١، وينظر ٣/ ٣٠٩، والكتاب ١/ ٦-٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ١-٢.

(٢) صفحة ٣٥.

(٣) الكتاب ١/ ٤، وينظر شرح كتاب سيبويه ١/ ١٥٦-١٥٧.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ١٥٠، وينظر المقتضب ٢/ ٣، و٤/ ٨٢.

(٥) صفحة ٨٨.

(٦) الإنصاف ١/ ١١١ (م ٢٤)، وينظر المقتضب ١/ ٥٠، والأصول في النحو ١/ ٢٨٤.

(٧) صفحة ٢٨.

(٨) ينظر الكتاب ١/ ٥، والمقتضب ١/ ٧، و٣/ ٣٣١، والنكت ١/ ١٢٢

ومن ذلك ما ذكره سيبويه من أنه لا يجوز أن تفصل بين أدوات الجزم وبين الأفعال بشيء، فلا تقول: (لم زيدٌ يأتِك) «كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر وبين الأسماء بالأفعال، لأن الجزم نظير الجر»[1].

الاحتجاج بعدم النظير:

من ذلك ما ذكرناه من احتجاج المبرد على كون المثنى وجمع المذكر السالم مع (لا) النافية للجنس معربين[2]، حيث كان دليله في ذلك «أن الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يوجد ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد»[3]. وفي هذا إشارة إلى عدم النظير.

الاحتجاج بالمعنى:

اهتم النحاة الأوائل بالمعنى اهتماماً كبيراً، فقد احتجوا به في موضوعات نحوية كثيرة. أذكر منها -على سبيل المثال- ما ذهب إليه سيبويه والمبرد وغيرهما من عدم جواز الإخبار بظرف الزمان عن الجثة[4]، حيث احتجوا على ذلك بالمعنى فقالوا: «فأما الظروف من الزمان فإنها لا تتضمن الجثث لأن الاستقرار فيها لا معنى له. ألا ترى أنك تقول: (زيد عندك يومَ الجمعة) لأن معناه (زيد استقر عندك يوم الجمعة)، ولو قلت: (زيد يومَ الجمعة) لم يستقم، لأن يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره، فلا فائدة فيه. ولكن (القتالُ يومَ الجمعة) و(اجتماعكم يومَ كذا) و(موعدكم اليوم يا فتى) لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات وقد كان يجوز أن تخلو منها»[5].

ومن ذلك ما ذكروه من عدم جواز مجيء اسم (كان) وخبرها نكرتين، فقد كان دليلهم

---

(1) الكتاب ١/٤٥٧.

(2) صفحة ٩٤.

(3) المقتضب ٤/٣٦٦، وينظر شرح المفصل ٢/١٠٦.

(4) صفحة ٧٢-٧٣.

(5) المقتضب ٤/٣٢٩-٣٣٠، وينظر ٤/١٣٢-١٣٣؛ والكتاب ١/٦٩، وعلل النحو ٢٦١؛ وحاشية الخضري ١/٩٦.

على ذلك المعنى. قال سيبويه: «وإذا قلت: (كان رجلٌ ذاهباً) فليس في هذا شيء تُعلمه كان جهله، ولو قلت: (كان رجلٌ من آل فلان فارساً) حسُن، لأنه قد يحتاج إلى أن تُعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله.

ولو قلت: (كان رجلٌ في قوم فارساً) لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح»[1].

وقال المبرد: «ألا ترى أنك لو قلت: (كان رجلٌ قائماً) و(كان إنسانٌ ظريفاً) لم تفد بهذا المعنى، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان وأنه مما يكون، وإنما وضع الخبر للفائدة»[2].

ومن ذلك ما ذكره سيبويه والمبرد في (ما لا يجوز أن يندب)، فقد ذكرا أنه لا تندب النكرة ولا المبهم ولا النعت، فلا تقول: (وارجلاه) ولا (واهذاه) ولا (وازيد الظريفاه)، وقد كانت حجتهما في ذلك المعنى فقالا: لا يجوز ندب النكرة ولا الاسم المبهم ولا النعت «لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء وأن تختص فلا تبهم لأن الندبة على البيان. ولو قلت هذا لجاز (يا رجلاً ظريفاً) فكنت نادباً نكرة. وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا[3] وأن يتفجعوا على غير معروف، فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه، لأنك إذا ندبت تخبر أنك وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر فلا ينبغي لك أن تبهم»[4].

ومن ذلك ما ذكروه من عدم جواز الإبهام في الاختصاص، فقد ذكروا أنه لا يجوز أن يوضع الضمير في باب الاختصاص نكرةٌ ولا اسم مبهم كاسم الإشارة، فلا يصح أن نقول: (إنّا مسلمين نقري الضيف) ولا (عليّ هذا يعتمد)، وإنما يشترط النحاة أن يكون الاسم المنصوب على الاختصاص اسماً ظاهراً معرفة واقعاً بعد ضمير [illegible] متأخراً عن ذلك الضمير ومبيناً له نحو قولك: (عليّ محمداً يعتمد) وقولك: (إنّا معاشرَ

---

(١) الكتاب ١/٢٦-٢٧، وينظر ١/٢٢.

(٢) المقتضب ٤/٨٨.

(٣) (الاحتلاط) بالحاء المهملة: الضجر والغضب.

(٤) الكتاب ١/٣٢٤، والمقتضب ٤/٢٦٨.

المسلمين نقري الضيف). والحجة في ذلك المعنى، قال سيبويه: «ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً، لأن الأسماء إنما تذكر ههنا توكيداً وتوضيحاً للمضمر وتذكيراً، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر. ولو جاز هذا لجازت النكرة فقلت: (إنّا قوماً) فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان. فقبح إذا ذكروا الأمر توكيداً لما يعظّمون أمره أن يذكروه مبهماً»[١].

وإنما أطلتُ الوقوف على هذا النوع من الحجج وأكثرت من أمثلته لأبرهن على أن النحاة الأوائل اهتموا بالمعنى اهتماماً كبيراً واحتجوا به في كثير من المسائل النحوية، ولتكون هذه الأمثلة رداً كافياً على من زعم أن النحاة اهتمّوا بالإعراب على حساب المعنى[٢].

الاحتجاج بالحكم النحوي:

هناك أحكام نحوية وضعها النحاة الأوائل واحتجوا بها في قسم من المسائل النحوية، من هذه الأحكام قولهم: «لا يدخل تعريف على تعريف»[٣]. فقد احتجوا بهذا الحكم على عدم جواز نداء ما فيه (أل)[٤].

ومن هذه الأحكام أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد (ما) النافية وأدوات الشرط والاستفهام فيما قبلها، فقد احتجوا بهذا الحكم على عدم جواز إعراب (عبدالله) في قولنا مثلاً: (عبدُالله ما قام) و(عبدُالله إن يحضرْ أحضرْ معه) و(عبدُ الله هل قام؟) فاعلاً[٥] كما ذكرنا ذلك من قبل[٦].

وقد يلتزمون بالحكم النحوي التزاماً شديداً قد يؤدي إلى فساد المعنى، من ذلك ما ذكروه من «أن الجزاء لا يكون إلا بالفعل»[٧]. فقد ذكرنا[٨] أنهم استدلوا بهذا الحكم على

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٢) ينظر إحياء النحو ٢٠٣، و١١.
(٣) المقتضب ٤/ ٢٣٩.
(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣١٠، والمقتضب ٤/ ٢٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٨.
(٥) ينظر المقتضب ٤/ ١٢٨.
(٦) صفحة ٧٤.
(٧) المقتضب ٢/ ٧٤.
(٨) صفحة ٧٥-٧٦.

أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط في نحو قولنا: (إنْ زيدٌ أتاني أكرمته) إنما هو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ولا يجوز أن يكون مبتدأ[١].

كما استدلوا بهذا الحكم على أن الاسم المنصوب بعد أداة الشرط في نحو قولنا: (إذا عبدَ الله تلقاه أكرمْه) إنما هو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور[٢].

الاحتجاج بالإلزام بالمؤدى:

معنى (الإلزام بالمؤدى): «أن يؤدي قول المعارض إلى ما لا يؤمن به فيبطل قوله»[٣].

من ذلك ما ذكرناه[٤] من احتجاج سيبويه على الخليل في دعواه أن (لن) أصلها (لا أنْ)، فقد ذكر أن لو كان كلام الخليل صحيحاً لأدّى هذا إلى أن لا يمكن أن نقول: (أما زيداً فلن أضربَ)، كما لا يجوز أن نقول: (أما زيداً فلا أن أضربَ)، والواقع أنه لا يمنع أحد من نصب (زيد) وتقديمه[٥].

ومن ذلك ما اعترض به سيبويه على يونس (ت ١٨٢هـ) في إجازته (مررت به المسكينَ) قياساً على قوله: (مررت به مسكيناً) فذكر سيبويه أن هذا لا يجوز، لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام. ولو كان كلام يونس جائزاً لأدّى هذا إلى جواز أن تقول: (مررت بعبد الله الظريفَ) تريد (ظريفاً)[٦].

---

(١) ينظر الكتاب ١/٤٥٨، والمقتضب ٢/٧٤، و٣/١٧٧، و٤/٣٤٨.

(٢) ينظر الكتاب ١/٥٤، ٦٧، ومعاني القرآن للأخفش ١/٧٨، والمقتضب ٢/٧٦-٧٧، والكامل ٣/١٠٤٨-١٠٤٩.

(٣) أبو البركات بن الأنباري ١٨٩.

(٤) صفحة ٤١.

(٥) ينظر الكتاب ١/٤٠٧.

(٦) ينظر الكتاب ١/٢٥٥.

الاحتجاج بالاستغناء:

من هذا النوع ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ) في أحد قوليه وجمهور البصريين في كون الأسماء الستة معربة من مكان واحد، فقد ذكرنا[١] أن حجتهم في ذلك هي «أن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك. وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين، لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر، فلا حاجة إلى أن يجمعوا بينهما في كلمة واحدة»[٢].

ومن هذا النوع ما ورد في (الكتاب) في (فصل الضمير المتصل) من قول سيبويه: (واعلم أنه قبيح أن تقول: (رأيت فيها إياك) و(رأيت اليوم إياه) من قبل أنك قد تحد الإضمار الذي هو سوى (إيا)، وذلك الكاف التي في (رأيتك فيها)، والهاء التي في (رأيته اليوم). فما قدروا على هذا الإضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بـ (إياك) استغنوا بهذا عن (إياك) و(إياه). ولو جاز هذا لجاز (ضرب زيد إياه) و(إن فيها إياك)، ولكنهم لما وجدوا (إنك فيها) و(ضربه زيد) ولم ينقض ما أرادوا لو قالوا: (إن فيها إياك) و(ضرب زيد إياه) استغنوا بها عن (إيا)»[٣].

الاحتجاج بأمن اللبس:

من ذلك ما ذكره سيبويه والأخفش وغيرهما من أن نون جمع المذكر السالم مفتوحة ليفرقوا بينها وبين نون التثنية[٤].

ومنه ما نقلناه عن المبرد[٥] من عدم إجازته إضافة ألفاظ العقود إلى تمييزها

---

(١) صفحة ١٧-١٨.

(٢) الإنصاف ١/ ١٣.

(٣) الكتاب ١/ ٣٨٢.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٥، ومعاني القرآن ١/ ١٤، والمقتضب ١/ ٦.

(٥) صفحة ١٤٦.

«لأن الإضافة تكون على جهة الملك إذا قلت: (عشرو زيد). فلو أدخلت التمييز على هذا المضاف لالتبس على السامع قصدك إلى تعريف النوع بتعريفك إياه صاحب العشرين، ولم يكن إلى النصب سبيل، لأنه في باب الإضافة، كقولك: (ثوب زيدٍ) و(درهم عبدالله). والتبيين في بابه من النصب وإثبات النون، فامتنع من إدخاله في غير بابه مخافة اللبس»[1].

الاحتجاج بالخصائص:

من ذلك ما ذكره سيبويه والمبرد وابن السراج من أن سبب بناء الفعل الماضي على الفتح أن فيه بعض خصائص الفعل المضارع، إذ ينعت به كما ينعت بالمضارع. كما أنه يقع موقع المضارعة في الجزاء[2] كما ذكرنا ذلك من قبل[3].

ومنه أيضاً ما ذكره المبرد في إثباته اسمية (كم) الخبرية، إذ استدل على ذلك بأن لها خصائص الأسماء فقال: إن دليل اسميتها هو «أن حروف الخفض تدخل عليها، وأنها تكون فاعلة ومفعولة، تقول: (كم رجلٍ ضربك) فهي هاهنا فاعلة، فإذا قلت: (كم رجلٍ قد رأيت) فهي مفعولة»[4].

ومن ذلك أيضاً ما استدل به البصريون على كون (أفعل) في التعجب فعلاً، فقد استدلوا على ذلك بدخول نون الوقاية عليها فنقول: (ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى)، ونون الوقاية من خصائص الأفعال[5].

الاحتجاج بالثقل والخفة:

من ذلك ما ذهب إليه الفراء من أن ميم (اللهم) ليست عوضاً من حرف النداء بحجة «أن الأصل فيه (يا الله أُمنا بخير) إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٣.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤، والمقتضب ٢/ ٣، والأصول في النحو ٢/ ١٥٠.

(٣) صفحة ٣٤.

(٤) المقتضب ٣/ ٥٧.

(٥) ينظر المقتضب ٤/ ١٨٥، والأصول في النحو ١/ ١١٧.

بعض الكلام طلباً للخفة»[١]. وقد ذكرنا ذلك من قبل[٢].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الزجاج في بيان سبب رفع العرب الفاعل ونصبهم المفعول، فقد نقلنا عنه[٣] أن سبب ذلك هو «أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرُفع الفاعل لقلّته، ونُصب المفعول لكثرته، وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون»[٤].

الاحتجاج بالتضمين:

من ذلك ما نقلناه[٥] عن الزجاج من أن ما يسميه النحاة مفعولاً له إنما هو مفعول مطلق، فهو يرى أن عامل النصب يتضمن فعلاً من لفظ المصدر. فإذا قلت: «ضربته تأديباً» فإن معناه (أدّبته بالضرب). والتأديب مجمل والضرب بيان له، فكأنك قلت: (أدّبته بالضرب تأديباً)»[٦].

الاحتجاج بالمؤثر:

من ذلك ما ذهب إليه الكسائي (ت ١٨٩هـ) من أن الفعل المضارع يرتفع لوجود أحرف المضارعة في أوله، واستدل على ذلك بأن الفعل «قبلها كان مبنياً وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة، إذ لا حادث سواها»[٧].

الاحتجاج بالرجوع إلى الأصل:

من ذلك ما ذهب إليه الفراء من أن الفعل المضارع يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة بحجة «أن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ... وإذا لم تدخله هذه

---

(١) الإنصاف ١/ ٩٠ (م: ٤٧) وينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٣.
(٢) صفحة ١٠٤.
(٣) صفحة ١٢.
(٤) الخصائص ١/ ٤٩.
(٥) صفحة ١٠٨.
(٦) شرح الكافية للرضي ١/ ١٩٢.
(٧) شرح المفصل ٧/ ١٢، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (٣٩) من هذه الرسالة.

النواصب أو الجوازم يكون رفعاً، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم، وبسقوطها عنه دخله الرفع»[1].

الاحتجاج بتعدد الموجب الحكم:

من ذلك ما ذهب إليه ابن السراج من أن اسم الإشارة أعرف المعارف، بحجة أنه يتعرف بشيئين العين والقلب، بخلاف باقي المعارف فإنها تتعرف بالقلب فقط، وما يتعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يتعرف بشيء واحد[2].

الاحتجاج بتنزيل الشيئين المتلازمين منزلة الشيء الواحد:

من ذلك ما استدل به الفراء على أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل معاً بحجة أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، وإذا كانا «بمنزلة الشيء الواحد، وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على أنه منصوب بهما»[3].

ومن ذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن تابع (أي) المنادى لا يجوز فيه إلا الرفع، وحجتهم «أنك لا تستطيع أن تقول: (يا أيّ) ولا (يا أيها) وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: (يا رجل)»[4].

الاحتجاج بالتأويل:

من ذلك ما ذهب إليه الأخفش من أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، بدليل «أن الواو في قولك: (قمت وزيداً) واقعة موقع (مع)، كأنك قلت: (قمت مع زيد)، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة على الظرف ثم أقمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها على حدّ انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها»[5].

---

(١) الإنصاف ٢/٢٨٨، ويظر معاني القرآن ١/٥٣، وعلل النحو ١٨٨-١٨٩، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (٣٩-٤٠) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر شرح المفصل ٣/٥٦، و٥/٨٧، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (٥١) من هذه الرسالة.

(٣) الإنصاف ١/٥٤، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١٠٢) من هذه الرسالة.

(٤) الكتاب ١/٣٠٦، وينظر المقتضب ٤/٢١٦، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١٠٣) من هذه الرسالة.

(٥) شرح المفصل ٢/٤٩، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١٠٩-١١٠) من هذه الرسالة

الاحتجاج بمراعاة الأصل:

من ذلك ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم جواز تقديم التمييز على عامله، فلا تقول: (أباً حَسُن زيدٌ) لأن التميز ههنا فاعل في المعنى، حيث إن الأصل فيه (حسنت أُبوة زيدٍ) أو (حسُن أبو زيدٍ)[(١)].

الاحتجاج بالتركيب:

من ذلك ما ذهب إليه الفراء من أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلا). ودليله أن (إلا) مركبة من (إنْ ولا)، فلما ركبت (إنْ) مع (لا) أعملت عملين: عمل (إنّ) فنُصب بها في الإيجاب، وعمل (لا) فجعلت عطفاً في النفي[(٢)].

الاحتجاج بالنيابة:

من ذلك ما ذهب إليه المبرد والزجاج من أن العامل في الاسم المنصوب على الاستثناء هو (إلا). وحجتهما «أن (إلا) قامت مقام (أستثني) ألا ترى إذا قلت: (قام القوم إلا زيداً) كان المعنى فيه (أستثني زيداً)، ولو قلت: (أستثني زيداً) لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه»[(٣)].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٠٥، والأصول في النحو ١/ ٢٦٩، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٣٥٦، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١١٥) من هذه الرسالة.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٥٠-١٥١، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١١١) من هذه الرسالة.

(٣) الإنصاف ١/ ١٥٠، وينظر المقتضب ٤/ ٣٩٠، وقد ذكرنا ذلك في صفحة (١١٢) من هذه الرسالة.

الخاتمة

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد وبعد:

في ختام هذه الرحلة مع (الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري) يمكنني أن أُجملَ أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه بما يأتي:

- تنحصر دراستي الحجج النحوية في القرنين الثاني والثالث الهجريين، أما في القرن الأول فلم أجد حججاً نحوية في كتب الأقدمين. ولعل سبب هذا يعود إلى أن علم النحو لم تتضح معالمه إلا في القرن الثاني الهجري. أما في القرن الأول فقد كان هذا العلم في بداية نشأته.
- إذا كان لكلٍّ من الحجج النقلية والعقلية أنواع، فإن أنواع الحجج العقلية أكثر بكثير من أنواع الحجج النقلية كما رأينا ذلك في هذه الدراسة.
- هناك حجج نحوية وضعت لقاعدة نحوية أو لاستنباط حكم نحوي، وحجج أخرى وضعت لتفسير ظاهرة نحوية.
- هناك مسائل نحوية فيها خلاف كبير وآراء متعددة مصحوبة بالحجج، ولكن لا يترتب على الخلاف فيها أثر في الحكم النحوي. كما أن هناك مسائل أخرى فيها آراء وحجج أيضاً، ولكن قد يترتب على الخلاف فيها أثر بيّن في الحكم النحوي.

نُسبت إلى نحاة أوائل آراء وحجج استُدلّ بها على أنهم خالفوا الجمهور، وبالتحقيق ثبت أنهم كانوا متفقين معهم.

هناك مسائل وآراء نحوية اختلف النحاة اختلافاً بيّناً في حقيقة رأي أصحابها وحججهم، وبالتحقيق في هذه المسائل رأينا حقيقة موقفهم.

- رأينا تناقضاً واضحاً في حجج قسم من الأحكام النحوية، فرأينا المدرسة الواحدة تتناقض مع نفسها في الحكم النحوي الذي تضعه فتنقض ما أثبته. وهذا ما رأيناه عند البصريين والكوفيين.

كما رأينا النحوي قد يناقض نفسه فتتعارض أقواله.

- قد يتفق النحاة على نوع الحجة فيحتجون -مثلاً- بالقياس، لكن قد نجد قياس نحوي يختلف عن قياس نحوي آخر، أو يبطل أحدهما قياس الآخر.
- رأينا تعجلاً وعدم تروٍّ في وضع قسم من الأحكام النحوية، مثال ذلك أنهم احتجوا بالقياس في بعض المسائل النحوية، علماً بأنه ورد من السماع ما أبطل هذا القياس.
- وضع جمهور النحاة أحكاماً نحوية والتزموها التزاماً شديداً أدّى إلى أن يفسد المعنى في بعض المواطن.

كما رأينا أحكاماً نحوية وضعت أولاً ثم خطّأ أصحابها ما جاء مخالفاً لها من كلام العرب.

- لا مانع من تعدد الحجج المقبولة في المسألة الواحدة.
- بدافع تيسير النحو اعترض قسم من المحدثين على أحكام النحاة الأوائل ورأوها تكلفاً لا داعي له، علماً بأن الأوائل أنفسهم ذكروا السبب الذي دعاهم إلى هذا الأمر وإلى عدم العدول عنه إلى ما يراه المحدثون.
- هناك تعسّف عند بعض النحاة في آرائهم، إذ يلتزم أحدهم نوعاً واحداً من أنواع الحجج النقلية ويجعلها أساساً لقاعدته، وينبذ ما سواه من أنواع الحجج النقلية الأخرى.

قد يرمي المتأخرون الأوائل بالخطأ بسبب سوء فهم النص أو عدم وضوح فكرته.

- رأينا اعتراضات على آراء القدماء في قسم من المسائل، ولكن لم نرَ ردوداً على حججهم، وقد كان يفترض أن تصاحب الاعتراضات الردود على الحجج.
- في القرآن الكريم قد يُذهب التقديرُ فيه والتركُ بالزيادة وزيادة الحروف بعضها [illegible] بعض بجمال المعنى ومقصوده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- الانتصار لسيبويه على المبرد - أبو العباس أحمد بن محمد بن ولّاد (ت ٣٣٢هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦ م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة - عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ) - تحقيق الدكتور طارق الجنابي - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م.
- أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية - الدكتور فاضل صالح السامرائي - دار الرسالة المطباعة - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥ م.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة - الدكتور أحمد مكي الأنصاري - المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤ م.
- أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو - رشيد عبد الرحمن العبيدي - مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩ م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر - ابن البناء الدمياطي (ت ١١١٧هـ) - وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة ١٩٥٩م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) - تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النمّاس - مطبعة المدني بمصر - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

- أساس البلاغة - جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) - تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ- ١٩٥٣ م.
- أسرار العربية - أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) - تحقيق الدكتور محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧ م.
- الإشارات والتنبيهات - ابن سينا (ت ٤٢٨هـ) - تحقيق سليمان دنيا - دار المعارف بمصر ١٩٦٠ م.
- الأشباه والنظائر في النحو - جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) - تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو - أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ) - تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول في مطبعة النعمان - النجف الأشرف- الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣ م. والجزء الثاني في مطبعة سلمان الأعظمي - بغداد ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣ م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج (ت ٣١١هـ) - تحقيق ودراسة إبراهيم الأبياري - المطابع الأميرية - القاهرة ١٣٨٣هـ- ١٩٦٤ م.
- الإغراب في جدل الإعراب - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.
- الاقتراح في علم أصول النحو - جلال الدين السيوطي - حيدر آباد - الدكن - الطبعة الثانية ١٣٥٩هـ.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف - محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)- دار الإيمان - بيروت - صفر ١٣٤١هـ- ١٩٢٢ م.
- الأمالي الشجرية - ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان (د. ت).
- الأمالي النحوية - ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) - تحقيق هادي حسن حمودي - مكتبة النهضة العربية - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.

- إنباه الرواة على أنباه النحاة – جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتب العربية – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ– ١٩٥٠ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الثالثة – ذو الحجة ١٣٧٤هـ– أغسطس ١٩٥٥ م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل – أبو سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) – مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع – بيروت (د. ت).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦ م.
- الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) – تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي – مطبعة العاني – بغداد (د. ت).
- الإيضاح في علل النحو – أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس – بيروت – الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ– ١٩٧٣ م.
- الإيضاح في علوم البلاغة – جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ) – تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر – مطبعة السنة المحمدية – القاهرة (د. ت).
- البحر المحيط – أبو حيان الأندلسي – مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض (د. ت).
- البرهان في علوم القرآن – بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار إحياء الكتب العربية بمصر – الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ– ١٩٧٥ م.

- البيان في غريب إعراب القرآن - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩ م.
- التبيان في إعراب القرآن - أبو البقاء عبد الله بن الحسن العكبري (ت، ٦١٦هـ) -- تحقيق محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية (د. ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء العكبري - تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - دار الغرب الإسلامي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- تحصيل عين الذهب - الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هت) - طبع بهامش كتاب سيبويه (طبعة بولاق) - مكتبة المثنى - بغداد (د. ت).
- تحقيقات نحوية - الدكتور فاضل السامرائي -- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك - تحقيق وتقديم محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - مصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- التعريفات - السيد علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨ م.
- التفسير القيّم - ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) - جمع محمد أويس الندوي - تحقيق محمد حامد الفقي - مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩ م.
- التفسير الكبير -- الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ) -- دار الكتب العلمية - طهران - الطبعة الثانية (د. ت).
- تهذيب اللغة - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) - تحقيق عبد الحليم النجار - الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت).

التوابع في كتاب سيبويه -- الدكتور عدنان محمد سلمان - مطبعة جامعة بغداد ١٩٩١م.

- التيسير في القراءات السبع -- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) - تصحيح أوتوبر تزل - استانبول - مطبعة الدولة ١٩٣٠ م.
- الجامع لأحكام القرآن - أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ) - دار إحياء التراث العربي - بيروت (د. ت).
- الجملة العربية تأليفها وأقسامها - الدكتور فاضل صالح السامرائي -- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن - عمان - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢ م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب - علاء الدين بن علي الأربلي (ت ٧٤١هـ) - المطبعة الحيدرية - النجف - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - محمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧هـ) - دار إحياء الكتب العربية بمصر - عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب - مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) -- مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة (د. ت).
- حاشية الدماميني على المغني - بدر الدين الدماميني (ت ٨٢٧ هـ) - المطبعة البهية بمصر د. ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني - محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) - دار إحياء الكتب العربية بمصر - عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).
- حاشية يس على شرح التصريح - الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت ١٠٦١هـ) - طبعت مع شرح التصريح - دار إحياء الكتب العربية بمصر - عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت).
- الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) -- تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار الشروق - بيروت ١٩٧١ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب -- عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٨٠٩هـ) - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.

- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) - تحقيق الأستاذ محمد علي النجار- دار الكتب المصرية - القاهرة ١٣٧١هـ- ١٩٥٦ م.

دائرة المعارف الإسلامية - إبراهيم زكي خورشيد وصاحباه - الشعب - القاهرة - الطبعة الأولى ١٩٣٣ م.

- دراسات في العربية وتاريخها - محمد الخضر حسين - المكتب الإسلامي ومكتبة دار الفتح بدمشق -- الطبعة الثانية ١٣٨٠هـ- ١٩٦٠ م.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري - الدكتور فاضل صالح السامرائي - دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع - بغداد ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠ م.

دراسات نقدية في النحو العربي - الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب - نشر وتوزيع مؤسسة الصباح - الكويت (د. ت).

- درة التنزيل وغرة التأويل - الخطيب الإسكافي (ت ٤٢٠هـ) - نشر عادل نويهض - دار الافاق الجديدة - بيروت - ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣ م.

- درة الغواص في أوهام الخواص - أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) - مكتبة المثنى - بغداد (د. ت).

ديوان أبي الأسود الدؤلي - تحقيق وشرح عبد الكريم الدجيلي - شركة النشر والطباعة العراقية - الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤ م.

- ديوان الخنساء - شرح أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ) - تحقيق الدكتور أنور سويلم- دار عمار - الأردن - الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨ م.

ديوان رؤبة (مجموع أشعار العرب) - الجزء الثاني - نشر رليم بن آلورد البروسي - لايبزج ١٩٠٣ م.

ديوان الطفيل الغنوي - تحقيق محمد عبد القادر أحمد - دار الكتاب الجديد - بيروت ١٩٦٨ م.

- ديوان عنترة - تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي - دمشق ١٩٧٠م.

- ديوان الهذليين – دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٤٨ م.
- ذيل فصيح ثعلب – موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف البغدادي (ت ٦٢٩هـ) – نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم خفاجي – مكتبة التوحيد – الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩ م.
- الرد على النحاة – ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) – نشر وتحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧ م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني – شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي (ت ١٢٧٠هـ) – دار إحياء التراث العربي – بيروت (د. ت).
- السبعة في القراءات – ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف بمصر (د. ت).
- السنن الكبرى – أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ) – حيدر آباد الدكن – الطبعة الأولى ١٣٤٦ هـ.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه – الدكتورة خديجة الحديثي – جامعة الكويت ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤ م.
- شرح ابن عقيل – بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الرابعة عشرة (١٣٨٤- ١٣٨٥هـ) (١٩٦٤ – ١٩٦٥ م).
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – علي بن محمد الأشموني (ت ٩٢٩هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الأولى – القاهرة [illegible] ١٣٥٧هـ- أغسطس ١٩٥٥ م.
- شرح ألفية ابن مالك – ابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) – المطبعة العلوية في النجف الأشرف ١٣٤٢ هـ.

- شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) - دار إحياء الكتب العربية (د.ت).
- شرح جمل الزجاجي - ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) - تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامي - العراق - الجزء الأول ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠ م - والجزء الثاني ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- شرح ديوان الحماسة - أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١هـ) - نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - الطبعة الأولى ١٣٧١هـ- ١٩٥٢ م.
- شرح ديوان الفرزدق - جمع وتعليق عبد الله إسماعيل الصاوي - مطبعة الصاوي - مصر ١٩٣٦ م.

شرح ديوان كعب بن زهير -أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت ٢٧٥هـ) -الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري - تحقيق وتقديم الدكتور إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م.
- شرح شافية ابن الحاجب - رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وصاحبيه - مطبعة الحجازي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب - ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) - شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة - الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨ م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - جمال الدين محمد بن مالك تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري - مطبعة العاني -بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات - أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ) - تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ١٩٦٣ م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى – أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الثانية عشرة ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦ م.
- شرح الكافية الشافية – جمال الدين أبو عبد الله بن مالك الطائي – تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- شرح الكافية في النحو – رضي الدين الاستراباذي – دار الكتب العلمية – بيروت (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) – الجزء الأول تحقيق وتقديم الدكتور رمضان عبد التواب وصاحبيه – الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة ١٩٨٦م. والجزء الثاني تحقيق وتعليق الدكتور رمضان عبد التواب – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ م.
- شرح المفصل – موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) – إدارة الطباعة المنيرية بمصر (د. ت).
- شعر الخوارج – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت (د. ت).
- شعراء أمويون – دراسة وتحقيق الدكتور نوري حمودي القيسي – القسم الثاني ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦ م. والقسم الثالث: مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢ م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل – أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠ هـ) – دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسني البركاتي – بيروت ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- صحيح البخاري – محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) – مطابع الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ هـ.
- صحيح مسلم – مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١هـ) – مطبعة محمد علي صبيح وأولاده – ميدان الأزهر بمصر (د. ت).

- علل النحو - أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٢٥هـ) - تحقيق ودراسة الدكتور محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشيد - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩ م.
- الفروق اللغوية - أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) - تحقيق حسام الدين المقدسي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (د. ت).
- فهارس كتاب سيبويه ودراسة له - محمد عبد الخالق عضيمة - مطبعة السعادة بمصر - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥ م.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب - نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٧٩٨هـ) - دراسة وتحقيق الدكتور أسامة طه الرفاعي - مطبعة وزارة الأوقاف ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- في أدلة النحو - الدكتورة عفاف حسانين - دار نشر الثقافة - الطبعة الأولى ١٩٧٧ م.
- في أصول النحو - سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية - الطبعة الثانية ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧ م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه - الدكتور مهدي المخزومي - دار الرائد العربي - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦ م.
- القاموس المحيط - الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- الكامل في اللغة والأدب - أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) - تحقيق الدكتور زكي مبارك - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر - الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ- ١٩٣٦ م.
- الكتاب - أبو بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه (ت ١٨٠هـ) - نسخة مصورة عن طبعة بولاق - مكتبة المثنى - بغداد (د. ت).
- الكتاب - سيبويه - تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧ م.

- كشاف اصطلاحات الفنون - محمد علي الفاروقي التهانوي (ت ١١٥٨هـ) - تحقيق الدكتور لطفي عبد البديع - مطابع دار الكاتب العربي ١٩٦٩ م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٦٧هـ- ١٩٤٨ م.
- كشف المشكل في النحو - علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) - تحقيق الدكتور هادي عطية مطر - مطبعة الإرشاد - بغداد - الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م؛ وطبعة ثانية - دار عمار- الأردن- ٢٠٠٢م.
- الكليات - أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٥هـ) - إعداد الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري - وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق ١٩٧٥ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) - تحقيق غازي مختار طليمات - دار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٥ م.
- لسان العرب - ابن منظور (ت ٧١١هـ) - الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت).
- لمع الأدلة في أصول النحو - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق وتقديم سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧ م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف - أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) - تحقيق هدى محمود قراعة - القاهرة ١٣٩١هـ- ١٩٧١ م.
- مجالس ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب - شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر ١٩٤٩ م.
- مجالس العلماء - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - تحقيق عبد السلام محمد هارون - الكويت ١٩٦٢ م.
- المختصر في شواذ القراءات - ابن خالويه - نشر برجستراسر - المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤ م.

- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها - الدكتور عبد الرحمن السيد - دار المعارف بمصر - الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - الدكتور مهدي المخزومي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها - جلال الدين السيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى وصاحبيه - دار التراث - القاهرة - الطبعة الثالثة.
- المساعد على تسهيل الفوائد - بهاء الدين بن عقيل - تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات - دار الفكر بدمشق - الجزء الأول (١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م) والجزء الثاني - الطبعة الثانية (١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م).
- المسائل الحلبيات - أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) - تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- مشكل إعراب القرآن - مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) - دراسة وتحقيق حاتم صالح الضامن - نيسان ١٩٧٣م.
- المصباح المنير - أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ) - المكتبة العلمية - بيروت - لبنان (د. ت).
- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- معاني القرآن - الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) - تحقيق الدكتور فائز فارس - المطبعة العصرية- الكويت - الطبعة الأولى - المحرم الحرام ١٤٠٠هـ- تشرين الثاني ١٩٧٩م.
- معاني القرآن وإعرابه - أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج - شرح وتعليق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي - عالم الكتب - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

- معاني النحو - الدكتور فاضل صالح السامرائي - الجزءان الأول والثاني في مطبعة التعليم العالي في الموصل ١٩٨٦ - ١٩٨٧م، والجزءان الثالث والرابع في مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر - بغداد ١٩٩١م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن - جلال الدين السيوطي - تحقيق علي بن محمد البجاوي - دار الفكر العربي (د. ت).
- معجم الأدباء - ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) - عني بتصحيحه د. س. مرجليوث - مطبعة هندية بمصر - الطبعة الثانية ١٩٢٣ م.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم - مجمع اللغة العربية بالقاهرة - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠ م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية - الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي - مؤسسة الرسالة - دار الفرقان - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكاتب العربي - بيروت (د. ت).
- المفصل في علم العربية - أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري - دار الجيل - بيروت - الطبعة الثانية (د. ت).
- المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) - تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان - دار الرشيد للنشر ١٩٨٢ هـ.
- المقتضب - أبو العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- ملاك التأويل - أحمد بن الزبير الغرناطي (ت ٧٠٨هـ) - تحقيق الدكتور محمود كامل أحمد - دار النهضة العربية - بيروت ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥ م.
- منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية- عبد الأمير محمد أمين الورد- مكتبة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ومكتبة دار التربية - بغداد - الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك - أبو حيان النحوي الأندلسي - تحقيق سدني جليزر - المطبعة الأمريكية - نيوهافن ١٩٤٧م.
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- نحو المعاني - الدكتور أحمد عبد الستار الجواري - مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- النحو الوافي - عباس حسن - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطبع والنشر - القاهرة (د. ت).
- النشر في القراءات العشر - أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت ٨٣٣هـ) - مراجعة وتصحيح علي محمد الضباع - المكتبة التجارية الكبرى - مطبعة مصطفى محمد بمصر (د. ت).
- نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية - محمد الجواد آل الشيخ أحمد الجزائري - دار النشر والتأليف في النجف ١٣٧٠هـ- ١٩٥١ م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه - الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) - تحقيق زهير عبد المحسن سلطان - الكويت - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧ م.
- النواسخ في كتاب سيبويه - حسام سعيد النعيمي - دار الرسالة للطباعة - بغداد ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧ م.
- هاشميات الكميت - الكميت بن زيد الأسدي - ليدن ١٩٠٤
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - الجزء الأول بتحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم. وباقي الأجزاء بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت (١٣٩٤- ١٣٩٩هـ) (١٩٧٥ - ١٩٧٩ م).

المخطوطات والكتب والرسائل الجامعية غير المنشورة:

- الاحتجاج العقلي في النحو العربي - محمد جواد محمد سعيد الطريحي - رسالة ماجستير - الجامعة المستنصرية - المحرم ١٤١٠هـ- آب ١٩٨٩ م.
- الاحتجاج وأصوله في النحو العربي - محمد خير الحلواني - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس ١٩٧٤ م.
- البسيط في شرح الكافية - ركن الدين الاسترابادي (ت ٧١٥هـ) - دراسة وتحقيق حازم سليمان مرزة الحلي - رسالة دكتوراه - جامعة بغداد - المحرم ١٤٠٤هـ- تشرين الأول ١٩٨٣م.
- الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو - محمد صالح التكريتي - رسالة ماجستير - جامعة بغداد - ذو القعدة ١٣٨٦هـ- شباط ١٩٦٧م.
- شرح التسهيل - حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) - تحقيق وتقديم حسين نورال - رسالة ماجستير - جامعة بغداد ١٩٧١م.
- شرح اللمع لابن جني - أبو نصر الواسطي الضرير (ت ٦٢٦هـ) - تحقيق حسن عبدالكريم الشرع - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
- مسائل الخلاف النحوية بين علماء البصرة حتى نهاية القرن الثالث الهجري - كريم سلمان الحمد - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
- المسائل الشيرازيات - أبو علي الفارسي - دراسة وتحقيق علي جابر المنصوري - رسالة دكتوراه - جامعة عين شمس ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

المحتويات